



الموسم الثاني
للانصات المركزي

عام 2025 : آفاق التحولات السياسية والاستراتيجية وإعادة تشكيل النظام العالمي

المسار

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 31

الاحد

2025/01/05

No. : 7977

الحكم الرشيد وسيادة القانون

رؤيتنا لهوية مسار الحكم



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً.

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
حسن رحمن ابراهيم

المطبعة
احمد غريب قادر

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد

• العراق واقليم كردستان

- رئيس الجمهورية: تحقيق تطورات شعبنا، بوحدة الصف والعمل المشترك
- الرئيس بافل: متمسكون بحكومة خدمية عادلة تضمن حقوق المواطنين
- الاتحاد الوطني يجدد التزامه بتصحيح مسار الحكم في اقليم كردستان
- صراع النفوذ يعرقل تشكيل حكومة اقليم كردستان
- رئيس الجمهورية: قيم العراق الديمقراطي واجه الكثير من التحديات
- السوداني: إصلاحات هيكليّة إدارية واقتصادية وفي المؤسسات الأمنية
- الحكيم: العراق لن يكون بمعزل عن التحديات الإقليمية والدولية
- أهمية توحيد الصف الوطني وتعزيز التفاهم لمواجهة التحديات
- رئاسة الجمهورية: أبوابنا مفتوحة لمن يريد الاطلاع على ملف الاعدامات

• رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- الشراكة الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الاوروبي
- بغداد ودمشق.. رسائل متبادلة وتوجس أمني مشترك

• المرصد التركي و الملف الكردي

- أوجلان: انه عصر السلام والديمقراطية والأخوة لتركيا والمنطقة
- نقل رسالة أوجلان إلى رئاسة البرلمان التركي وبهشلي
- حراك مكثف نحو الكرد: طريق «التسوية» ليست معبدة
- حسني محلي: هل يصبح أوجلان مانديلا ثانياً

• سقوط الاسد.. سوريا والمنطقة الى اين؟.....تغطية تحليلية شاملة

- **تأكيدات اوروبية**: يجب ان يكون للكرد دور في بناء سوريا الجديدة
- فرنسا و المانيا تؤكدان الرغبة بانتقال سلمي للسلطة في سوريا
- ناشيونال انتريست: الكرد هم الخيار الأفضل لأمريكا في سوريا
- فورين افيرز: أمريكا والطريقة الانجع لمساعدة لسوريا الجديدة

• المرصد الإيراني

- فورين افيرز: فرصة نووية أخيرة لإيران أو ضربة كاسحة
- عراقجي: مستعدون لمفاوضات نووية "بناءة ودون تأخير"

• رؤى و قضايا عالمية

- عام 2025: آفاق التحولات السياسية والاستراتيجية
- الصين والتغيرات والاضطرابات المتشابكة التي يشهدها العالم

العدد: 7977 ... 05-01-2025





Abdullatif J RASHID ✓
@LJRashid



مع إطلالة العام الميلادي الجديد، نتقدم بأحر التهاني والتبريكات الى أبناء شعبنا الكريم داخل الوطن وخارجه، والعالم اجمع، مُتمنين ان يكون عاماً سعيداً ينعم فيه العراقيون وشعوب العالم بالأمن والأمان والازدهار.
نستقبل العام 2025 وكلنا امل ان يكون حافلاً بالإنجازات وتحقيق تطلعات شعبنا، وهو ما يستدعي وحدة الصف ومواصلة العمل المشترك لترسيخ الامن والاستقرار وضمان سلامة المواطنين وتلبية طموحاتهم في حياة كريمة.
كل عام وانتم بالف خير

مهنئاً العراقيين والعالم أجمع بالعام الميلادي الجديد

رئيس الجمهورية: تحقيق تطلعات شعبنا، بوحدّة الصف والعمل المشترك

هنأ فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد في منشور على حسابه في موقع X، العراقيين والعالم أجمع بمناسبة حلول العام الميلادي الجديد.

وفي ما يأتي نص التهنئة:

«مع إطلالة العام الميلادي الجديد، نتقدم بأحر التهاني والتبريكات الى أبناء شعبنا الكريم داخل الوطن وخارجه، والعالم اجمع، مُتمنين ان يكون عاماً سعيداً ينعم فيه العراقيون وشعوب العالم بالأمن والأمان والازدهار.

نستقبل العام ٢٠٢٥ وكلنا امل ان يكون حافلاً بالإنجازات وتحقيق تطلعات شعبنا، وهو ما يستدعي وحدة الصف ومواصلة العمل المشترك لترسيخ الامن والاستقرار وضمان سلامة المواطنين وتلبية طموحاتهم في حياة كريمة.

كل عام وأنتم بألف خير»

متمسكون بحكومة خدمية عادلة تضمن حقوق ومعيشة المواطنين



أبارك حلول رأس السنة الميلادية الجديدة لجميع المواطنين في اقليم كردستان والعراق والعالم، أمل أن يصبح العام الجديد مليئاً بالسلام والامن والاستقرار للجميع.

اتمنى ان يعمل الجميع في العام الجديد بروح وطنية ومسؤولة لتقوية كردستان والاعمار والمزيد من التقدم، وان تشكل حكومة خدمية عادلة تحافظ على حياة المواطنين وتضمن حقوقهم، وتسخير الجهود من اجل ضمان حياة مشرفة واكثر شموخاً لجماهير كردستان الحبيبة.

الاتحاد الوطني الكوردستاني يرحب بجميع الجهود والمقترحات التي تهدف الى الحل السلمي للمشكلات وانهاء الخلافات، وخاصة المشكلات بين اربيل وبغداد، والتوصل الى حل ايجابي جذري، كما ان القضية الكوردية في غربي كردستان تمر بمرحلة تاريخية وتحتاج الى جهودنا ودعمنا جميعاً ويجب علينا التعامل مع هذا الملف بمسؤولية وحكمة.

لنجعل جميعاً من العام الجديد عام السلام والتعايش، وترسيخ العدالة وسيادة القانون، بصوت موحد وبوحدتنا نقوي كردستاننا ونضمن مستقبلا اكثر اشراقاً، هذه مسؤولية تاريخية تقع على عاتقنا جميعاً.

مبارك حلول العام الجديد وارجو السعادة والسرور للجميع.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/١٢/٣١



الاتحاد الوطني يجدد التزامه بتصحيح مسار الحكم في اقليم كوردستان

مبارك حلول العام الجديد على شعبنا وجميع مكونات الشعب العراقي والعالم، نتمنى ان يكون العام الجديد عام السلام والاعمار والحقوق والعدالة والحل المشروع للقضية الكوردية في الشرق الاوسط في ظل المتغيرات التي تشهدها المنطقة بالحوار السياسي والسلام والديمقراطية.

ونتمنى ان يكون العام الجديد لشعب كوردستان عام تطوير مستواهم المعيشي وحياتهم وتجاوز الازمات بين اقليم كوردستان وبغداد، وخاصة استحقاق الرواتب وفقا لقرارات المحكمة الاتحادية بعيدا عن خلطها بالملفات السياسية.

وبهذه المناسبة يؤكد الاتحاد الوطني الكوردستاني التزامه بسياسة تصحيح مسار الحكم واعادة توازن القوى لتجربتنا، وكما عاهدنا جماهيرنا، نؤكد باننا وفي جميع محطات العام ٢٠٢٥ ايضا سنسعى بشكل مشروع لذلك، نحو حكم وحكومة جديدة خدمية مسؤولة وعملية سياسية فاعلة ديمقراطية مستدامة.

نتمنى ان يكون العام ٢٠٢٥ عام تطوير التجربة الديمقراطية في بلدنا وعام ترسيخ الاستحقاقات الدستورية الاخرى للكورد.....نهنتكم مرة اخرى.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٤/١٢/٣١

لكن بمستوى المسؤولية ونعالج النواقص معاً

من جهته وجه قوباد طالباني الثلاثاء ٢٠٢٤/١٢/٣١ برفقية تهنئة بمناسبة حلول رأس السنة الجديدة، فيما يأتي نص البرقية: مبارك حلول العام الجديد على جميع جماهير شعب كوردستان، اتمنى ان يصبح العام الجديد ٢٠٢٥ فرصة لتحقيق الكثير من تطلعات وآمال شعبنا المتأخرة. نحن امام عام جديد حساس وحاسم، لذا أرجو ان نكون جميعاً بمستوى المسؤولية ونعالج النواقص معاً، وفي مقدمتها معيشة جماهير الشعب التي هي مصدر القوى والسلطات.

»» الخلاف الأساسي يدور حول منهجية الحكم وآلية تشكيل الحكومة والشراكة »»

مستفيضة مع جميع الأحزاب التي حازت مقاعد برلمانية، مشيراً إلى أن حزبه، بصفته الفائز الأول بالانتخابات بنحو ٤٠٪ من المقاعد، يطالب باحترام إرادة الناخبين الكردستانيين.

ونوه إلى أن حزبه عبّر عن استعداده لمنح الأحزاب الأخرى حصة أكبر مما تستحقه وأنه لا يضع أي شروط تعجيزية أمام مشاركة أي منها، مؤكداً أن الهدف الأساسي هو تشكيل حكومة قوية قادرة على مواجهة التحديات الحالية والحفاظ على مكتسبات الشعب الكردستاني، مشدداً على ضرورة أن تتم هذه العملية بشكل ديمقراطي وشفاف بعيداً عن أي ضغوط خارجية. وأكد شاكر أن الحزب الديمقراطي ملتزم بالعمل مع جميع القوى السياسية من أجل تحقيق الاستقرار والازدهار في إقليم كردستان، وأن الحوار والتفاهم هما السبيل الوحيد لحل الخلافات والتوصل إلى حلول توافقية.

خلاف أساسي

من جانبه، أكد القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني محمود خوشناو أن الخلاف الأساسي بين القوى الكردية يدور حول منهجية الحكم وآلية تشكيل الحكومة والشراكة السياسية وأوضح للجزيرة نت أن أحد أهم أسباب تأخر تشكيل الحكومة هو عدم توصل القوى السياسية الفاعلة في برلمان الإقليم إلى اتفاق سياسي مشترك يؤدي إلى تكوين أغلبية برلمانية تسمح بانتخاب هيئة رئاسة البرلمان ورئيس الإقليم وتشكيل الحكومة. وحسب خوشناو، تسير الحوارات على مسارين اثنين متوازيين:

الأول: هو الحوار بين الاتحاد الوطني الكردستاني والأحزاب الأخرى. والثاني: هو الحوار بين الاتحاد الوطني، والديمقراطي الكردستاني اللذين يشكلان الأغلبية في البرلمان، مؤكداً أنهما يمتلكان نفوذاً كبيراً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في الإقليم، وأن الاجتماع الثالث بينهما المقرر في ٧ يناير/كانون الثاني الحالي سيشهد مناقشة مسودة برنامج مشترك.

ووفقاً له، فإن الأحزاب الأخرى تلعب دوراً مهماً ولكن ركيزة الحكم الأساسية في إقليم كردستان هي الاتحاد الوطني، والديمقراطي الكردستاني، مضيفاً أن قضية المناصب ليست العقبة الرئيسية في تشكيل الحكومة، بل تكمن المشكلة في تحقيق التوازن والشراكة الحقيقية.

وطالب خوشناو بالتعاون مع القوى السياسية الأخرى وتبني فلسفة حكم جديدة تعتمد على الشراكة السياسية الفعلية وليس المشاركة فقط.

مشددا على أن الحوار بين الاتحاد والديمقراطي سيركز على عدم تكرار أخطاء الحكومات السابقة.

وأشار إلى أهمية دور الحكومة الاتحادية العراقية في دعم عملية تشكيل الحكومة في الإقليم، مؤكداً أن زيارة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى الإقليم، في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ولقاء قيادات الأحزاب الكردية كانت خطوة إيجابية. وحذر من «وجود تدخلات خارجية في الشأن العراقي الكردي».

واعتبر خوشناو أن «الكرة الآن في ملعب الأحزاب الكردية، وأن الاجتماع الثالث بين الاتحاد والديمقراطي سيكون حاسماً في تحديد مسار المفاوضات».

الحل الأمثل

أما السياسي الكردي المعارض كاوه محمد فأكد أن الحل الأمثل لتجاوز الأزمات المتراكمة في إقليم كردستان يتمثل في تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة عن الأحزاب الرئيسية، قائلاً إن «النفوذ الإقليمي والدولي يلعب دوراً كبيراً في التأثير على طبيعة هذه الحكومة ومسار القرارات فيها». وفي حديثه للجزيرة نت، أبرز محمد عمق الخلافات بين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، مؤكداً أن نفوذ كل منهما يتركز في مناطق محددة من الإقليم مما يعيق التوافق على تشكيل حكومة موحدة، مضيفاً أن فشلهما في تحقيق التطلعات الشعبية في السنوات الماضية، وخاصة في مجال الإدارة الاقتصادية والأمنية، دفع بكثير من الناخبين إلى المطالبة بإصلاحات جذرية.

وبرأيه فشلت الأحزاب الحاكمة في بناء علاقات متوازنة مع بغداد ودول الجوار مما أسهم في تعقيد الأوضاع الداخلية في الإقليم، موضحاً أن «التدخلات الخارجية تلعب دوراً محورياً في التأثير على مسار الأحداث السياسية في كردستان، مما يعيق جهود الإصلاح والتغيير».

ورأى السياسي المعارض أن تشكيل حكومة تكنوقراط هو الحل الأمثل لإنهاء حالة الجمود السياسي والاقتصادي في الإقليم، وأشار إلى أن الأحزاب الحاكمة «ترفض هذا الخيار وتصر على الحفاظ على نفوذها ومصالحها الضيقة». وأكد أن الشعب الكردستاني يتطلع إلى حكومة قادرة على تحقيق التنمية الشاملة وتحسين مستوى الخدمات، وأن أي حكومة قادمة يجب أن تأخذ بالاعتبار تطلعات الجماهير وتعمل على خدمة مصالحهم العليا.



المناصب ليست العقبة الرئيسية بل تحقيق التوازن والشراكة الحقيقية





هذه قيم العراق الديمقراطي الذي واجه الكثير من التحديات والصعوبات

نص كلمة رئيس الجمهورية في الحفل التأسيسي بمناسبة الذكرى السنوية لاستشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم

شارك فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ٤ كانون الثاني ٢٠٢٥، في الحفل التأسيسي الذي أقيم في قاعة بغداد الكبرى برعاية المكتب الخاص لسماحة السيد الحكيم بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لاستشهاد آية الله العظمى سماحة السيد محمد باقر الحكيم وإحياء يوم الشهيد العراقي. وخلال الحفل، ألقى السيد رئيس الجمهورية كلمة أكد فيها أن ذكرى استشهاد سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم قُدّس سرُّه الشريف هي ذكرى مؤلمة فقدنا فيها مناضلاً ومجاهداً كرس حياته وعمله من أجل حرية العراق وإقامة دولته العادلة، دولة الحريات والديمقراطية، مشيداً بدور سماحته أثناء مقارعة الدكتاتورية في توحيد جهود وإمكانات المعارضة الوطنية العراقية، فضلا عن دوره النبيل للعمل على وحدة العراقيين بمختلف مكوناتهم وأطيافهم ومذاهبهم. وفي ما يلي نص الكلمة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نستعيد في هذا اليوم ذكرى مؤلمة لنا جميعاً، ذكرى استشهاد سماحة آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، قُدّس سرُّه الشريف.

وهو يوم فقدنا فيه مناضلاً ومجاهداً كرس حياته وعمله من أجل حرية العراق وإقامة دولة عادلة، دولة الحريات والديمقراطية.

لقد كان دوره، رحمه الله، أثناء مقارعة الدكتاتورية والطغيان دوراً مشهوداً من أجل توحيد جهود وإمكانات المعارضة

الوطنية العراقية في تلك السنوات، وبعد ذلك كان دوره نبيلاً للعمل على وحدة العراقيين بمختلف مكوناتهم وأطيافهم ومذاهبهم في مسار بناء الدولة الديمقراطية العراقية.

كان فقدانه خسارة كبيرة، وعزاؤنا في ذلك اليوم هو مواصلة العمل من أجل القيم التي ضحى من أجلها السيد الشهيد وعموم شهداء الحرية، قيم الحق والعدل والمساواة والسلام.

هذه قيم العراق الديمقراطي الذي واجه الكثير من التحديات والصعوبات حتى تجاوزنا الكثير وترسخت مبادئ الدولة، وتضافرت الجهود في عملية البناء وفي دحر الإرهاب والتطرف وترصين السلم المجتمعي.

لقد حققنا الكثير في هذا المسار، وما زال أماننا الكثير خصوصاً في هذه الظروف الإقليمية التي تهدد جميع دول المنطقة والتي نحرص على أن نتجاوز آثارها من خلال الحوار والتفاهم والمضي في سياسة مقاومة الإرهاب وتوحيد الجهود لصالح الأمن والسلام والبناء والتقدم الذي يعيد للمنطقة أمنها وسلامها وطموح شعوبها إلى حياة حرة وكريمة.

إن هذا المسعى الذي تعمل من أجله الحكومة العراقية ومعها قوى الشعب بمختلف مكوناته وأطيافه يتطلب منا عملاً حثيثاً لتعزيز وحدة العراقيين وتغليب المصالح الوطنية العليا، وتحقيق مطالب الشعب في العدالة الاجتماعية وإتمام عملية تقديم الخدمات في جميع المجالات والحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد بكل أشكاله ومن أي جهة كانت.

لا ينبغي التهوين من المخاطر ولكن في الوقت نفسه كلنا ثقة بإرادة العراقيين ووحدتهم في مواجهة التحديات، من أجل عراق حر ومستقل وعزيز ملتزم بعدم الاعتداء على الآخرين ويسعى لصالح تكريس مبادئ الحوار وحفظ الحقوق العادلة للجميع خصوصاً للأخوة في فلسطين الذين ندعم حقهم في حياة آمنة وفي دولتهم المستقلة.

كما نؤكد حرصنا على سوريا التي تجاوز شعبها الشقيق الظروف الصعبة، ومن جانبنا نؤكد دعمنا لإعادة بناء دولته المستقلة ضمن نهج الديمقراطية العادلة الحافظة لحقوق جميع مكونات الشعب السوري.

وفي هذا المسار نؤكد أيضاً وقوفنا ودعمنا للشعب اللبناني الشقيق ليتجاوز هذه الظروف، ونواصل دعمنا بما يساعد على تخفيف آثار المحنة على حياة اللبنانيين، مؤكداً أهمية توطيد وحدة الشعب في لبنان وحقه في حياة آمنة ومستقرة وإعادة بناء المدن والقرى والمؤسسات التي تضررت في الحرب.

أيها الإخوة والأخوات..

لقد ودعنا عاماً كان على المستوى الإقليمي عاماً لكوارث الحروب. وهذا ما يحتاج منا في المنطقة عملاً وجهوداً كبيرة تساعد على تجاوز المرحلة، ويتطلب دعماً دولياً حقيقياً للانتهاء من هذا الوضع الشاذ، وبعد ذلك لدعم الشعوب الشقيقة في فلسطين ولبنان وسوريا.

وفي إطار هذا العمل الذي نأمل من المجتمع الدولي نؤكد أهمية ترسيخ وحدتنا في العراق واستراتيجية بلدنا القائمة على صيانة استقلال العراق ووحدته وأمنه وسلامته، وملتزمين بعدم السماح باستخدام أراضيها منطلقاً للعدوان على أي من جيرانه.

ليحفظ الله العراق والعراقيين..

والمجد لشهداء الحرية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..»



إصلاحات هيكليّة إداريّة واقتصادية ومواصلة إصلاح المؤسسات الأمنية

كلمة رئيس مجلس الوزراء العراقي في الحفل التّأبيني بمناسبة ذكرى استشهاد
آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم

شارك رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، السبت، في الحفل التّأبيني الذي أقيم في العاصمة بغداد، بمناسبة ذكرى استشهاد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (قدس سره). واستذكر السيد السوداني، في كلمة ألقاها خلال الحفل، شخصية آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم، بوصفه رمزاً وطنياً وجهادياً ودينياً لعموم العراقيين، نشأ في بيت المرجعية الشريفة، ونهل العلم والمعرفة منها، مشيراً إلى مؤلفاته القيمة وإرثه الفكري، وقيادته للحركة الإسلامية الرافضة للدكتاتورية، حيث حمل بمعنيتي كل المجاهدين، همّ الوطن والشعب، ووقف بكل بسالة ضد النظام الوحشي، من منطلقات وطنية وحدوية، وكان يردّد دوماً بأنّ العراق لجميع أبنائه. واکد سيادته أن العراق نال حريته بفضل تضحيات الشهداء، وفي مقدمتهم السيد الحكيم، لتسقط الدكتاتورية بصبر العراقيين وبسالتهم ورفضهم للظلم، مشيراً إلى أنّ الاحتفاء بذكرى الشهيد الحكيم، يتزامن مع ذكرى شهادة قادة النصر ورفاقهما، تلك الحادثة الأليمة التي استهدفت رمزين من رموز الحرب ضد أسوأ تنظيم إرهابي.

وفي ما يأتي أبرز ما جاء في كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء:

أعداء العراق حملوا مشاريع تمزيقيةً وطائفية، فاستهدفوا هذه القامة الكبيرة ومعه المئات من المصلين عند حرم أمير المؤمنين (عليه السلام).

شهدت منطقتنا، منذ أكثر من سنة، تطورات مفصلية نتجت عنها تغييرات سياسية مؤثرة. حرصنا منذ بدء الأحداث في سوريا، على النأي بالعراق عن الانحياز لجهة أو جماعة، وترك الخيار للسوريين ليقرروا مصيرهم.

هناك من حاول ربط التغيير في سوريا، بالحديث عن تغيير النظام السياسي في العراق، وهو أمرٌ لا مجال لمناقشته. نمتلك نظاماً ديمقراطياً تعددياً يضم الجميع، ويضمن التداول السلمي للسلطة، ويسمح بالإصلاح وتصحيح الخلل تحت سقف الدستور والقانون.

ليس من حق أحد أن يفرض علينا التغيير والإصلاح في أي ملف، اقتصادياً كان أم أمنياً، مع إقرارنا بوجود حاجة لعملية الإصلاح في مختلف المفاصل. لا بد أن نراجع ما أنجز وما تأخرنا فيه، والإنجازات هي أكبر وأكثر، لأننا أسسنا لنظام سياسي مستند إلى دستور يمثل كل العراقيين.

حرصت حكومتنا على وضع أولويات في البرنامج الحكومي، حققنا فيها تقدماً مهماً كشفت عنه مؤشرات وخلصنا أداء الحكومة خلال سنتين.

وصلت نسبة الإنجاز في البرنامج الحكومي إلى أكثر من 70٪، وأنجزنا إصلاحات هيكلية إدارية واقتصادية. أكملنا العديد من الاستحقاقات المهمة، مثل إجراء انتخابات مجالس المحافظات، والتعداد السكاني، وتنظيم العلاقة مع التحالف الدولي، وتأطير علاقة جديدة مع بعثة الأمم المتحدة. الاستحقاقات من إصرار حكومتنا على إكمال جميع متطلبات الانتقال نحو السيادة الكاملة، والتخلص من أي قيود موروثية تقيد حركة العراق دولياً.

تواصل حكومتنا إصلاح المؤسسات الأمنية، عبر لجنة عليا تشكلت برئاستنا، وضعت خارطة طريق لتحقيق هذا الإصلاح الذي يتكامل والإصلاح الاقتصادي والإداري الذي نقوم به.

حرصت حكومتنا على إعادة بناء علاقات العراق مع جميع الدول، وفق مبدأ (الدبلوماسية المنتجة)، والانطلاق بشراكات اقتصادية وتنموية تجعل من العراق نقطة التقاء للمصالح، وليس بؤرة صراع وتصادم.

عملنا على تجنب العراق أن يكون ساحة للحرب خلال الأشهر الماضية، وبدلنا جهوداً بالتشاور مع الأشقاء والأصدقاء، وبدعم متواصل من القوى السياسية الوطنية للحكومة في هذا المسار.

أكدنا أكثر من مرة على استعدادنا للمساعدة في رفع معاناة أهل غزة، وهو نفس موقفنا مما تعرض له لبنان من حرب مدمرة.

ندعو العالم لإعادة النظر في قوانينه التي باتت غير قادرة على منع العدوان والظلم، وأن يسارع لمساعدة المدنيين في غزة ولبنان، الذين يعيشون في ظروف قاسية.

نجدد التأكيد على تغليب المصالح العليا للعراق، وترسيخ الوحدة والتكاتف بين أبناء بلدنا لمواجهة التحديات، والمضي باستكمال مسيرة بناء الدولة.



الحكيم: العراق يقع في قلب المنطقة ولن يكون بمعزل عن التحديات الإقليمية والدولية

رأى زعيم تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، ضرورة حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد المالي والإداري والإصلاح الاقتصادي، عاداً «أي تهاون في هذا الجانب سيؤدي إلى إضعاف الدولة وتفاقم الأزمات». وقال الحكيم في الحفل التأسيسي الذي أقيم يوم السبت (٤ كانون الثاني ٢٠٢٥) لذكرى استشهاد محمد باقر الحكيم، إن «العراق لا يمكن أن يستقر إلا بتعزيز الوحدة الوطنية، ونحن بحاجة إلى تعزيز الثقة بين أبناء الشعب من جهة، وبين الشعب ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، وهذا يتطلب منا جميعاً العمل بروح الفريق الواحد، وتقديم المصلحة العامة على المصالح الثانوية الضيقة».

وأوضح أنه «لا يخفى على أحد أن العراق يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، أبرزها البطالة وضعف الخدمات، وتلبية الحاجة إلى رؤية اقتصادية شاملة تُعنى بتنوع مصادر الدخل، وتطوير البنى التحتية، واستثمار طاقات الشباب. فشباب العراق هم عماد المستقبل، ولا بد من توفير الفرص التي تُمكنهم من المشاركة الفاعلة في بناء وطنهم».

«حصر السلاح بيد الدولة»

الحكيم، نوه الى أن «بناء دولة قوية ومقتدرة يتطلب حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز سيادة القانون، ومكافحة الفساد المالي والإداري والإصلاح الاقتصادي، وأي تهاون في هذا الجانب سيؤدي إلى إضعاف الدولة وتفاقم الأزمات». وتابع

زعيم تيار الحكمة: «علينا أن نعمل على تقوية مؤسساتنا، وتحقيق العدالة، وضمان التوزيع العادل للثروات بين جميع المحافظات، ولأن العراق يقع في قلب المنطقة، فلا يمكن أن يكون بمعزل عن التحديات الإقليمية والدولية». وأردف عمار الحكيم: «علينا أن ننتهج سياسة متوازنة تضع مصلحة العراق أولاً، وتجعله جسراً للتواصل بين الدول، وليس ساحة للصراعات».

«احترام التعددية في سوريا»

بخصوص الوضع في سوريا، ذكر زعيم تيار الحكمة أن سوريا «تشهد مرحلة جديدة، انطلاقاً من إيماننا بعمق العلاقات التاريخية التي تربط الشعبين العراقي والسوري، ونتطلع إلى أن تكون هذه المرحلة بداية لتعزيز الاستقرار في سوريا بمشاركة جميع مكوناتها بروح الحرية والديمقراطية والمواطنة». «نتنظر من الأداء السياسي القادم في سوريا أن يعكس إرادة الشعب، وأن يضع أسساً لدولة تتسع لجميع أبنائها، حيث تسود العدالة وتتحقق الكرامة»، حسب الحكيم، الذي لفت إلى أن «سوريا اليوم تقف على عتبة مرحلة جديدة، مرحلة مليئة بالتحديات والفرص، مدركين أن الشعب السوري قد عانى كثيراً من ويلات الحرب والدمار، ونتطلع لأن يكون التغيير السياسي الحالي فرصة لبناء مستقبل أفضل لجميع السوريين حقهم في الحرية والكرامة». وتابع أن «العلاقات التاريخية التي تجمع العراق وسوريا تفرض علينا أن نكون شركاء في مسيرة استقرارها، فاستقرار سوريا هو استقرار للمنطقة بأكملها، ونؤمن بأن الحل في سوريا يجب أن يكون شاملاً، يعكس تطلعات جميع مكوناتها، ويؤسس لدولة تحترم التعددية وتعمل بمبدأ العدالة والديمقراطية». وشدد الحكيم على «ضرورة إشراك كافة الأطراف السورية في صياغة مستقبلهم، بعيداً عن التدخلات الخارجية التي تعيق مسيرة السلام والتنمية في بلدهم».

تعزيز علاقات العراق مع المنطقة والعالم

وبيّن: «إننا في العراق، نؤمن بأهمية تعزيز العلاقات مع دول المنطقة والعالم على أساس التعاون والاحترام المتبادل، ويجب أن يكون العراق ملتقى لتكامل المصالح والتعاون المشترك بين الدول، بعيداً عن التنازع والصراعات».

وذكر أن «موقعنا الجغرافي ودورنا التاريخي يؤهلنا لأن نكون نقطة توازن واستقرار إقليمي ودولي، من خلال تعزيز الحوار البناء مع مختلف الأطراف، ويمكن للعراق أن يلعب دوراً محورياً في تحقيق السلام والتنمية على مستوى المنطقة والعالم».

ونوّه إلى أن «تقريب وجهات النظر بين الدول ليس مجرد حل للنزاعات القائمة، بل هو خطوة أولى نحو بناء منظومة إقليمية متماسكة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل»، عاداً هذه المبادرة «تهدف إلى معالجة القضايا الجوهرية التي تؤرق المنطقة، من خلال تبني حلول سلمية ودبلوماسية بعيداً عن التصعيد والتوتر». كما رأى أن «الحوار الشامل يمكن أن يفتح أفقاً جديداً للتعاون في مجالات الأمن والتنمية الاقتصادية وتبادل المعرفة، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانضمام لهذه الجهود التي تضع مصلحة شعوب المنطقة فوق كل اعتبار، وتؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار والازدهار المشترك».



أهمية توحيد الصف الوطني وتعزيز التفاهم لمواجهة التحديات

أكد الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي ورئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، اليوم السبت، أهمية توحيد الصف الوطني، وتعزيز التفاهم بين مختلف القوى السياسية؛ لتحقيق المصالح العليا للبلاد. وقال مكتب الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، الشيخ قيس الخزعلي، استقبل في مكتبه ببغداد، رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد، لافتاً إلى، أنه «جرى خلال اللقاء، بحث التحديات التي تواجه العراق في المرحلة الراهنة، وسبل مواجهتها من خلال تعزيز وحدة الموقف الوطني». وأكد الجانبان خلال اللقاء- بحسب البيان- على «أهمية توحيد الصف الوطني، وتعزيز التفاهم بين مختلف القوى السياسية؛ لتحقيق المصالح العليا للبلاد».

وناقش الجانبان، الجهود المبذولة لـ «تحقيق الاستقرار الداخلي، باعتباره ركيزة أساسية للنهوض بواقع البلاد، وتلبية تطلعات الشعب العراقي».

من جانبه، دعا رئيس الجمهورية إلى «اعتماد خطابٍ وطني جامع، يعكس روح الانتماء للوطن ويوحد الصفوف في مواجهة التحديات المشتركة»، مؤكداً على، «دور القوى السياسية في ترسيخ مفهوم الشراكة الوطنية». وأضاف البيان، أنه «في ختام اللقاء، اتفق الطرفان على ضرورة استمرار الحوار والتنسيق بين مختلف الأطراف؛ لتحقيق المصالح الوطنية العليا وتجاوز التحديات الراهنة، بما يعكس تطلعات الشعب العراقي نحو مستقبل أفضل».



رئاسة الجمهورية: أبوابنا مفتوحة لمن يريد الاطلاع على ملف المصادقة على الإعدامات

في الوقت الذي تجدد فيه رئاسة الجمهورية التزامها التام بالدستور والقوانين في مختلف القضايا ذات الصلة بالمسؤوليات الدستورية التي تعمل عليها، ومن بينها ملف المصادقة على أحكام الإعدام والتي تجري بعد بحث جميع الملفات المعروضة بشكل دقيق وشفاف وبعد التأكد من استيفاء الأحكام جميع الإجراءات القانونية من تمييز وإعادة محاكمة وعرض على لجنة العفو الخاص قبل البت فيها، فإن رئاسة الجمهورية تابعت بيان الاعتذار الصادر عن رئيس حزب الحل الدكتور جمال الكربولي حول المعلومات المضللة التي ادلى بها بشأن المصادقة على أحكام الإعدام، والذي يشير فيه إلى سلامة الإجراءات المتبعة من قبل رئاسة الجمهورية وعدم دقة التصريحات التي ادلى بها في وقت سابق بهذا الخصوص .

وبهذه المناسبة تُجدد رئاسة الجمهورية دعواتها إلى القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية والمنظمات ذات الاختصاص ووسائل الاعلام تحري الدقة قبل التصريح واعتماد المعلومات الحقيقية والرسمية بعيداً عن الأخبار المزيفة والكاذبة التي لا تخلو من مقاصد سيئة، ونؤكد أن أبواب رئاسة الجمهورية مفتوحة لجميع العراقيين للاطلاع حول عملها في هذا الخصوص.

رئاسة الجمهورية



حزب الحل

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

تناقلت عدد من وسائل الاعلام عدد من التصريحات التي نسبت لرئيس حزب الحل الدكتور جمال الكربولي والتي اعتبرتها إساءة لمؤسسة رئاسة الجمهورية وشخص فخامة رئيس الجمهورية. وفي الوقت الذي يؤكد رئيس حزب الحل الدكتور جمال الكربولي ان ما تم تناوله وتداوله اعتمد على عدد من المعلومات المضللة التي كانت في ظاهرها توجيه الانتقاد لإجراءات المؤسسة الرئاسية في المصادقة على احكام الاعدام التي اكتسبت درجتها القانونية، وإستغلال لعواطف شريحة من المواطنين من ذوي المحكومين مع ضباية الاعلانات الحكومية حول ذلك، وهو ما تسبب في تضليل اغلب القوى السياسية وسبب إرباك في مواقفها. يؤكد الكربولي إحترامه وتقديره لمؤسسة الرئاسة ولشخص فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد، ويشيد بدوره الدستوري الراعي لكل اطياف الشعب العراقي، وان الملاحظات المطروحة من القوى السياسية لبعض الاجراءات يمثل التزاماً قانونياً واخلاقياً في دعم مؤسسات الدولة وتأكيد إلتمها بالدستور.

الدكتور

جمال الكربولي

رئيس حزب الحل

30 كانون الاول 2024

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



الشراكة الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الاوروبي

كلمة السفير توماس سايلر، سفير الاتحاد الاوروبي في العراق في معهد العلمين للدراسات العليا

النجف - ١٦ كانون الاول ٢٠٢٤

استخدام هذا الاصطلاح لأن الاتحاد الاوروبي قد حدد هذا المصطلح بعدد قليل جداً من العلاقات الثنائية، وهذا يوضح اهمية تعاون العراق مع الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء السبعة وعشرون في الاتحاد الاوروبي. في كلمتي الافتتاحية اليوم، سأسلط الضوء على الاتحاد الاوروبي وطريقة عمله، والتعاون الذي

أود ان تقدم لكم بالشكر الجزيل على حسن الضيافة، وعن سروري بالعودة الى النجف الاشرف، فهذه زيارتي الثالثة الى مدينتكم وأنا اعتبره شرف كبير لي اليوم ان القي هذه الكلمة في معهدكم الموقر. لقد اسمينا جلسة اليوم بعنوان «الشراكة الاستراتيجية بين العراق والاتحاد الاوروبي» رغم اننا لا نستطيع

اتفقنا مع العراق في عام 2012 على عقد اتفاقية الشراكة والتعاون

اليوم وهي مرتبطة على وجه الخصوص بالشؤون الخارجية والسياسة الامنية للاتحاد الاوروبي. فقد اتفقت الدول الاعضاء في لشبونة ان على الاتحاد الاوروبي ان ينسق السياسة الامنية والخارجية المشتركة في الداخل والخارج مع البلدان الاخرى، على سبيل المثال وجودي هنا في العراق. تستمر الدول الاعضاء في اقامة سفاراتها الوطنية في البلدان الاخرى، وذلك لأن هذه الدول الاعضاء تود ايضاً ان تمتلك علاقاتها الثنائية الخاصة مع تلك البلدان. ولهذا السبب ستلاحظون وجود سفراء ايضاً للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي هنا في العراق. ومهمة سفير الاتحاد الاوروبي هو تنسيق عمل السفراء الوطنيين قدر المستطاع.

يسعدني أن أقول إن هذا يعمل بشكل جيد في العراق مع ١٥ سفيراً معتمداً، يُطلق عليهم السفراء المقيمين للدول الأعضاء، من بين جميع الدول الـ ٢٧. إن الرغبة المتزايدة باستمرار في أن تعمل الدول الأعضاء معا هي ما نسميه التكامل الأوروبي.

وقد أدى ذلك إلى تنفيذ عدد من المشاريع الرئيسية في أوروبا بمرور الوقت، مثل العملة الموحدة لليورو واتفاقات شنغن، مما يسمح بحرية حركة الأشخاص والسلع ورأس المال في جميع الدول الأعضاء تقريباً. وفي الوقت نفسه، فهنا أن التكامل الداخلي بالبحث لا يكفي. إذ ينبغي أن نوسع نطاق عملنا بالتعاون مع البلدان الاخرى والمنظمات الدولية ومجموعات الدول، مثل جامعة الدول العربية. وينبغي أن نفعل ذلك لتعزيز السلام والاستقرار.

فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، نحن الآن غير ناجحين للغاية. وسأعود لهذه النقطة لاحقاً. وهناك توافق يزداد يوماً بعد يوم على أن السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي يجب أن تسترشد بقيمنا

بيننا وبين العراق، والاتحاد الاوروبي ضمن السياق الجيوسياسي الاوسع.

وسأكون منفتحاً جداً للإجابة عن اي سؤال لديكم. اسمحو لي أن ابدأ بالشرح بصورة عامة حول كيفية عمل الاتحاد الاوروبي: بعد ان غادرتنا المملكة المتحدة عقب خروجها (بما سمي بمصطلح بريكسيت)، نحن الآن مكونون من ٢٧ دولة عضو، وهذه الدول ذات السيادة قد اختارت ان تتعاون في كافة الامور السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقريباً.

رغم ان هذه الدول قد منحت الصلاحية الحصرية للاتحاد الاوروبي بشكل طوعي في بعض المسائل، مثلا التجارة الخارجية، الا ان الاتحاد الاوروبي لا يمتلك الا مهمة تنسيقية في بعض المسائل الاخرى مثل الشؤون الخارجية والسياسة الامنية. ان تاريخ الاتحاد الاوروبي هو تقريباً ٧٥ سنة، حيث بدأ مع «المجموعة الاوروبية للفحم والصلب» والتي كانت تهدف الى تعزيز التعاون في قطاعات صناعية رئيسية من أجل اعادة بناء القارة الاوروبية.

ان المهمة المعقدة نوعاً ما المتمثلة في ادارة هذا «النادي المكون من ٢٧ دولة» قد تم تثبيت اركانها من خلال عدة معاهدات عقدت في بداية الستينيات، وأخر هذه المعاهدات وربما اكثرها اهمية هي «معاهدة لشبونة» في عام ٢٠٠٧.

فهذه المعاهدة تحدد كيفية ادارة الاتحاد الاوروبي



كان بوسع الدول الاعضاء أن تتبع مبدأ الأغلبية المطبق في الزراعة وحماية المستهلك والأعمال المصرفية وتنمية القطاع الخاص.

وهذا يعني أن اتفاق جميع الدول الأعضاء الـ ٢٧ لا يزال ضروريا عندما يتعين اتخاذ قرارات رسمية في السياسة الخارجية والأمنية.

وهذا إما أن يؤدي إلى قرارات ضعيفة أو مواقف توفيقية أو يتطلب عدة أيام أو مناقشات لمدة أسبوع للوصول إلى قرار قوي.

وآخر مثال على كوننا «معاقون» في سياستنا الخارجية هو عدم قدرتنا على إيجاد إدانة مشتركة لإسرائيل لعدم احترامها لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في غزة ولبنان. ما زلت متفائلاً: فالتكامل الأوروبي هو عملية لم تنته بعد: لقد استغرق الأمر عدة عقود لتحقيق نتائج جيدة جداً لمواطني الاتحاد الأوروبي واقتصادنا وصناعاتنا وتجارنا.

وأنا واثق من أننا سنتوافق أيضاً بشكل أكثر تقارباً في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. نحن نواجه حالياً العديد من الأزمات: عدوان روسيا وغزوها لأوكرانيا، والصراعات في الشرق الأوسط، والتي أضفت عليها الآن الأزمة السورية، والكارثة الإنسانية في السودان وغيرها الكثير.

ومصالحنا. هذا يعني، باختصار، التزامنا بالديمقراطية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى مصالحنا الاقتصادية والتجارية.

على مدى سنوات عديدة، كانت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي سياسة «تكوين صداقات» في أكبر عدد ممكن من البلدان بشكل أساسي من خلال منح أموال كبيرة للتعاون. لذا اعتبرنا الكثيرون محل ثقة بصفتنا «دافعين ولكن ليس لاعبين».

ان معادلة كوننا «الدافعون وليس اللاعبون» آخذة بالتغير، فالعديد من الممثلين السياسيين بدأوا يدعون إلى احترام أكبر وحماية أقوى لمصالحنا. ولكن علينا أن نكون حريصين جدا على ألا تتعارض هذه السياسة مع قيمنا التي تبنى عليها ديمقراطياتنا ومجتمعاتنا بلا شك.

بيد أنه من الواضح أيضا أن العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل بالنسبة لنا تهديدا مباشرا لأمننا ولهيكلتنا الديمقراطية ولأسلوب حياتنا في نهاية المطاف. ومن المثير للاهتمام وللأسف أننا لم نتمكن بعد من كسر، ما أسميه، امتياز التصعيد لروسيا.

وإزاء خلفية تاريخنا في النصف الثاني من القرن الماضي، وضبطنا الذاتي ورقابتنا الذاتية، ما زلنا غير قادرين وغير مستعدين للتعبير عن تهديدات واضحة. وروسيا الاتحادية والرئيس بوتين يعرفون ذلك ويستخدمونه كما يناسب خططهم السياسية والعسكرية. وبالتالي، يعمل الاتحاد الأوروبي الآن على تطوير آليات التعاون العسكري، ولأول مرة في التاريخ معاً بصفته الاتحاد الأوروبي.

وكل هذه الجهود الرامية إلى تعزيز سياستنا الخارجية والأمنية المشتركة وجعلها أكثر قوة، هي محدودة بما يسمى «مبدأ الإجماع»: فالدول الأعضاء لم تنقل الاختصاص في الشؤون الخارجية إلى الاتحاد.

ويسرنا أن نرى الحكومة تعبر عن هذه الإرادة وعن هذا الهدف السياسي نفسه. ونحن ندعم العراق بتقاسم خبرتنا في المسائل المعقدة، مثل التجارة والضرائب والجمارك، في مكافحة الفساد، ومؤخراً أيضاً في مكافحة تهريب المخدرات والاتجار بالأشخاص، وفي مقدمتهم النساء والفتيات.

ونحن نعمل مع حكومتكم بشأن التعليم، وهو جزء هام جداً من تعاوننا لصالح الشباب العراقي. ونوصي الحكومة بشدة باعتماد استراتيجيات لتنمية القطاع الخاص.

هذا من شأنه أن يجعل العراق يتحلى بالقدرة على الصمود ضد الصدمات الاقتصادية، على سبيل المثال عندما ينخفض سعر النفط يوماً ما.

ونقدم أيضاً الدعم الفني والسياسي في مكافحة الإرهاب وفي جميع مجالات العدالة والقضاء.

وهنا أود أن أؤكد أننا لا نقدم دعماً من خلال الوعظ والتعليم، بل من خلال المناقشة والتحليل وإيجاد الطريق الصحيح معاً في كيفية تقديم المساعدة من خلال تعاوننا للمجتمع والاقتصاد وهياكل الدولة، والحكومة بأكملها في العراق. ومن الواضح جداً بالنسبة لي أن القطاع الحكومي في العراق يتطلب إصلاحات هائلة: والأساس في هذه الإصلاحات هو تعليم موظفيها وتدريبهم بفعالية وكفاءة، في أي فرع من فروع الحكومة.

نحن نعمل على مشاركة خبرتنا وبرامج التدريب المتطورة. وإن نعمل في شراكة مع الاحترام المتبادل بدلاً من التعليم فحسب، وهذا درس مهم تم تعلمناه من القرن الماضي، من أوقات السلوك الامبريالي. ويجب علينا أن نكون مختلفين في هذا القرن الحادي والعشرين.

لقد أدركت، بشكل جعلني اشعر بالرضا التام، أن

التكامل الداخلي البحث لا يكفي إذ ينبغي أن نوسع نطاق عملنا

من المؤكد أن هذه الأزمات ستلزمنا بصياغة سياستنا الخارجية بشكل أفضل وتجعلنا نحدد أهدافاً سياسية أكثر وضوحاً. قد يؤدي ذلك إلى تحذيرات وتهديدات وفي نهاية المطاف الى فرض عقوبات أو تدابير صارمة أخرى. ما هو الاتحاد الأوروبي وكيف يعمل (او لا يعمل) هو أمر بالغ الأهمية لفهم سياستنا مع العراق.

لقد اتفقنا مع العراق في عام ٢٠١٢ على عقد اتفاقية الشراكة والتعاون والتي تشكل أساس تعاوننا. وفي هذه الاتفاقية، اتفقت حكومتكم والاتحاد الأوروبي على كيفية العمل معاً في المشاورات والتعاون في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفنية. ونعمل على اضافة الدعم المالي في جميع مجالات التعاون الممكنة.

ماهية وكيفية عملنا في هذا الصعيد هو أمر متفقٌ عليه مع حكومة العراق. ان سياستنا المشتركة تقوم على مبدأ سيادة القانون. وعلى المزيد من الديمقراطية والتعاون الاقتصادي.

أنا شخصياً أستثمر الكثير من طاقتي لدعم العراق في طريقه للانضمام إلى المنظمات والهياكل الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية وعدد كبير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تقودها الأمم المتحدة. وهذا يساعد على استقرار العراق واقتصاده وجعل البلاد شريكاً دولياً كاملاً ومعتزاً به.



بشكل أوثق على التفاهم والتعاون والاحترام بين الأديان.

فخلق الفهم والتنازل عن الأحكام المسبقة هو أمر أساسي للانخراط بنجاح في تبادل هادف بين القيادات الدينية. والاتحاد الأوروبي يتفهم مدى أهمية دور القيادات الدينية في العراق. فبدون أي تردد، انضمت إلى الانتقادات الموجهة لمحطة تلفزيونية إسرائيلية متطرفة نشرت صورة كاريكاتورية مسيئة لسماحة آية الله العظمى السيد السيستاني.

وأكدت أن هذه الاعتداءات الشخصية لا تشملها أو تحميها حرية التعبير في الاتحاد الأوروبي، لأن الهدف الوحيد منها هو خلق التحريض على الكراهية وحتى العنف. وقد سبق أن قلت إننا عملنا بصورة بناءة مع مجلس النواب بشأن التعديلات على قانون الأحوال الشخصية.

وسننظر باهتمام كبير على اللائحيتين الملحقتين للقانون من الوقفين الشيعي والسني ما ان يتم إعدادهما. وسواصل مناقشاتنا مع زعماء مختلف المذاهب الدينية، بما في ذلك هنا في النجف.

فمن الأهمية بمكان فهم المواقف التي يعربون عنها. وخلاف ذلك، لا يمكن اتخاذ موقف مؤهل وتقديم إجابة جادة من جانبنا.

هذا الأسلوب في العمل مع العراقيين يؤدي إلى الثقة. ليس فقط مع الحكومة، ولكن أيضا مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمجتمعات العشائرية والدينية. وسمحوا لي أن أعطيكم مثلا على ذلك: لقد أنشأت، مع بعض سفراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أساسا قائما على الثقة للمناقشات مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب والاعضاء المنفردين في مجلس النواب لكي أفهم بشكل أفضل تفاصيل التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية.

وفي تلك المناقشات، أوضحت دائما أننا سنحترم القرارات التي يتخذها البرلمان. وفي النهاية، أجرينا مناقشات مفصلة بطريقة غير مسبقة من الانفتاح والصرحة من الجانبين.

بالطبع، اوضحت مخاوفنا هنا وهناك، ولكن على عكس المناسبات السابقة، لم يجري اتهامي بالتدخل في الشؤون الداخلية.

وهذه هي الطريقة التي نرغب نحن الأوروبيين فيها من أجل مواصلة وتعميق شراكتنا مع العراق. في المقابل، أنا على استعداد لمناقشة الموضوعات التي نحقق فيها نتائج أقل بكثير بصفتنا الاتحاد الأوروبي.

مثل رهاب الاسلام (الاسلاموفوبيا) في أوروبا ومصادره، قبول النقد ومحاولة شرح الأطر القانونية المطبقة في مختلف الدول الأعضاء. لكي نكون واضحين للغاية: فنحن ندين أي شكل من أشكال الإسلاموفوبيا.

إننا ندين أي شكل من أشكال العدوان، سواء كان ذلك من خلال أعمال ملموسة - حت لو كان ذلك لفظيا فقط، ضد أي دين. حرية الدين هي إحدى قيمنا الأساسية، ولكن هذا يشمل أيضا الحق في عدم التدين على الإطلاق. ومع ذلك، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نعمل

في العقود القليلة المقبلة، ومناقشة هذا الأمر مع شركائنا. فالتطورات مثل حرب إسرائيل على حماس وحزب الله، والسقوط الأخير لنظام الأسد في سوريا. هذه كلها أعراض للتغيير ولها تأثير مباشر على بلدكم وعلى المنطقة بشكل أوسع وكذلك على الاتحاد الأوروبي. قد يقول البعض إن النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة لم يعد صالحًا أنهم يدعون إلى عالم متعدد الأقطاب وليس متعدد الأطراف.

وأوافق على أن آلياتنا لإدارة الأزمات الدولية لم تنجح في السنوات الأخيرة. لم تنجح في أوكرانيا. لم تنجح في غزة أو لبنان أو في الصراع المباشر بين إسرائيل وإيران. وأتمنى بشدة أن تنجح في سوريا. ولكن عندما يكون الأمر صعبًا، لا يمكن أن تكون الإجابة هي التخلي عن هذا النظام واستبداله بهياكل متعددة الكتل. ستكون هذه لعبة نتيجتها صفروخطوة خطيرة إلى الوراء.

وكلنا سنخسر. سأكون مهتمًا بسماع رأيكم في هذه المناقشة بشأن إلى أين يتجه النظام الدولي، وما هو موقف العراق في هذا الشأن؟ واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب مجددًا عن ارتياحي الكبير لتعاون العراق مع الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة لنا، فبلدكم أهمية رئيسية في الشرق الأوسط في السنوات القادمة.

وأنتم بالفعل تأدون دورًا مهمًا كلاعب إقليميين. إن تعاوننا موجه ومركز دائمًا على الشعوب، رغم أننا نحتاج إلى هياكل مؤسسية لجعل ذلك ممكنًا. ونخطط لزيادة العمل مع العراق بشأن الشباب وورغباتهم وتوقعاتهم وآمالهم في مستقبل أفضل. وهذا يتعلق بالشباب العراقيين من أمثالكم وبناء عراق أفضل. إنه لشرف لي أن أؤدي عملي في بلدكم، وأن أحسن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والعراق. شكرًا جزيلًا لكم على كرم اهتمامكم. وأتطلع إلى أي أسئلة ترغبون في طرحها.

السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي يجب أن تسترشد بقيمتنا ومصالحنا

دعوني أعود إلى التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي والعراق. أنا أفقر تعاوننا الجيد مع حكومة رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني. وسينصب تركيز تعاوننا في السنوات القادمة على مساعدة العراق على بناء دولة فاعلة، مما يسمح للسلطات تقديم خدمات فعالة وكفؤة لشعب العراق ودعم العراق في إضفاء الطابع الديمقراطي عليه. ومن الناحية الاقتصادية، وكرؤية تلوح في الأفق، سنساعد على ضمان ألا يكون المورد الرئيسي للعراق هو النفط، بل شعبه وكفاءاته ومهاراته ومواهبه. وقد ذكرت أن معادلة الاتحاد الأوروبي هي انه «دافع وليس لاعب» وهذه المعادلة سيتم التنازل عنها في السنوات القادمة. فنحن نود أن نلعب دورًا أكبر في الجغرافيا السياسية في هذا العالم.

ليس فقط من خلال الدبلوماسية الكلاسيكية، ولكن أيضًا من خلال التجارة والتعاون الصناعي والتنسيق العسكري للدول الأعضاء السبعة وعشرون. لم يعد بإمكاننا مجرد المشاهدة والصمت، إذا قامت بعض بلدان بدعم الدول أو القوى الموجهة بوضوح ضد الاتحاد الأوروبي أو مصالحه.

على سبيل المثال، كانت لدينا ردة فعل من خلال عقوبات محددة جيدًا ضد إيران، عندما علمنا أن روسيا تستخدم معدات عسكرية من أصل إيراني. وسنحتاج إلى إعادة التفكير في النظام العالمي



وليد إبراهيم :

بغداد ودمشق.. رسائل متبادلة وتوجس أمني مشترك

ويقيني أنها لا تزال في مرحلة امتصاص الصدمة وتقبل ما أفرزته من واقع جديد، وبالتالي محاولة التعامل بواقعية مع الحدث، وهو أمر ليس بالهين على هذه القوى جميعها.

الشطري، المعين حديثاً رئيساً لجهاز المخابرات العراقي، حمل في زيارته لدمشق هواجس حكومته الأمنية، أهمها ضبط الحدود المشتركة وعدم السماح لجماعات تنظيم الدولة بالعبور إلى داخل العراق. وأيضاً كيف ستتعامل دمشق مع موضوع ضبط السجون والسيطرة عليها، التي تضم المئات وربما الآلاف من عناصر التنظيم، وهي سجون تقع تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في المناطق التي تسيطر عليها هذه الجماعات، والتي تقع شمال شرق سوريا قرب الحدود المشتركة بين البلدين. وهي منطقة تشهد وجوداً عسكرياً أمريكياً، وتنسيقاً أمنياً بالمواقف بين هذه القوات وقوات قسد. (قوات قسد تُصنّفها أنقرة

زيارة رئيس جهاز المخابرات العراقية حميد الشطري لدمشق ولقائه أحمد الشرع هي أمنية أكثر منها سياسية، هكذا تحاول بغداد وصف الزيارة، رغم أن بُعدها السياسي واضح ولا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

قلق حكومة بغداد تجاه الأحداث في سوريا، ومن خلفها قوى الإطار التنسيقي (الشيوعي) وما يمتلكه من أجنحة وفصائل مسلحة لعبت دوراً مهماً في سوريا في السنوات الاثنتي عشرة الماضية، لا يمكن تجاهله، لا سورياً ولا عراقياً.

هذه القوى بمجملها أعطت موافقتها المسبقة لزيارة حميد الشطري، ويبدو أيضاً أنها أعطت موافقتها على مخرجاتها.

فما حصل في سوريا، والتغيير الذي جاء بقوى سياسية ذات خلفية أيديولوجية مختلفة تماماً عن الأيديولوجية التي تتبناها كل هذه القوى السياسية الفاعلة في المشهد العراقي، شكل صدمة لها.

الموقف العراقي سيكون رهناً بتطور الأحداث داخل سوريا

بعضهم ذهب أبعد من ذلك بالحديث عن أن الوضع العراقي يجب أن يشهد تغييراً بمساره السياسي يفضي إلى تصحيح المسارات فيه. لم يكتفِ هؤلاء بهذا الكلام، بل دعوا إلى استباق الأحداث والمضي بأحداث التغيير (المنشود) قبل أن يتم فرضه بالقوة من قبل فواعل خارجية، بحسب رأيهم.

وسط كل هذا، فإن ما يستحق التوقف عنده هو تصريح رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، الذي قال في مقابلة تلفزيونية إن واحدة من رسائل بغداد لدمشق هي تجنب المشاكل التي اعترت العملية السياسية العراقية في مرحلة ما بعد العام ٢٠٠٣. وهو كلام يقترب كثيراً من الخطاب الذي يدعو إلى ضرورة إصلاح العملية السياسية في العراق.

وفي تطور مهم آخر، فإن حكومة بغداد لم تُخفِ قلقها من أي تداعيات قد تنشأ داخل سوريا واحتمال التعرض للمراقدين الدينية الشيعية، وهذا ما عبّر عنه رئيس الوزراء صراحةً خلال لقائه مع عدد من سفراء الدول العربية في بغداد بعد أيام من سقوط نظام بشار.

إزاء الموقف العراقي هذا، وما تطلبه بغداد من الإدارة السورية الجديدة، فإن حكومة بغداد تعهدت بأنها لن تسمح لأي من الفصائل المسلحة العراقية بالتدخل في الشأن الداخلي السوري، وأنها لن تكون جزءاً من أي محور يسعى للتدخل في الشأن الداخلي "خلفاً لإرادة الشعب السوري"، وأنها "ستحترم إرادة الشعب السوري وستكون داعمة له إنسانياً واقتصادياً وسياسياً وأمنياً متى ما وجدت بغداد أن سوريا تسير في الاتجاه الصحيح".

ومع ما تحمله هذه الرسائل من خطاب ومن أهمية لإدارة السورية، فإنها بالتأكيد ستكون رهناً بتطور الأحداث داخل سوريا وما قد يشهده الداخل السوري من تطورات، سلباً أو إيجاباً.

*موسوعة «أقلامهم»

كقوات إرهابية وتحاول إنهاء تواجدها هناك بأي وسيلة، وهذا قلق آخر لبغداد من تداعياته في حال حدوثه).

الحديث في بغداد، من قبل طبقة سياسية معينة، أن هذه الزيارة لا تمثل اعترافاً عراقياً رسمياً بالواقع السياسي الجديد في سوريا، هو حديث في غير محله. فبغداد استبقت الزيارة برفع علم الثورة السورية على مبنى السفارة السورية. وهذا التصرف يعني، بالسياق والأعراف الدبلوماسية، اعترافاً ضمناً تجاه ما حصل في سوريا.

سياسياً؛ تتحدث بغداد عن قلقها تجاه ما تسميه رؤية الإدارة السورية الجديدة لأي عملية سياسية مقبلة ومآلاتها تجاه الأقليات (وتحديداً الشيعة والعلويين).

تقول حكومة بغداد إن سوريا بحاجة إلى عملية سياسية تضم كل مكوناتها وتحترم هذه المكونات. وهذا الكلام تؤيده بشكل واضح القوى السياسية الشيعية والكردية أيضاً.

بالنتيجة، فإن بغداد لم تُخفِ قلقها من أي حراك سياسي سوري قد يؤدي، في النهاية، إلى زعزعة الأمن والاستقرار فيها، لأنها تعتقد أن هذا سيؤدي إلى ارتدادات عكسية على الأوضاع في العراق، أمنياً وسياسياً إلى حد ما.

في هذا الإطار، فإن حديث النخب السياسية في العراق لم يتوقف منذ اليوم الثاني للتغيير في سوريا.

كثيرون عبّروا عن قلقهم وخشيتهم أن تزحف تداعيات الشأن السوري إلى الداخل العراقي. بل إن

المرصد التركي و الملف الكردي



انه عصر السلام والديمقراطية والأخوة لتركيا والمنطقة

بيان حول لقاء النائبين الكرديين مع أوجلان في إمرالي

* موقع DAM Parti / الترجمة: المرصد

إلى الصحافة والرأي العام..

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٢٤، عقدنا اجتماعًا شاملاً مع السيد عبد الله أوجلان في إمرالي وهو يتمتع بصحة جيدة، وكانت معنوياته مرتفعة بشكل ملحوظ وكانت تقييماته، التي تهدف إلى إيجاد حل دائم للقضية الكردية، ذات أهمية حيوية. خلال الاجتماع، تمت مناقشة التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط وتركيا، واقترح السيد أوجلان حلولاً لبناء لمواجهة السيناريوهات المفروضة لمستقبل قاتم.

يمكن تلخيص النقاط الرئيسية لأفكاره ونهجه على النحو التالي:

• إن تعزيز الأخوة التركية الكردية من جديد ليس مسؤولية تاريخية فحسب، بل هو أيضاً مسألة ذات أهمية حاسمة وعاجلة لجميع الشعوب.

• لضمان نجاح هذه العملية، من الضروري أن تترفع كافة الدوائر السياسية في تركيا فوق الحسابات الضيقة والقصيرة الأجل، وأن تتخذ المبادرة، وأن تعمل بشكل بناء، وأن تساهم بشكل إيجابي ولا شك أن الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا ستكون واحدة من أهم المنصات لمثل هذه المساهمات.

• لقد أثبتت الأحداث الأخيرة في غزة وسوريا أن حل هذه القضية، التي تفاقمت بسبب التدخلات الخارجية، لم يعد من الممكن تأجيله كما أن مساهمات ومقترحات المعارضة تشكل قيمة كبيرة في تنفيذ الجهود بنجاح بما يتناسب مع خطورة هذه القضية.

• أمتلك الكفاءة والتصميم اللازمين للمساهمة بشكل إيجابي في النموذج الجديد الذي يدعمه السيد بهشلي والسيد أردوغان.

• سينقل الوفد وجهة نظري إلى الدوائر الرسمية والسياسية، وعلى ضوء ذلك فأنا مستعد لاتخاذ الخطوات الإيجابية اللازمة وإجراء المكالمات المطلوبة.

• إن كل هذه الجهود من شأنها أن تترقي بالبلاد إلى المستوى الذي تستحقه وتكون بمثابة دليل لا يقدر بثمن للتحول الديمقراطي.

• انه عصر السلام والديمقراطية والأخوة لتركيا والمنطقة.

مع خالص التقدير،

بيرفين بولدان وسري سورايا أوندر

٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤



نقل رسالة أوجلان إلى رئاسة البرلمان التركي وبهشلي والمعارضة تطالب بالشفافية

وضع وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الذي التقى عبدالله أوجلان في سجن إمرالي، رئاسة البرلمان التركي، وزعيم حزب الحركة القومية، في صورة مقترحات ورسالة عبدالله أوجلان. والتقى وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب الذي زار عبدالله أوجلان في سجن إمرالي، مع رئاسة البرلمان التركي نعمان قورتولموش، وزعيم حزب الحركة القومية دولت بهشلي. وضم وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب النائب سري ثريا أوندر والنائبة بروين بولدان، بالإضافة إلى السياسي الكردي أحمد ترك، حيث التقى الوفد في البداية برئيس البرلمان التركي نعمان قورتولموش واستمر اللقاء مدة ساعة كاملة. أدلى وفد الحزب بعد انتهاء اللقاء ببيان مقتضب، وأشار إلى أنهم شاركوا رئيس البرلمان المقترحات التي قدمها القائد عبدالله أوجلان. ووصف سري ثريا أوندر اللقاء مع قورتولموش بـ "الإيجابي"، وقال مضيفاً: "سنجري يوم الاثنين القادم لقاء مع رئيس حزب الشعب الجمهوري بالإضافة إلى حزب العدالة والتنمية والأحزاب الأخرى

في مجلس النواب.“
وأشار أوندر إلى أنهم بصدد إصدار بيان موسع بعد الانتهاء من كافة اللقاءات.
وفي السياق ذاته، أجرى الوفد لقاءً مع رئيس حزب الحركة القومية دولت بهشلي، واستمر اللقاء مدة ٤٠ دقيقة.

منظومة المجتمع الكردستاني: آراء أوجلان ستكون بوصلة نضالنا في العام الجديد

الى ذلك أعربت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني عن إيمانها بأنه في العام الجديد سينال القائد أبو حرিতে الجسدية، وسيتم حل القضية الكردية، وإرساء الديمقراطية في تركيا والمنطقة، كما سيعم السلام والاستقرار في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وجاء في البيان : أجرى وفد حزب المساواة وديمقراطية الشعوب لقاءً مع القائد عبدالله أوجلان في ٢٨ كانون الأول في إمرالي، حيث يأتي هذا اللقاء نتيجة موقف القائد أبو في إمرالي ومقاومة حركة حرية كردستان وشعبنا وأصدقائنا في كردستان والعالم أجمع، وفي هذا اللقاء أظهر القائد أبو مرة أخرى آراءه وحلوله ووجهات نظره الإيجابية الموسعة للأفق بمسؤولية تاريخية في مواجهة الظلام المفروض، وإلى جانب حل القضية الكردية، وإرساء الديمقراطية في تركيا وحل المشاكل في الشرق الأوسط، أظهر بإيمان وتصميم كبيرين أن السلام العادل في العالم أجمع هو مهمة ملحة، وخلق أفق جديدة للحرية، الأمل والإيمان للشعب، الحركات، العمال، النساء وجميع المعتقدات والثقافات، كما إن آراء قائدنا في حل المشاكل، والتي لخصها في سبعة نقاط، حددت المهام التي يتعين علينا القيام بها، وتمكننا، كحركة وشعب، من أن نستقبل العام المقبل بمزيد من الأمل.

بصفتنا حركة الشعب والحرية نؤكد أن آراء قائدنا، التي هي بمثابة مانفيستو في الأيام الأخيرة من عام ٢٠٢٤، ستكون بوصلة نضالنا في العام الجديد، إننا ندعو شعبنا وجميع أصدقائنا وجميع الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية الداعمة لحل القضية الكردية وإرساء الديمقراطية في تركيا، إلى خوض النضال على هذا الأساس؛ مع إيماننا بأن العام الجديد سينال القائد أبو حرিতে الجسدية، وسيتم حل القضية الكردية، وإرساء الديمقراطية في تركيا والمنطقة، كما سيعم السلام والاستقرار في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم، نبارك حلول العام الجديد على القائد أبو، جميع رفاق الدرب، النساء، الكادحين والمناضلين من أجل الحرية».

موقف المعارضة

وفي أول تعليق على لقاء الوفد مع رئيس البرلمان ورئيس حزب الحركة القومية، أكد زعيم المعارضة رئيس حزب الشعب الجمهوري، أوزغور أوزال، أن حزبه سيشارك في هذه العملية إذا جرى تنفيذها بشفافية، مشدداً على أنه ينبغي عدم استبعاد أي فاعل سياسي.

أضاف: «سنلتقي الوفد، يوم الاثنين، والإجماع الاجتماعي مهم جداً، مهما كان ما سأفعله، ومهما سأقوله،

سأنظر في كل مرحلة في عيون أسر الشهداء والمحاربين القدامى». وتوقع رئيس حزب «المستقبل» رئيس الوزراء التركي الأسبق، أحمد داود أوغلو، أن يجري وضع أوجلان قيد الإقامة الجبرية بمنزله، بدلاً من بقاءه في سجن إيمرالي، إذا نجحت العملية الجارية.

وقال داود أوغلو، وفق مقابلة تلفزيونية، إن «الحق في الأمل هو مفهوم قانوني، وبالنسبة لحزبنا إذا كان هذا الملف سيجري إغلاقه فيجب معالجته من خلال خطة استراتيجية»، مضيفاً أن الكرد يكونون الضحية دائماً في كل صراع تنخرط فيه منطقة الشرق الأوسط.

وذكر أنه في عملية الحل السابقة (٢٠١٣-٢٠١٥) جرت مناقشة إلقاء السلاح من جانب حزب العمال الكردستاني، وكانت هذه خطوة استراتيجية، لافتاً إلى وجود نوع من التناقض بين بهشلي وإردوغان خلال العملية الجديدة.

بهشلي: إما دفن الأسلحة أو دفن حامليها

الى ذلك علق رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهشلي، على لقاء وفد الحزب الكردي بزعيم تنظيم العمال الكردستاني الانفصالي، عبد الله أوجلان، المعتقل بسجن إيمرالي قبل بضعة أيام. وقال بهشلي خلال رسالة التهنئة بمناسبة العام الميلادي الجديد:

– اللقاء بين أوجلان وممثلي الحزب الكردي في الثامن والعشرين من الشهر الجاري وبعض ما تناولته وسائل الإعلام بشأن اللقاء لم يكتف بتعزيز الديمقراطية والآمال المتعلقة بالأخوة التركية الكردية بل أيضاً قدم بداية موفقة.

– وفي نهاية المطاف، ينبغي تنفيذ المرحلة التدريجية من النتائج الإيجابية والملموسة والإعلان عنها دون تأخير.

– إما ستدفن الأسلحة أو سيدفن حامليها. لن يتم التهاون مع أي تنظيم إرهابي يتجول حاملاً السلاح داخل وخارج البلاد.

التطورات في سوريا

– لن يُسمح بالإرهاب لا داخل البلاد ولا خارجها.

– الجمهورية التركية تتصدر للإرهاب بكل شجاعة وذكاء وستواصل التصدي له.

– في هذه المرحلة التي بلغناها، الأشقاء الكرد أدركوا اللعبة الدموية التي تُحاك وتعرّفوا على رموز الخيانة وشاهدوا حملة القتل للاستعمار. لهذا، باءت محاولة التنظيم الإرهابي الانفصالي برهن إرادة ومستقبل إخواننا الكرد بالفشل.

– الإيقاع بين الأتراك والكرد وإثارة الفتنة ومحاولة تقويض الأخوة التي دامت ألف عام من خلال فرض التخريب والانفصال مجرد طموح عبثي.

– الشعب التركي لن يرضخ لهذه الخيانة.



حراك مكثف نحو الكرد: طريق «التسوية» ليست معبّدة

سوريا، لكنها «تنتظر المجتمع الدولي ليساعد في هذا الأمر»، بحسب الوزير. ووفقاً للباحث آيدين أونال، في صحيفة «يني شفق»، فإن رئيس الإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع، أبلغ وفداً ممثلاً لـ«قسد» التقاه في دمشق، بأنه «ليس هناك من خيار أمام الكرد سوى تسليم سلاحهم»، وهو ما يتفق مع وجهة النظر التركية. ورأى الكاتب أنه «أمام الكرد فرصة لكي يكونوا جزءاً من النظام الجديد ومن القوات المسلحة، في إطار سوريا الموّحدة»، مضيفاً: «يمكن القول إن نهاية حزب العمال الكردستاني قد اقتربت».

تتسارع المساعي المتعلقة بحلّ المسألة الكردية في تركيا وسوريا معاً، وسط تباينات حادة في المواقف، في وقت كرّر فيه وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، القول إن «حزب العمال الكردستاني» يمثل «خطراً على تركيا كما على كل دول المنطقة»، داعياً «الإرهابيين الكرد في سوريا» إلى أن يغادروها. وفي تحريض علني ضدّ السوريين من غير السنّة وأيضاً الكرد، قال فيدان إن بلاده «كما لم تتردّد في احتضان اللاجئين السوريين والوقوف ضدّ نظام الأسد الظالم الذي أجبر السنّة والعرب على ترك أراضيهم، فهي لن تتردّد اليوم أيضاً في أن تمحو الإرهابيين (الكرد) من

ما يلفت النظر في موقف اوجلان، ربطه حل المشكلة الكردية بما يجري في سوريا وغزة

ووفقاً للكاتب، فإن نائب ديار بكر عن «العدالة والتنمية»، غالب أنصار أوغلو، قال إن «الدعوة إلى تسليم السلاح ستؤجّه إلى حزب العمال بعد احتفالات النوروز، في ٢١ آذار المقبل».

وعن لقاء بهشلي مع النواب الكرد، قال الكاتب إسماعيل صايماز إنه كان «إيجابياً»، وإن أحمد تورك أهدى بهشلي مسبحة من حجر الكهربار.

ونقل الكاتب عن أعضاء الوفد الكردي، قولهم إن «بهشلي كان يستمع باهتمام إلى ما قاله اوجلان، وقد رسم إطاراً إيجابياً بقوله: لقد حان الوقت لحلّ هذه المسألة. واعتبر وفد الكرد أن كون مبادرة الحلّ جاءت من جانب بهشلي، فذلك يمثل عاملاً مساعداً، وربما الآن ثمة فرصة أخيرة للحلّ، لأن التطوّرات والمخاطر في الشرق الأوسط تتكاثر.

وبحسب الوفد، فإن هذا التقييم ليس خاصاً فقط بالحزب، بل باوجلان الذي يقول إن الفرصة قد لا تتكرّر في وقت آخر». ووفق صايماز، «قال الوفد إن موقف كل قادة الحركة الكردية يحمل القلق من مواقف السلطة. ولكنهم يثقون باوجلان».

استمرار سياسة إنكار

من جهته، قال القيادي البارز في «العمال الكردستاني»، جميل بايك، لصحيفة «يني أوزغور بوليتيكا»، إن «السلطة التركية، ولا سيما دولت بهشلي، تحاول أن تعطي انطباعاً

وفي موقف حاد ممّا يجري، اعتبر الكاتب الموالي للسلطة أنه «لا حاجة إلى أن يخرج (عبد الله) اوجلان من السجن، ولا إلى أن يوجّه نداءً، ولا حاجة أصلاً إلى كلّ ما يحكى عن عملية سلام جديدة مع الكرد. فيدّ تركيا قوية، وتستطيع حلّ المشكلة الكردية بألف طريقة».

أما بالنسبة إلى الحراك الكردي في الداخل التركي، فإنه بعد اللقاء الذي جمع وفداً من «حزب الديموقراطية والمساواة» الكردي، مع زعيم «الكردستاني» المعتقل، عبد الله اوجلان، وإبداء هذا الأخير استعداداه لتوجيه «رسالة إيجابية» بالنسبة إلى حلّ المشكلة، زار الوفد المؤلف من النواب: سري ثريا أوندير وبروين بولدان (الذين التقيا اوجلان في السجن)، وأحمد تورك، زعيم «حزب الحركة القومية»، دولت بهشلي، على أن تتبع هذا اللقاء زيارات إلى سائر أحزاب البرلمان، وفي مقدمها «حزب الشعب الجمهوري» المعارض، والذي قال اوجلان إن أفكاره يمكن أن تسهم بشكل قوي في الحلّ.

لقاء إيجابي

وفي خطوة مهمّة أيضاً، ذكر الكاتب المعارض المعروف، فكرت بيلا، في موقع «خلق تي في»، أنه «بعد إتمام الحزب للقاءاته مع الأحزاب التركية، سيقوم بزيارة ثانية إلى اوجلان في سجنه، ومن ثم سيذهب إلى روجافا في سوريا، ليتباحث مع قادتها حول مستقبل الوضع في تلك المنطقة».

بهشلي كان يستمع باهتمام إلى ما قاله اوجلان

رؤية دمشق في ما خص طبيعة الإدارة السياسية والتعليم وغير ذلك. ووقوف تركيا إلى جانب دمشق لمواجهة الإدارة الذاتية يجعل الأمور أكثر تعقيداً.

اوجلان منفتح على الحل

وفي الـ ٢٣ من تشرين الأول الماضي، سُمح للنائب عمر اوجلان، ابن شقيق عبد الله اوجلان، بزيارة عمه في معتقله، فيما كانت الخطوة العملية الأولى، السبت الماضي، عندما زاره في إيملري نائبان عن الحزب الكردي، هما: سري ثريا أوندير، وبرفين بولدان، واستمر اللقاء بينهم ثلاث ساعات، علماً أنه اللقاء الأول على صعيد حزبي رسمي منذ الخامس من نيسان ٢٠١٥.

وبعد ذلك بساعات، نشر النائبان بياناً مفصلاً بمحتوى ما تطرّق إليه المجتمعون، جاء فيه أن «صحة اوجلان جيدة، ومعنوياته عالية، وتقييماته لحلّ المشكلة الكردية مهمة جداً». وشدد اوجلان على أنه «يجب تعزيز أوامر الأخوة التركية - الكردية»، واضعاً الكرة في ملعب السلطات التركية، بالإشارة إلى أنه «على تركيا أخذ زمام المبادرة، والتصرّف بشكل بناء، من دون الوقوع في حسابات ضيقة ومرحلية»، محدّداً البرلمان التركي كمنطلق لهذه الجهود.

ورأى أن «أحداث سوريا وغزة (لم يذكر لبنان)، وتدخّلات القوى الخارجية، تُفرض عدم تأجيل الحلّ»، داعياً السلطة إلى «الأخذ بجديّة باقتراحات المعارضة على أساس أن لها قيمة كبيرة لنجاح الحلّ». كما قال اوجلان

بأن أشياء إيجابية تحدث، لكن الواقع غير ذلك تماماً. فلا اعتراف بالقضية الكردية، وحزب العمال الكردستاني هو عدو. وهذا يظهر استمرار سياسة إنكار وإبادة عمرها مئة عام. لذلك، نحن نخوض حرباً قاسية. ومع ذلك، فإن الدولة التركية يتحمّم عليها أن تتوجّه إلى القائد أبو، وتتجاوز معه».

وأضاف أن «حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية لم يتخلّيا عن ذهنية الإبادة. هما كما في الأمس، يريدان اليوم تصفية القضية الكردية. ومنذ التغيير في سوريا، والجيش التركي يشنّ عمليات عدوانية على منطقة روجافا. هدف تركيا واضح وهو احتلال روجافا وتصفية الإدارة الذاتية. لكن الشعب الكردي سيقاوم حتى النهاية».

وأشارت الصحيفة إلى أن «عيون تركيا هي على الموارد النفطية والغاز الطبيعي في حقول رميلان وعمر وكونيكو في دير الزور في منطقة روجافا. كذلك، فإن روجافا فيها ثلاثة سدود كبيرة، هي الفرات والبعث وتشيرين».

كما أن ٧٠٪ من القمح السوري، و٤٠٪ من القطن والذرة والبقول تنتج في المنطقة».

ولروجاوا، وفق الصحيفة، أهمية كبرى، «أولاً لمحاربة داعش بين سوريا والعراق، وثانياً لتركيا لأنها تشكل تهديداً لها، وثالثاً لأن فيها مخيمَي الهول وروج اللذين يضمّان أكثر من ٤٠ ألف داعشي، كما أن هناك ٨ آلاف معتقل في السجون من خمسين دولة».

ولفتت إلى أن «رؤية الإدارة الذاتية مختلفة جداً عن

المطالب الكردية واضحة ومعروفة منذ وقت طويل

الكردية، وحرية التعبير عن الهوية في جميع المجالات، ومراعاة التعيينات في المناصب الخاصة بالمناطق الكردية لتكون مثلاً من حصة السكان المحليين.

٣- في المقابل، لا يشير الأتراك من قريب أو بعيد إلى أيّ مطلب كردي، ليس الآن فقط، بل منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، حيث واجهت هذه الفئة حملات إبادة في عهد العلمانيين / القوميين. والأمر نفسه ينطبق على التيار الإسلامي الذي مثله أولاً نجم الدين إربكان، ومن ثم رجب طيب إردوغان، علماً أن هذا التيار كان يكتفي بالحديث عن «الأخوة الإسلامية»، مقرأً بوجود «قضية» كردية، لكن من دون أيّ ترجمة عملية لهذا الشعار.

٤- بناءً على ما تقدم، يتعدّر توفّع أن يكون نداء اوجلان، في حال تحقّق، دعوةً صريحة إلى التخلّي عن السلاح. وإذا كانت أنقرة تراهن على شقّ إسفين بين اوجلان وقيادة «الكردستاني» في جبال قنديل في العراق، فإن التفاؤل بحلّ للمشكلة لن يكون في محله عندها. والكلام هنا يتّصل بما يتمّ نشره في الصحف الموالية عن «شراكة» بين إردوغان وبهشلي ووجلان لحلّ المشكلة بعيداً من أيّ دور لقيادة «قنديل».

٥- ما يلفت النظر في موقف اوجلان، ربطه حلّ المشكلة الكردية بما يجري في سوريا وغزة، وتدخّل القوى الخارجية، وهو ما يفتح أمام إمكانية حلّ المسألة الكردية في تركيا وسوريا معاً.

خلال اللقاء: «لديّ القوّة والتصميم لتقديم المساهمة الإيجابية اللازمة في النموذج الجديد الذي يعزّزه السيد بهشلي والسيد إردوغان». ثم أردف في رد مباشر على دعوة زعيم «الحركة القومية» له إلى إلقاء بيان أمام النواب الكرد: «أنا على استعداد لاتّخاذ الخطوة الإيجابية اللازمة وإجراء النداء اللازم»، مضيفاً أنه «عصر السلام والديموقراطية والأخوة لتركيا والمنطقة».

وينصرف الآن مسؤولو الدولة والحزب الكردي وكذلك حزب المعارضة الرئيس، «الشعب الجمهوري»، على مناقشة الخطوة التالية، ومن أيّ طرف يمكن أن تأتي، خصوصاً أن موقف اوجلان اعتُبر متوازناً للغاية، وإن حذر بهشلي وإردوغان من الدخول في الحسابات «الضيقة».

ولكن على الرغم من كل تلك الإيجابيات، إلا أن الشيطان يكمن في التفاصيل، التي هي في الحقيقة لبّ المشكلة، علماً أن أحداً لم يتطرّق إليها، لا الكرد، ولا السلطة، وعلى رأسها ما يلي:

١- عندما يدعو بهشلي، اوجلان، إلى توجيه نداء في البرلمان لترك «حزب العمال» السلاح، والتخلّي عن الإرهاب، فهو لا يوضح ما هو الثمن المقابل الذي يمكن أن تقدّمه النخبة التركية للكرد.

٢- إن المطالب الكردية واضحة ومعروفة منذ وقت طويل، وهي: منح المجموعة الكردية - وعددها لا يقلّ عن ١٢ مليون نسمة - حقوقاً دستورية كاملة في الهوية، من حقّ التعلّم باللغة الكردية في المناطق ذات الغالبية



حسني محلي:

هل يصبح أوجلان مانديلا ثانياً

دولت باخشالي له للحضور إلى البرلمان، ويتحدث في اجتماع الكتلة البرلمانية لـ«حزب الديمقراطية والمساواة الشعبية» الكردي ويعلن عن وقف العمل المسلح وحلّ حزبه، قال أوجلان إنه «على استعداد لاتخاذ مثل هذا القرار في إطار الحوار الإيجابي مع الدولة والحكومة بل وحتى المعارضة، ومن أجل التوصل إلى حل سياسي وسلمي للمشكلة الديمقراطية في تركيا بانعكاسات ذلك على سوريا والمنطقة».

كلام أوجلان هذا جاء خلال لقائه اثنين من قيادات «حزب الديمقراطية والمساواة الشعبية»، في سجن إيمرالي (الأحد ١٢/٢٩) وهو الذي كان ممنوعاً من إجراء

بعد ٢٥ عاماً من اختطاف المخابرات الامريكية والإسرائيلية الزعيم الكردي عبد الله أوجلان من نيروبي في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٩، وتسليمه إلى تركيا، جاءت أحداث سوريا الأخيرة لتزيد من حظوظ زعيم حزب العمال الكردستاني للخروج من سجنه والعودة إلى زعامة الحزب والحركة الكردية، تركيا وسورياً وربما إقليمياً.

مع التذكير أن أوجلان كان قد غادر سوريا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعد تهديدات تركية بالقيام بعمل عسكري ضد دمشق، فتوجّه إلى اليونان ثم روسيا، فإيطاليا ومنها إلى السفارة اليونانية في نيروبي.

بعد شهرين من دعوة زعيم حزب «الحركة القومية»

ما هي الصيغة التي سيقترحها الجانب التركي على كرد سوريا ؟

لـ«تل أيب».

ويتوقع البعض لها أن تسعى، بدورها، لحوار مباشر مع أنقرة لتقرير مصير المنطقة بالتنسيق والتعاون والعمل المشترك معها بعد أن أصبحت تركيا اللاعب الأساسي وربما الوحيد على الساحة السورية بغياب أي دور جدي وفعال للعواصم العربية التي تعيش «تناقضات التخلص من الأسد واستلام الإسلاميين المتطرفين السلطة في سوريا».

وقال عنها نابليون «من يسيطر على سوريا يسيطر على قلب العالم» فيما عدّها تشرشل «مفتاح الشرق الأوسط».

وهو ما أثبتته تطورات المئة سنة الأخيرة، إن لم نقل تاريخ المنطقة برمتها بما في ذلك القضية الكردية التي اكتسبت طابعاً إقليمياً ودولياً الآن بعد أن أصبح الكرد قوة عسكرية لا يستهان بها في سوريا بعد ما يسمّى بـ«الربيع العربي».

في وقت لم يؤثر واقع الكرد المفروض في شمال العراق في المعادلات الإقليمية والدولية مقارنة بما هو عليه الوضع الآن في سوريا. وربما لهذا السبب بادرت أنقرة إلى مصالحة أوجلان قبل أحداث سوريا بشهرين، ولأنها كانت على علم مسبق بهذه الأحداث التي ساهمت فيها بشكل مباشر وفعال، وفق كلام الرئيس ترامب ووزير خارجيته بليكن.

في الوقت الذي يقول فيه الرئيس إردوغان «إن تركيا

أي لقاء منذ خمس سنوات حتى مع محاميه.

موقف أوجلان هذا جاء في إطار مساعي أنقرة للوساطة بين «وحدات حماية الشعب» الكردية، الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني التركي، وبين القيادات السورية الجديدة التي تحكم دمشق وبضوء أخضر من واشنطن.

اتصل وزير الخارجية الامريكية بليكن، مساء الأحد، وبعد ساعات من بيان أوجلان، وتحدث مع نظيره التركي هاكان فيدان حول تطورات الملف السوري بانعكاساته المحتملة على المنطقة، وبشكل خاص على القضية الكردية بشقيها السوري والتركي، بل وحتى العراقي والإيراني.

ومعروف عن وزير الخارجية روبيو وسكرتير مجلس الأمن القومي مايكل والتز ومديرة الاستخبارات الوطنية تولسي غاباراد ووزير الدفاع بيت هيغسيث اهتمامهم بالملف الكردي، وتضامنهم مع الكرد في سوريا والمنطقة عموماً، مع مواقفهم السلبية تجاه الرئيس إردوغان بسبب «سياساته العقائدية وعلاقاته مع المجموعات الإسلامية المتطرفة».

ومع انتظار تطورات المرحلة القادمة في هذا الملف، يتوقع المراقبون لكل الأطراف أن تنتظر مجيء الرئيس ترامب إلى السلطة في الـ ٢٠ من الشهر الجاري حيث سيحدد مسار السياسة الامريكية في الشرق الأوسط مع ضمان مطلق للمصالح الإسرائيلية التي ستطلب منه الضغط على كل الأطراف الإقليمية لتقديم كل التنازلات

في 2012 طلب داود أوغلو من الكرد أن يتمردوا مقابل الاعتراف لهم بحكم ذاتي أو فدرالي

على أن يكون كل شيء في المنطقة بالتنسيق المباشر مع السلطات التركية، إن كان في أنقرة أو دمشق. وهو ما يتطلب في نهاية المطاف الاتفاق مع عبد الله أوجلان حول تفاصيل المرحلة القادمة التي قد تساعد أنقرة في ترسيخ دورها في سوريا وعبرها في شمال العراق حيث لها علاقات متينة مع مسعود البرزاني. وهو ما سينعكس إيجاباً على مجمل حسابات أنقرة بعد أن يتحوّل الكرد إلى ورقة يسامون بها بعد أن كان الآخرون هم الذين يسامون تركيا بهذه الورقة التي قد تكلف أنقرة إخراج أوجلان من السجن ليصبح مانديلا (خرج من السجن بعد ٢٧ عاماً وأصبح رئيساً لجنوب أفريقيا) جديداً، ولو بصيغة مختلفة ترضي الأتراك والكرد معاً. وهو ما سيحتاج إلى ضوء أخضر امريكي/ إسرائيلي، خصوصاً بعد ما حققته «تل أبيب» في سوريا بعد سيطرة «هيئة تحرير الشام» وحلفاؤها في الداخل والخارج على سوريا.

وأثبتت كل التطورات الأخيرة، وخصوصاً بعد ما يسمّى بـ«الربيع العربي» وحتى يومنا هذا أنها وكما قال ابن خلدون إنها «قلب الأمة الإسلامية»، وأنه لا يمكن لأي قوة عظمى أن تسيطر على العالم من دون أن تكون الشام تحت سيطرتها، وعلى الأقل وفق رهانات الرئيس إردوغان، الذي يتغنى بأمجاد الإمبراطورية العثمانية!

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

ستساعد السلطات السورية الجديدة في كل مجال «وسط المعلومات التي تتحدث عن دور تركي فعّال في تأسيس الجيش السوري وقوات الأمن والمخابرات في سوريا. وبات واضحاً أنها مقبلة على مرحلة حساسة قد تصبح معقدة في حال فشلت أنقرة في تحقيق المصالحة بينها وبين حزب العمال الكردستاني، وهو ما قد يفشل مشروعها في تحقيق المصالحة بين نظام الحكم الجديد في دمشق مع «وحدات حماية الشعب» الكردية الذراع السورية لحزب العمال الكردستاني.

ويعرف الجميع أن قياداته الموجودة شمال العراق ستنتظر موقف الرئيس ترامب قبل أن ترد على دعوة زعيم الحزب عبد الله أوجلان إلى وقف العمل المسلح في تركيا. ومن دون أن يكون واضحاً ما هي الصيغة التي سيقترحها الجانب التركي على كرد سوريا الذين طلب منهم وزير الخارجية أحمد داود أوغلو عام ٢٠١٢ «أن يتمردوا على الأسد مقابل الاعتراف لهم بحكم ذاتي أو فدرالي في سوريا الجديدة».

وهو الطلب الذي قد تتراجع عنه أنقرة الآن في ظل المعطيات الحالية وهي لصالحها سورياً وإقليمياً، ولن تسمح لكرد سوريا أن يعرقلوا مساعيها ومخططاتها الإقليمية والدولية على المديين المتوسط والبعيد.

وهو ما سيضع الكرد وأنقرة أمام مساومات جديدة ومعقدة قد تدفع تركيا إلى الموافقة على بعض الشروط والمطالب الكردية، وأهمها الإدارة الذاتية شرق الفرات،

سقوط الاسد ومستقبل سوريا والمنطقة



تأكيدات اوروبية: يجب ان يكون للکرد دور في بناء سوريا الجديدة

*تقرير: المرصد/فريق الرصد والمتابعة

قالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، الجمعة، إن هناك حاجة إلى ضمانات أمنية موثوقة للکرد في سوريا بعد سقوط النظام السوري المخلوع ورئيسه بشار الأسد.

والتقى وزيرا خارجية فرنسا وألمانيا، بقائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع في إطار زيارتهما إلى العاصمة السورية دمشق.

وشددت الوزيرة الألمانية في مؤتمر صحفي لها بدمشق على أهمية "إشراك كل مكونات المجتمع السوري في عملية

إعادة الإعمار في سوريا“.

وأضافت “أخبرنا قائد الإدارة السورية أن أوروبا لن تعطي أموالاً للهياكل الإسلامية الجديدة“.

الحاجة إلى ضمانات أمنية للکرد

وقالت وزيرة الخارجية الألمانية “إن هناك حاجة إلى ضمانات أمنية موثوقة للکرد في سوريا”، مشددةً على ضرورة إشراك كافة الطوائف في عملية إعادة الإعمار في سوريا.

ورداً على سؤال بشأن رفع العقوبات عن سوريا، قالت بيريوك: “إن هذا يعتمد على تقدم العملية السياسية”، لافتةً إلى أن “هناك إشارات متباينة حتى الآن“.

وأوضحت: نحن نعرف المرجعية الأيديولوجية لهيئة تحرير الشام، وما فعلته في الماضي، لكننا نسمع ونرى أيضاً الرغبة في الاعتدال والتفاهم مع لاعبين مهمين آخرين. ويشكل بدء المحادثات الأولية مع قوات سوريا الديمقراطية، التي يهيمن عليها الكرد، علامة مهمة في هذا الاتجاه.

وشددت المسؤولية الألمانية في نهاية تصريحاتها أيضاً على أنه يجب إفساح العملية السياسية “أمام جميع السوريين – نساء ورجال وبغض النظر عن المجموعة العرقية أو الدينية“.

من جهته قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو لنورث برس، الجمعة، إنه يجب أن يكون للکرد دور في بناء سوريا الجديدة. وأضاف الوزير الفرنسي أنهم سيحاربون بجانب حلفائهم الكرد في شمال وشرقي سوريا لتنظيم الدولة الإسلامية “داعش“. وأوضح ان عودة “الإرهاب“ وتنظيم “داعش“ سيعرض فرنسا وجميع الدول الأوروبية للخطر. وأشار إلى أنهم يؤيدون وقف دائم لإطلاق النار في سوريا.

إشارة مهمة وبداية جيدة

وكانت وزيرة الخارجية الألمانية (أنالينا بيريوك) قد أعلنت أنها ونظيرها الفرنسي (جان نويل بارو) يتوجهان إلى دمشق، حاملين عرضاً للدعم، ولكن أيضاً توقعات واضحة من السلطة الجديدة. بيريوك نوهت في بيان قبيل زيارتها إلى دمشق، يوم الجمعة ٣ كانون الثاني ٢٠٢٥، إلى أن زيارتهما “باسم الاتحاد الأوروبي إشارة واضحة لبداية سياسية جديدة ممكنة بين أوروبا وسوريا، وبين ألمانيا وسوريا“.

وقالت: “توجه اليوم إلى دمشق حاملين عرضاً للدعم، ولكن أيضاً توقعات واضحة من السلطة الجديدة”، مشددة على أن “البداية الجديدة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أُتيح لجميع السوريين، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية، مكاناً في العملية السياسية“.

كما أوضحت “بأننا ندرك الخلفية الأيديولوجية لهيئة تحرير الشام، وما فعلته في الماضي؛ لكننا نرى ونسمع أيضاً رغبتها في الاعتدال والتفاهم مع الجهات الفاعلة المهمة الأخرى، مؤكدة أن “بدء المحادثات مع قوات سوريا الديمقراطية إشارة مهمة في هذا الاتجاه“.

وشددت على أنّ الحكم على هيئة تحرير الشام سيكون من خلال أفعالها، لكنها أردفت: “رغم كل الشكوك، لا يجب أن نضيع الفرصة الآن لدعم الشعب السوري في هذا المنعطف المهم“.

من دمشق.. باريس تدعو لحل سياسي مع الكرد

وخلال لقائه ممثلين عن المجتمع المدني السوري، دعا وزير الخارجية الفرنسي جان-نويل بارو من دمشق، الجمعة، الإدارة الجديدة في سوريا إلى التوصل لـ«حلّ سياسي» مع الكرد الذين يسيطرون على مساحات شاسعة من شمال شرق البلاد وإتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية السورية.

وقال بارو خلال لقائه ممثلين عن المجتمع المدني السوري «ينبغي إيجاد حلّ سياسي مع حلفاء فرنسا الذين هم الكرد لكي يتمّ دمجهم بالكامل في العملية السياسية التي تنطلق حالياً».

مباحثات مع قائد قسد

وتحدث بارو الخميس مع مظلوم عبدي، قائد قوات سوريا الديمقراطية التي يشكل الكرد عمودها الفقري، وفق وزارة الخارجية الفرنسية.

وناقش الطرفان «الانتقال الجاري في سوريا، مذكّرين بأهمية حوكمة ديموقراطية تكون كلّ مكوّنات سوريا معترف فيها في إطارها، ويتم تمثيلها بالكامل».

كما دعا بارو، من دمشق إلى إتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية السورية، خلال لقائه ممثلين عن المجتمع المدني السوري في إطار زيارة للقاء السلطات الجديدة. وقال بارو إن «سوريا ذات سيادة وأمنة لا تترك أي مجال لانتشار أو تفشي أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة الكيميائية التي امتلكها نظام بشار الأسد الإجرامي»، مضيفاً أنه سيسأل السلطات الجديدة أن «تطلب دون تأخير من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» لأن تعمل على «إتلاف مخزون الأسلحة الكيميائية». والتقى بارو ونظيرته الألمانية أنالينا بيربوك في قصر الشعب في دمشق قائد الإدارة الجديدة أحمد الشرع، في إطار زيارتهما التي أكّدا خلالها ضرورة تحقيق انتقال سلمي وجامع للسلطة في سوريا. وتعدّ هذه أول زيارة لمسؤولين غربيين على هذا المستوى إلى دمشق منذ سقوط بشار الأسد في 8 ديسمبر بعد هجوم قادته هيئة تحرير الشام وفصائل متحالفة معها انتهى بفرار الرئيس المخلوع إلى روسيا.

وتعهّدت السلطات الجديدة بحلّ كل الفصائل المسلحة بعد توليها الحكم.

اتصال هاتفية بين غدعون ساعر مع إلهام أحمد

الى ذلك أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية، يوم الجمعة، بأن وزير الخارجية الإسرائيلي، غدعون ساعر، أجرى اتصالاً هاتفياً مع إلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية (MSD)، التي تُعتبر من الشخصيات البارزة في إدارة شمال وشرق سوريا.

ووفقاً لتقارير صحفية من صحيفة "إسرائيل هيوم" الإسرائيلية، التي استندت إلى تصريحات مسؤولين إسرائيليين لم تكشف عن أسمائهم، فقد تم إجراء اتصال هاتفي بين غدعون ساعر، وزير الخارجية الإسرائيلي، وإلهام أحمد، الرئيسة المشتركة لمجلس سوريا الديمقراطية.

وفقاً للتقارير، تمحورت المحادثة الهاتفية حول الأوضاع الإنسانية والسياسية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في شمال وشرق سوريا، حيث قدمت إلهام أحمد تفاصيل حول الانتهاكات التي يتعرض لها الكرد من قبل الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا، بالإضافة إلى عمليات الاعتقال والتعذيب والقتل التي تمارسها هذه الجماعات في بعض المناطق، مشيرة إلى تزايد حالات الخطف والتعسف بحق المدنيين.

كما جرى الحديث عن التهديدات العسكرية التي تواجهها المنطقة في ظل الهجمات المستمرة من قبل مرتزقة تركيا والتهديدات التركية ضد قوات سوريا الديمقراطية.

من جهته، عبر وزير الخارجية الإسرائيلي، غدعون ساعر، خلال الاتصال الهاتفي، عن قلقه العميق بشأن الوضع الراهن للكرد في سوريا.

وأكد أن حكومة إسرائيل تتابع عن كثب التطورات المتعلقة بالكرد في شمال وشرق سوريا، وأنها على استعداد لتعزيز التعاون مع القوى المختلفة، بما في ذلك الكرد، في إطار دعم استقرار المنطقة.



فرنسا و ألمانيا تؤكدان الرغبة بانتقال سلمي للسلطة في سوريا

*تقرير: المرصد/فريق الرصد والمتابعة

أكد وزيراً خارجية فرنسا وألمانيا، يوم الجمعة، في بيان مشترك على الرغبة بانتقال سلمي للسلطة في سوريا يمثل المجتمع السوري المتنوع.

وجاء هذا البيان عقب زيارة أجراها الوزيران والتقيا خلالها قائد الإدارة السورية الجديدة أحمد الشرع. وقال الوزيران إن الإدارة الجديدة أعلنت التزامها بالمشاركة الواسعة في الانتقال، وإن النساء سيكونن جزءاً من اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني الذي سيبدأ في الأيام المقبلة. وعرضت فرنسا وألمانيا خبراتهما لدعم العمل الدستوري الذي ينبثق عن المؤتمر الوطني، وفقاً للبيان الصادر عن الوزيرين.

وشدد الوزيران على ضرورة حماية مصالح الأمن الجماعي، الأمر الذي ينطوي على مواصلة القتال ضد داعش، ومنع انتشار الأسلحة الكيميائية للنظام أيضاً.

وأكدوا على ضرورة إنهاء القتال في شمال وشرقي سوريا وإيجاد حل يحمي المصالح الأمنية للجميع، وخاصة مصالح الشركاء الكرد في قوات سوريا الديمقراطية، الذين يقاتلون معهم تنظيم داعش.

ونقل البيان أن الإدارة السورية الجديدة تعهدت بمحاربة الإرهاب واستضافة بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قريباً والعمل على حماية الحدود السورية اللبنانية. فيما تعهدت كل من فرنسا وألمانيا بتقديم خبراتهما الفنية في علم الإجرام لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبتها نظام الأسد المخلوع.

«حل سياسي» مع الكرد

وقبل اللقاء مع الشرع، قال وزير الخارجية الفرنسي: «ينبغي إيجاد حلٍّ سياسي مع حلفاء فرنسا الكرد، لكي يتم دمجهم بالكامل في العملية السياسية التي تنطلق حالياً». أمّا بيربوك فقالت إنَّ هناك حاجة إلى ضمانات أمنية موثوقة للكرد. وتفقد الوزيران أمس سجن صيدنايا الذي شكّل رمزاً لقمع السلطات خلال فترة حكم الأسد. من جهته، قال أسعد حسن الشيباني، وزير الخارجية السوري، إنَّه نقل خلال زيارته للسعودية رؤية الإدارة السورية الجديدة في تشكيل حكومة تقوم على التشاركية والكفاءة، وتضم كافة المكونات السورية. وقال الشيباني، في منشور على منصة «إكس»: «نقلنا، من خلال زيارتنا، رؤيتنا الوطنية المتمثلة بتأسيس حكومة تقوم على التشاركية والكفاءة تضم كل المكونات السورية، والعمل على إطلاق خطة تنمية اقتصادية تفسح المجال للاستثمار وتعد الشراكات الاستراتيجية، وتنهض بالواقع المعيشي والخدمي».

وزير الخارجية الألماني: قضية المصافحة في سوريا لم تكن مفاجأة

الى ذلك قالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك التي سافرت مع نظيرها الفرنسي جان نويل بارو إن رفض الزعيم السوري الفعلي عرض مصافحتها خلال زيارته إلى دمشق هذا الأسبوع كان متوقعا. وقال بيربوك لوسائل الإعلام: «عندما سافرت إلى هنا، أصبح من الواضح لي أنه لن تكون هناك مصافحات عادية على الإطلاق»، حسبما ذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية اليومية. وأضافت «لكن كان من الواضح أيضا... أنني لم أشارك هذا الرأي فحسب، بل ووزير الخارجية الفرنسي أيضا. وبالتالي، لم يمد وزير الخارجية الفرنسي يديه». ويعد بيربوك وبارو أول وزيرين من الاتحاد الأوروبي يزوران سوريا منذ الإطاحة بنظام بشار الأسد بعد هجوم شنه المتمردون الإسلاميون في أوائل ديسمبر/كانون الأول. وعندما وصلوا إلى دمشق، استقبلهم الزعيم الفعلي للبلاد، أحمد حسين الشرع، الذي مد يده لمصافحة بارو، ولكن ليس بيربوك. ويظهر مقطع فيديو نشر على الإنترنت بارو وهو يبدأ في مد يده، ثم يتوقف قبل أن يصافح. ثم يستدير الشرع ويقود الوزيرين. وفي بيان على موقع إكس، قال بارو الفرنسي إنهم تلقوا «تأكيدات من السلطات السورية الجديدة بأنه ستكون هناك مشاركة واسعة النطاق - وخاصة من قبل النساء - في عملية الانتقال السياسي». وتذكرنا حادثة المصافحة بما يسمى قضية «صوفا جيت»، حيث تم حرمان رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين من كرسي الزعيم خلال زيارة إلى تركيا في عام 2021. وقالت فون دير لاين في وقت لاحق إنها شعرت «بالأذى» و«الوحدة» خلال الحادث، وألقت باللوم فيه بشكل واضح على التمييز الجنسي.



مات كوكسون:

الکرد هم الخيار الأفضل لامريكا في سوريا

موسوعة «ناشيونال انتريست»/الترجمة: محمد شيخ عثمان

على السلطة في ظل الفراغ القيادي الذي خلفه نظام الأسد.

الأول هو الجماعة المتمردة المعروفة باسم هيئة تحرير الشام ، وهي مجموعة من الجماعات الإسلامية السنية التي كانت المحرك الرئيسي للهجوم الأخير الذي أطاح بشار الأسد من السلطة.

كانت هيئة تحرير الشام تُعرف سابقًا باسم جبهة النصر، الفرع السوري لتنظيم القاعدة. تزعم هيئة تحرير الشام أنها تخلت عن آرائها المتطرفة، على الرغم من أن

لقد أدى سقوط نظام بشار الأسد إلى ظهور مجموعة متنوعة من الفصائل تتقاتل من أجل السلطة في سوريا. ورغم أن أيًا منها لا يشكل حتى الآن تهديدًا واضحاً بالإرهاب بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الافتقار إلى الاستقرار يجعل البلاد عرضة لجماعات الإرهاب في المستقبل. ويتعين على الزعماء الغربيين أن ينشئوا سياسة خارجية تحقق التوازن بين عدم التدخل ودعم البنية الأساسية لمكافحة الإرهاب في المنطقة. في الوقت الحالي، يتنافس ثلاثة لاعبين رئيسيين

الأطلسي ، حيث انزلت مؤخرًا نحو الدكتاتوربة وعارضت إسرائيل في حربها ضد حماس. وعلاوة على ذلك، على عكس هيئة تحرير الشام، التي لديها هيكل وقيادة رسميان، فإن الجيش الوطني السوري عبارة عن مجموعة لامركزية من المجموعات. وفي حالة حدوث خرق بين الفصائل الأعضاء، لا توجد مؤسسة توجيهية لمنع الجماعات الإرهابية من الاستيلاء على السلطة ومعارضة إسرائيل وتهديد الأمن الإقليمي وهذا يبعد الكرد ويتركهم وحيداً ورغم أنهم كانوا شركاء موثوقين للولايات المتحدة ضد داعش، فإنهم يسيطرون على مساحة صغيرة من الأراضي في سوريا.

من المرجح أن تصبح سوريا ما بعد الأسد ملاذًا للإرهاب

وأى محاولات لترسيخ الكرد كقوة أساسية في سوريا ستكون غير عملية. ولن يقبل أغلب السكان العرب حكومة يقودها الكرد كحكومة شرعية. ومع ذلك، يتعين على إسرائيل والولايات المتحدة أن تقدموا الدعم المالي والجوي للجماعات التي يقودها الكرد للحفاظ على البنية الأساسية الحيوية لمكافحة الإرهاب في سوريا. من مصلحة الغرب أن تحافظ قوات سوريا الديمقراطية على قوتها في المنطقة حيث من المرجح أن تستمر الحرب الأهلية في سوريا، حيث لم يتم التكامل الرسمي بين قوات هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، يهاجم الجيش الوطني السوري

الوقت سوف يكشف ما إذا كان ذلك صحيحًا. ثانيًا، هناك الجيش الوطني السوري ، والذي على الرغم من اسمه، هو عبارة عن جماعة متمردة مدعومة بالكامل من تركيا. يحتل هؤلاء أراضي في الجزء الشمالي الغربي من سوريا ويقاقلون من أجل الاستيلاء على المزيد من الأراضي، بما في ذلك الأراضي التي يسيطر عليها الكرد. أما المنافسون الآخرون فهم قوات سوريا الديمقراطية (SDF) المدعومة من الولايات المتحدة، وهي مجموعة كردية في المقام الأول تحتل أراضي في شمال شرق سوريا.

تسيطر هيئة تحرير الشام حالياً على معظم الأراضي الواقعة بين الدول الثلاث ومع ذلك، هناك العديد من الأسباب الحاسمة التي تجعل إسرائيل والولايات المتحدة تفكران مرتين قبل الاعتراف بهيئة تحرير الشام باعتبارها الحكومة الرسمية الجديدة لسوريا. الأول هو أن الجماعات المتمردة لديها تاريخ طويل في التحول إلى جماعات إرهابية. والمثال الأكثر بروزاً هو كيف تحول المجاهدون من معارضة غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان إلى طالبان والقاعدة.

إن هيئة تحرير الشام نفسها لديها بالفعل انتماء سابق إلى القاعدة، وهو الارتباط الذي قد يجعلها أكثر خطورة. وفي حين نبذت هيئة تحرير الشام علاقاتها بتنظيم القاعدة، فإن حقيقة نشأتها كجزء من واحدة من أخطر الجماعات الإرهابية في العالم يجب أن تمنح صناع السياسات جرعة صحية من الشك في التعامل معها.

نصائح وحيل

في هذه الأثناء، يحظى الجيش الوطني السوري بدعم تركيا ، وهي عضو في حلف شمال الأطلسي. ومع ذلك، هذه ليست نقطة لصالح الجيش الوطني السوري، حيث أثبتت تركيا أنها شريك غير موثوق به في حلف شمال

تجهيزاً جيداً لمحاربة الجماعات المتطرفة بمفردها. وعلى الصعيد الدبلوماسي، يجب على الولايات المتحدة أن تستخدم ثقلها في حلف شمال الأطلسي لمنع تركيا من محو قوات سوريا الديمقراطية من على الخريطة عبر وكلائها. وفي حين تعارض تركيا بشدة التطلعات القومية لكرد سوريا بسبب عدد سكانها الكرد الضخم، يجب عليها أيضاً أن تدرك قيمة الكرد في القتال ضد الميليشيات المتطرفة. إن الضغط السياسي والعقوبات وحجب التكنولوجيا العسكرية ليست سوى بعض الأدوات التي يمكن للرئيس المنتخب ترامب استخدامها للضغط على تركيا لإنهاء حربها ضد الكرد.

يزعم البعض أن تركيا يجب أن تُطرد من حلف شمال الأطلسي، ولكن ربما يمكن اعتبار هذه الخطوة بمثابة ورقة رابحة لإبقاء أنقرة في صفها عندما يتعلق الأمر بسوريا.

وإذا تمكنت الولايات المتحدة من إقناع قوات سوريا الديمقراطية بالموافقة على عدم تشجيع تمرد الكرد الذين يعيشون في تركيا، فربما توافق تركيا على عدم مهاجمة الكرد في سوريا.

حالة من عدم اليقين في سوريا

لقد خلق سقوط الأسد حالة من عدم اليقين في سوريا فبالنسبة لإسرائيل، أصبحت سوريا دولة أخرى غير مستقرة بالنسبة لجارتها.

وبالنسبة للولايات المتحدة، أصبحت سوريا ملاذاً محتملاً آخر للجماعات الإرهابية. وكلا الطرفين لديه القدرة على تحقيق مكاسب أمنية من خلال دعم قوات سوريا الديمقراطية التي يفوقها الكرد.

*مات كوكسون هو مساهم وزميل في تاريخ وسياسة الشرق الأوسط في Young Voices. كما يعمل في سلسلة التوريد لشركة مقاولات دفاعية أمريكية.

بنشاط أراضي قوات سوريا الديمقراطية وكما حدث في أفغانستان والعراق بعد الغزو الأمريكي، فإن عدم الاستقرار يجعل المنطقة عرضة لصعود الجماعات الإرهابية الإسلامية.

تحتاج كل من إسرائيل والولايات المتحدة إلى شركاء في الشرق الأوسط يمكنهم المساعدة في مواجهة هذه التطورات، وقد أثبت الكرد أنهم حلفاء يمكن الاعتماد عليهم. تقف قوات سوريا الديمقراطية حالياً حارساً على آلاف من مقاتلي داعش السابقين الذين هم في معسكرات أسرى الحرب في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية.

من مصلحة الغرب أن تحافظ قوات سوريا الديمقراطية على قوتها في المنطقة

وهذا سبب آخر يجعل من مصلحة الغرب أن تحافظ قوات سوريا الديمقراطية على قوتها: إذا تم تدمير قوات سوريا الديمقراطية أو إضعافها، فقد يعمل هؤلاء المقاتلون السابقون على تنشيط تنظيم الدولة الإسلامية. لقد كان للولايات المتحدة قوات برية تعمل لدعم القوات الكردية منذ عام ٢٠١٤. لقد حان الوقت لعودتهم إلى الوطن، ولكن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في دعم القوات الكردية بطرق أخرى.

كما يجب على إسرائيل أن تدرك أهمية القوات الكردية في معركتها ضد القوات الإرهابية وأن ترسل مساعدات عسكرية لقوات سوريا الديمقراطية. وبفضل الدعم المالي من الولايات المتحدة والدعم الجوي من جيش الدفاع الإسرائيلي، ستكون القوات الكردية مجهزة



أمريكا والطريقة الانجع لمساعدة لسوريا الجديدة

مجلة «فورين افيرز» الامريكية/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

الإرهاب وقد صنفت الولايات المتحدة هيئة تحرير الشام نفسها كمنظمة إرهابية وهناك مخاوف من أن التوترات غير المحلولة بين الجماعات العرقية والدينية في سوريا قد تعوق جهود الشرع لتوحيد البلاد وتعزيز حكمه. إن الخيارات التي تتخذها الولايات المتحدة في الأمد القريب سوف تؤثر على قدرة النظام الجديد على توسيع نطاق سلطته في جميع أنحاء سوريا وإعادة البناء. في حين تدرس واشنطن كيفية الاستجابة للتغيير في الحكومة، هناك أسباب لمنح قادة سوريا الجدد فرصة. أحدها هو الحالة المزريّة التي تعيشها البلاد التي مزقتها

تقرير خاص / ستيفن سيمون وجوشوا لانديس: لقد أثار السقوط المفاجئ والمروع لنظام بشار الأسد على أيدي جماعة هيئة تحرير الشام الإسلامية الابتهاج بين السوريين الذين عانوا من ١٣ عامًا من الحرب الأهلية وعقود أخرى من الحكم القمعي، ولكن مع تشكيل حكومة جديدة في دمشق، يشعر السوريون والمراقبون الأجانب على حد سواء بالقلق بشأن مدى شمولها وتمثيلها وإسلاميتها.

إن زعيم البلاد الفعلي، أحمد الشرع، هو متشدد سابق في تنظيم القاعدة، على الرغم من أنه يدعي أنه نبذ

المقاومة» الذي أصبح ضعيفا بشدة. كما ألحقت القوات الامريكية وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة، وهي جماعة كردية مسلحة مقرها في شمال سوريا، أضرارا بالغة بتنظيم الدولة الإسلامية المعروف باسم داعش. ولم تعد واشنطن في حاجة ملحة إلى الحفاظ على وجودها العسكري أو العقوبات الساحقة التي صُممت في البداية لإضعاف نظام الأسد. إن أفضل نتيجة لسوريا وجيرانها هي دولة موحدة متماسكة قادرة على التفاوض وتنفيذ الاتفاقيات الدبلوماسية التي تعزز الاستقرار الإقليمي في الأمد البعيد أما البديل فهو سوريا ضعيفة ومنقسمة ومعرضة للصراع – وهي النتيجة التي تتطلب وجودا عسكريا امريكيا أطول أمدا وأكثر تكلفة في المنطقة، وتخلق مشاكل لتركيا (حليفة الولايات المتحدة)، وتعرض عملية إعادة البناء الدقيقة في العراق للخطر، وتولد موجة أخرى من الهجرة السورية.

ولتجنب هذا السيناريو، يتعين على الولايات المتحدة أن تمنح الحكومة السورية الجديدة فرصة ويتعين عليها أن تسحب قواتها من البلاد، مما يسمح لدمشق باستعادة السيطرة على المحافظات الزراعية الغنية بالنفط في شمال شرق سوريا. ولكن واشنطن تحتاج أولا إلى ضمانات بأن الشرع وهيئة تحرير الشام لديهما القدرة والإرادة للسيطرة على داعش وأن الحكومة الجديدة ستضمن سلامة وإدماج كرد سوريا، إذا لزم الأمر، بالنأي بنفسها عن أنقرة للقيام بذلك وباستخدام النفوذ المتاح لها – بما في ذلك الالتزام برفع العقوبات، الأمر الذي سيسمح بالاستثمار الأجنبي في سوريا ويعطي الحكومة القدرة على الوصول إلى النظام المصرفي الدولي – تستطيع واشنطن إقناع حكومة الشرع بأن التعاون لتسهيل رحيل القوات العسكرية الامريكية هو في مصلحتها.

الحرب: أكثر من ٧٠% من السوريين يعيشون تحت خط الفقر، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي السوري من ٦٠ مليار دولار إلى ١٠ مليارات دولار منذ عام ٢٠١١، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة إعادة الإعمار ٤٠٠ مليار دولار. كما أظهر الشرع قدرته على التكيف مع الظروف الجديدة. بعد الاستيلاء على محافظة إدلب السورية في عام ٢٠١٧، شرع في بناء دولة أولية من الصفر، وطرد العديد من المقاتلين الأجانب من هيئة تحرير الشام لتبني أجندة وطنية سورية. كما نبذ طموحات الجهاديين السابقة للفوز بالدعم العسكري والمالي من تركيا وقطر، مما مكن هيئة تحرير

يجب على واشنطن تهيئة الظروف لسحب القوات الأمريكية

الشام من التقدم في نهاية المطاف إلى دمشق. كما تواصل الشرع مع المجتمعات المسيحية والدرزية الصغيرة في المحافظة وتبنى تعليم النساء، مما فتح الباب أمام المساعدات الإنسانية من الدول الغربية والمنظمات غير الحكومية.

ولعل الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لواشنطن هو أن أهداف الولايات المتحدة في سوريا قد تحققت إلى حد كبير. فقد انتهى حكم الأسد.

وانسحبت القوات الإيرانية والروسية التي دعمت النظام من البلاد. وبالنسبة لإيران على وجه الخصوص، فإن خسارة حكومة صديقة في سوريا تشكل ضربة قوية: فقد فقدت طهران طريقها الرئيسي لنقل الأسلحة إلى حزب الله في لبنان، وبالتالي طريقها لإعادة بناء «محور

إعادتهم إلى الوطن

القوات الامريكية في تحد لرغبات تلك الحكومة سيكون له نتائج عكسية.

وقد يكون الحفاظ على الوضع الراهن أكثر خطورة من الانسحاب و إن أي حكومة جديدة ستتحدي الوجود الامريكي المستمر، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مقتل الجنود الامريكيين، وقد تضطر واشنطن إلى الالتزام بنشر أكبر للقوات وقد تسعى السلطات السورية المحاصرة إلى طلب المساعدة من تركيا أو حتى روسيا، وقد يتبع ذلك تصعيد.

ولكن إذا توصلت واشنطن بدلا من ذلك إلى اتفاق يشمل رحيل القوات الامريكية، فقد تتمكن من الحصول

يتعين على الولايات المتحدة أن تخطط لإزالة ما يقرب من ٢٠٠٠ جندي منتشرين حاليًا في سوريا. فقد خدمت القوات الأمريكية عدة أغراض بينما كانت البلاد غارقة في الحرب الأهلية: فقد منعت وصول إيران إلى الأراضي السورية لإعادة إمداد حزب الله في لبنان، وقطعت وصول نظام الأسد إلى حقول النفط في الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون، وردعت الهجمات على قوات سوريا الديمقراطية من قبل تركيا أو وكلائها، وعملت مع قوات سوريا الديمقراطية لهزيمة داعش، وهي المهمة التي أعاد البنتاغون تأكيدها في ديسمبر ٢٠٢٤.

كما ساعدت هذه الجهود في تأسيس روج آفا، وهي دولة شبه مستقلة في المنطقة الكردية في شمال شرق سوريا تضم هذه المنطقة، إلى جانب محافظة دير الزور، معظم آبار النفط والغاز في سوريا، والتي تسيطر عليها القوات الأمريكية منذ عام ٢٠١٩.

كما أنها المكان الذي لا يزال فيه حوالي ٢٠ ألف مقاتل من داعش مسجونين داخل مراكز الاحتجاز، إلى جانب ٦٠ ألف امرأة وطفل. الواقع أن أغلب الأهداف الأمريكية في سوريا قد تحققت: فقد تم وقف وصول إيران إلى لبنان عبر سوريا، وخرج الأسد من السلطة، وسحقت خلافة داعش. ولم يتبق سوى مصير الكرد السوريين دون حل.

إن سحب القوات الأمريكية من سوريا لن يفعل الكثير لتغيير الموقف العسكري العام لواشنطن، لأن الانتشار الحالي في سوريا يمثل جزءاً ضئيلاً للغاية من ٦١٤ ألف جندي أمريكي في الخدمة الفعلية والاحتياطية ومشاة البحرية.

وإذا كانت واشنطن تفضل أن ترى سوريا ضعيفة ومنقسمة، فإن حامية قوامها ٢٠٠٠ جندي هي بلا شك نهج اقتصادي للحفاظ عليها على هذا النحو ولكن إذا كانت تريد أن تكون الحكومة السورية الجديدة قادرة على تخفيف الأزمة الإنسانية الحالية، والسيطرة على حدود البلاد، وبدء عملية إعادة الإعمار، فإن الحفاظ على وجود

لا يزال فيه حوالي 20 ألف مقاتل من داعش مسجونين في الهول

على تنازلات من الحكومة السورية الجديدة تعزز الأهداف العسكرية الأمريكية، بما في ذلك أمن الكرد السوريين. وقد يساعد الانسحاب الأمريكي في تعافي الاقتصاد السوري أيضا وسوف تستلزم هذه العملية تسليم السيطرة على حقول النفط للحكومة السورية الجديدة، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج وجني مكافآت اقتصادية فورية. وقد تجند الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج النفط، وهي الخطوة التي من شأنها أن تعود بالنفع على واشنطن في المفاوضات المستقبلية وتحويل الاقتصاد السوري من خلال توفير فرص عمل ثابتة في قطاع النفط والصناعات الأخرى التي تعتمد عليه، وهو ما قد يغري اللاجئين في الأردن ولبنان وتركيا بالعودة إلى وطنهم.

عقدة دبلوماسية

إن مصير الكرد السوريين يشكل نقطة خلاف محتملة في مفاوضات رحيل القوات الأمريكية فبعد سقوط نظام الأسد، سارعت الإدارة الكردية في شمال شرق سوريا إلى رفع علم المعارضة، وأكد الشرع للكرد أنهم جزء أساسي من البلاد ولن يتعرضوا للاضطهاد.

ولكن نظراً لارتباط هيئة تحرير الشام بأنقرة والعداء المستمر بين العرب السوريين والكرد، فهناك مخاوف معقولة من أن القيادة السورية الجديدة قد تسمح بمحاولة تركية منسقة لقمع قوات سوريا الديمقراطية وتدمير المناطق الكردية وقد زعم المدافعون عن قوات

الشرع يدرك مدى فائدة الدعم الأمريكي لشرعنة حكمه

سوريا الديمقراطية أن تخلي الولايات المتحدة عن الكرد في سوريا لن يكون وصمة أخلاقية لا تمحى على سمعة واشنطن فحسب، بل إنه أيضاً خطأ استراتيجي من شأنه أن يضعف إيمان الحلفاء بمصداقية الولايات المتحدة، ويشجع طموحات تركيا الإقليمية، ويشجع بقايا داعش.

يتعين على الولايات المتحدة أن تقنع قوات سوريا الديمقراطية بأن أفضل رهان للكرد السوريين هو الاندماج مع الحكومة الجديدة، كما حث الشرع وسوف يحتاج صناعات السياسات الأمريكيون أيضاً إلى إقناع أنقرة بقبول هذه النتيجة. فتركيا تعتبر قوات سوريا الديمقراطية منظمة إرهابية متحالفة مع حزب العمال الكردستاني، وهي جماعة مسلحة تقاوم تركيا منذ عقود، وأعلنت كل من تركيا والولايات المتحدة منظمة إرهابية.

وتؤكد أنقرة أن المسلحين المنتمين إلى كلتا

المجموعتين في شمال سوريا يشكلون تهديداً لأمنها، ولا يمكن تجاهل هذه المخاوف: فتركيا حليفة لحلف شمال الأطلسي وبالتالي لها الحق في الحصول على الدعم الأمريكي.

لسنوات، كافح قادة الولايات المتحدة للحفاظ على السلام بين الكرد السوريين، الذين كانوا حلفاء أساسيين في الحرب ضد داعش، وتركيا.

وفي ولايته الأولى، وعد الرئيس دونالد ترمب في البداية الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بحرية التصرف لإخضاع المنطقة الكردية في شمال سوريا قبل أن يتراجع عن قراره ويؤكد من جديد التزام الولايات المتحدة بالحكم الذاتي الكردي.

وفي عام ٢٠٢٠، سعى ترمب إلى إخراج القوات الأمريكية من سوريا لكنه فشل في مواجهة مقاومة من البنتاغون وأعضاء الكونجرس. في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، بعد هجوم هيئة تحرير الشام على حلب، كتب الرئيس المنتخب على موقع Truth Social: «لا ينبغي للولايات المتحدة أن تتعامل مع [سوريا]، فهذه ليست معركتنا». ومع انتهاء الحرب الأهلية الآن، فمن المفترض أن يفضل ترامب سحب القوات الأمريكية من البلاد.

يجب أن يتضمن أي انسحاب للقوات الأمريكية خطة للاستفادة من المكاسب الإقليمية التي حققها الكرد السوريون والسيطرة الأمريكية على حقول النفط في مقابل وعد النظام الجديد بحماية كرد البلاد من العدوان التركي. وقد تنص الصفقة، على سبيل المثال، على انسحاب قوات سوريا الديمقراطية إلى المراكز السكانية الكردية والتعاون مع الجيش الوطني السوري الذي لم يتم تشكيله بعد في المناطق الكردية، وهي إشارة مهمة لحسن النية.

وقد تشترط الولايات المتحدة عودة حقول النفط السورية إلى الحكومة في دمشق على إظهار الشرع استعداداً لحماية الكرد السوريين من الهجمات التركية وقدرته على الدفاع عن الحقول من هجمات داعش. وسوف يتعين على أنقرة أيضاً أن تتأكد من أن الحكومة

تعمل مع دول أخرى في المنطقة قد تكون لها نفوذ لدى قادة سوريا لضمان فهم النظام للأهمية الحاسمة لقمع العنف الانتقامي واحترام حقوق السوريين العلمانيين والأقليات. وإدراكاً منها لحقيقة مفادها أن بعض مستويات الاضطرابات أمر لا مفر منه بينما تعمل الحكومة على تعزيز حكمها، ينبغي للولايات المتحدة، في غياب الفئات الفظيعة، أن تمنح فترة سماح مدتها ستة أشهر تمتنع خلالها عن إعادة فرض العقوبات القديمة أو فرض عقوبات جديدة.

تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير على الجهات الفاعلة الرئيسية في سوريا الجديدة وإن الشرع يدرك

السورية الجديدة، ربما بمساعدة جهود الرصد والتحقق المتعددة الأطراف، قادرة على منع المسلحين في أراضيها من تهديد تركيا.

هل يستحق المخاطرة؟

إن خلق الظروف الملائمة لانسحاب الولايات المتحدة السلس من سوريا ليس بالمهمة السهلة فلن يحتاج الشرع وهيئة تحرير الشام إلى تولي الحملة العسكرية ضد داعش والتوصل إلى حل مع الكرد السوريين فحسب، بل قد تحتاج الحكومة الجديدة أيضاً إلى تجنب مبادرات الجيران الأقوياء، فضلاً عن مطالب الفصائل المتطرفة داخل سوريا، لتلبية متطلبات واشنطن. لتسهيل ترتيب قابل للتطبيق، ستحتاج الولايات المتحدة إلى توفير الإغاثة لدمشق من العقوبات المفروضة على سلالة الأسد والتي كانت قائمة منذ عام 1979.

لقد عاقبت التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى الضغط على الدكتاتور السوريين العاديين، الذين يفتقرون إلى الوصول إلى الكهرباء والمياه النظيفة، وشبكة النقل، والرعاية الصحية، والتعليم، والقطاع الزراعي العامل، والمساعدات الإنسانية في الوقت المناسب. وطالما ظلت العقوبات قائمة، فإن التنمية الاقتصادية والعمالة ستظل متوقفة، مما يقلل من فرص نجاح الحكومة السورية الجديدة ويزيد من احتمالات الاضطرابات العنيفة والتدخل الأجنبي والهجرة الإضافية.

إن العقوبات المفروضة على نظام الأسد منفصلة عن تلك التي تستهدف هيئة تحرير الشام والشرعية، والتي تستند إلى تصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية.

وينبغي لواشنطن أن تتجاهل قرع الطبول الحتمي من قبل أنصار الضغط الاقتصادي للحفاظ على هذه العقوبات أو فرض عقوبات جديدة، والتنازل عن القيود الحالية بدلاً من ذلك. وفي الوقت نفسه، وللحماية من انتهاكات حقوق الإنسان والحقوق المدنية المحتملة من قبل الحكومة الجديدة، ينبغي للولايات المتحدة أن

رحيل القوات الأمريكية يجب ان يسبقه ضمان أمن الكرد

مدى فائدة الدعم الأمريكي لشرعنة حكمه، وتأمين الموارد اللازمة للاستقرار وإعادة الإعمار، ومساعدة دمشق في صد الدول الأخرى التي قد تحاول متابعة مصالحها الخاصة في سوريا. ومع عمل الولايات المتحدة ضد الحكومة السورية، فإن البلاد سوف تكون عرضة للضغوط العسكرية من تركيا وإسرائيل، وتفتقر إلى القدرة على الوصول إلى النفط المنتج محلياً، وتكافح من أجل تسليح وتغذية جيش محترف، وتواجه منطقة كردية انفصالية.

ومن جانبها، تدرك تركيا أن بقاء القوات الأمريكية في سوريا من شأنه أن يؤدي إلى توتر العلاقات بين أنقرة وواشنطن، وأن استمرار الحكم الذاتي الكردي السوري بحكم الأمر الواقع سوف يستمر في إحباط الأهداف الأمنية التركية. أما بالنسبة للكرد السوريين، فإن الكرة في ملعب الولايات المتحدة. ولكن يتعين على واشنطن

تتجنب نتيجة كارثية أخرى: فالاستمرار في وجود القوات الأمريكية إلى جانب الافتقار إلى التدابير اللازمة للمساعدة في استقرار الحكومة السورية الجديدة قد يؤدي إلى مهمة أمريكية باهظة التكلفة على نحو متزايد في بلد لا يشكل محور الاهتمامات الاستراتيجية العالمية لواشنطن.

ومن الممكن أن يعفي الانسحاب الولايات المتحدة من مسؤولية أمنية ثانوية؛ ويمكن الحكومة السورية الجديدة من درء التدخل من جانب إيران أو تركيا أو حتى روسيا بمفردها؛ ويحافظ على الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي حافظت على السلام بين إسرائيل وسوريا لعقود من الزمان.

ومن الممكن أيضاً أن يساعد تسليم زمام إنتاج النفط إلى دمشق الحكومة الجديدة في إدارة اقتصاد قادر على استيعاب عدد كبير من اللاجئين العائدين. والثقة في نظام ذي سجل محدود هي مقامة. ولكن إذا لم تنجح رهان واشنطن، فإن النتيجة – سوريا حيث لا تملك الولايات المتحدة سوى اتصالات قليلة ونفوذ ضئيل – ستكون العودة إلى الوضع الراهن، حيث لن تكون الولايات المتحدة أسوأ حالا مما هي عليه الآن.

وبعد أكثر من عقد من الفوضى – ومستويات لا توصف من المعاناة التي عاناها المدنيون السوريون – فإن الجانب الإيجابي يستحق المخاطرة.

**** ستيفن سيمون زميل متميز وأستاذ زائر في كلية دارتموث وزميل أول في معهد كوينسي. شغل منصب المدير الأول لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي في إدارة كلينتون والمدير الأول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إدارة أوباما.**

**** جوشوا لانديس هو رئيس ساندرماكي ومدير مركز فرزانه فاميلي للدراسات الإيرانية والخليج الفارسي والمدير المشارك لمركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهوما.**

أن توضح أن هدفها هو ترك المنطقة الكردية تحت سلطة حكومة مركزية في دمشق تحترم حقوق وسلامة سكانها. ولكن حتى لو تمكنت واشنطن من كسب تعاون القادة الجدد في سوريا، وحماية الكرد السوريين دون إثارة غضب أنقرة، وإبقاء تنظيم الدولة الإسلامية عاجزاً، وكل هذا مع الحد من البصمة الأمريكية في سوريا، فإن هذا قد لا يكون كافياً لتجنب اندلاع حرب إقليمية. وتأمل كل من إسرائيل وتركيا في تحديد مناطق نفوذ لهما في سوريا. وفي خضم الفوضى التي سادت الأسابيع القليلة الماضية، استولى الجيش الإسرائيلي بالفعل على مساحة من الأراضي على الجانب السوري من خط وقف إطلاق النار

تتمتع أمريكا بنفوذ كبير على الجهات الرئيسية في سوريا الجديدة

لعام ١٩٧٣. وفي الوقت نفسه، سيطرت تركيا على منطقة عازلة طويلة على الجانب السوري من الحدود المشتركة بين البلدين. والسياس الذي أحاط بهذه التحركات مثير للقلق: ففي سبتمبر/أيلول، حث أردوغان الجمعية العامة للأمم المتحدة على تفضيل استخدام القوة ضد إسرائيل بسبب سلوكها في غزة.

وإذا منحت السلطات السورية الجديدة تركيا حق الوصول إلى القواعد العسكرية في البلاد – وخاصة تلك الواقعة بين دمشق ومرتفعات الجولان، وهي الخطوة التي قد تعتبرها إسرائيل تهديداً بسبب قرب المنطقة من القوات والأراضي الإسرائيلية – فإن الصدام بين إسرائيل وتركيا سوف يشكل احتمالاً خطيراً. ولكن من خلال التفاوض على الشروط التي من شأنها تمكين الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا، تستطيع واشنطن أن

المرصد الإيراني



ريتشارد نيفيو:

فرصة نووية أخيرة لإيران أو ضربة كاسحة

مجلة «فورين افيرز» الأمريكية / الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

ولكن لماذا لم تنجح هذه الدعوات ؟
إن السبب في ذلك يرجع إلى أن الحجة ضد العمل
العسكري كانت مقنعة ومباشرة في أغلب ذلك الوقت،

على مدى عقدين من الزمان، دعت الأصوات
المتشددة في واشنطن الولايات المتحدة إلى مهاجمة
البرنامج النووي الإيراني وقد تم رفض دعواتهم.

كما أصبح المجتمع الدولي منقسماً الآن بشأن ما إذا كان ينبغي له أن يضغط على النظام الإيراني. لا تزال هناك عقوبات قاسية مفروضة على إيران، لكنها تتعرض للخرق باستمرار من جانب الصين والهند وروسيا، من بين دول أخرى. قد يكون استئناف التنفيذ الكامل ممكناً، لكنه سيتطلب تعاون الصين بشكل خاص في وقت تواجه فيه بكين عداً الحزبين من واشنطن.

وبالمثل، أصبحت علاقة روسيا بإيران أقوى مما كانت عليه لعقود من الزمان، مدعومة بعلاقات دفاعية متبادلة. في المقابل لم تكن حوافز طهران للحصول على الأسلحة النووية أعظم من أي وقت مضى، ومن المرجح أن تكون تكاليفها المتوقعة قد تضاءلت.

ونظراً لمخاطر العمل العسكري، يتعين على الولايات المتحدة أن تبذل محاولة أخيرة وحسنة النية للتفاوض على وقف البرنامج النووي لطهران في وقت مبكر من إدارة ترامب.

ولكن ما لم تكن مستعدة للعيش في العالم الذي قد تخلقها الأسلحة النووية الإيرانية، فقد لا يكون لديها خيار سوى مهاجمة إيران – وقريباً والحكمة تقتضي من واشنطن أن تخطط لعمل عسكري الآن وأن تضمن أن تفهم إيران أن هذا التهديد حقيقي، حتى في حين تحاول المسار الدبلوماسي مرة أخرى.

هناك العديد من الأسباب التي تدعونا إلى إعطاء الدبلوماسية فرصة أخيرة، فأولاً وقبل كل شيء، لا يعرف المسؤولون الأمريكيون ما إذا كان الهجوم العسكري سينجح، وربما تمتلك الولايات المتحدة وشركاؤها الوسائل اللازمة لتدمير كل المنشآت النووية الرئيسية في إيران.

ولكن هذا لا يضمن القضاء على كل المواد النووية في البلاد، أو حتى كل معداتها النووية، التي قد تكون

ويظل الحل الأفضل والأكثر ديمومة لهذه القضية هو الاتفاق الدبلوماسي.

فقد كانت القدرات النووية الإيرانية غير ناضجة وكان المجتمع الدولي متحداً في ضرورة أن تثبت طهران أن نواياها النووية سلمية تماماً، وبالتالي فقد كان متحداً بشكل معقول في فرض العقوبات على البلاد عندما اتضح أنها ليست كذلك. وكانت لهذه العقوبات تكاليف باهظة دفعت الجمهورية الإسلامية إلى الدخول في مفاوضات. لا تزال هناك أسباب وجيهة عديدة لعدم ضرب إيران ذلك أن ضرب البلاد من شأنه أن يضح الميزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وسوف يستهلك موارد أمريكية كبيرة في وقت تريد فيه واشنطن التركيز على مناطق أخرى وقد يؤدي هذا إلى تقويض مصداقية الولايات المتحدة إذا لم تنجح الهجمات. واحتمالات الفشل عالية: فحتى الضربات الأكثر دقة قد تؤخر فقط التحول النووي الإيراني. ويظل الحل الأفضل والأكثر ديمومة لهذه القضية هو الاتفاق الدبلوماسي.

ولكن اليوم، لم تعد الحجة ضد العمل العسكري بهذه البساطة، فلم يعد البرنامج النووي الإيراني ناشئاً؛ والواقع أن البلاد لديها كل ما تحتاجه تقريباً لصنع سلاح نووي. في الوقت نفسه، أصبحت طهران أكثر ضعفاً وأكثر احتياجاً لردع جديد مقارنة بما كانت عليه قبل بضع سنوات: فشبكة شركائها في حالة يرثى لها، وضربت إسرائيل أهدافاً داخل حدود إيران عدة مرات في عام ٢٠٢٤.

على أمريكا أن تعطي الدبلوماسية فرصة أخيرة بينما تستعد لاستخدام القوة

من الصعب تقييم الآثار الطويلة الأجل للضربة على عملية اتخاذ القرار النووي.

قد تضطر الولايات المتحدة إلى مهاجمة إيران بصورة نهائية أو تنفيذ هجوم أكبر بكثير – هجوم يقضي على عناصر من قوات الأمن في البلاد أو النظام وسوف تكون المهمتان أطول وأشد صعوبة من حملة محدودة، ومن الحماقة أن نفترض أن واشنطن لديها الالتزام اللازم لإكمال أي منهما.

وهذا يعني أن الضربات على إيران من شأنها أن تثير مشاكل تتعلق بمصادقية زعماء الولايات المتحدة، وخاصة إذا تخلت واشنطن في نهاية المطاف عن هجماتها وأنتجت طهران سلاحاً نووياً.

وعلاوة على ذلك، بمجرد بدء الضربات، من الصعب أن نتخيل أن يكون هناك تحول سريع إلى الدبلوماسية، ما لم يتغير النظام الإيراني.

فتغيير النظام في حد ذاته لا يضمن نتيجة أفضل، سواء فيما يتصل بالبرنامج النووي أو الأنشطة الخبيثة الأخرى للنظام وحتى إذا انهارت الجمهورية الإسلامية، فقد يحل محلها نظام أكثر ضراوة وقد تنزلق إيران إلى الفوضى ولن يأسف أحد على نهاية الحكومة الحالية في البلاد، وخاصة أولئك الذين قمعتهم لمدة أربعين عاماً.

ولكن هناك سبب يجعل الإيرانيين قلقين أيضاً بشأن مخاطر عدم استقرار النظام، وقد كانوا قلقين منذ أن شهدوا الربيع العربي.

بعضها مخبأة في مخازن مدفونة في أعماق الأرض. وربما تتمكن طهران، إما تحسباً للضربات الأمريكية أو في استجابة سريعة لها، من تحويل بعض مخزونها من اليورانيوم عالي التخصيب إلى مواقع سرية، وبالتالي الحفاظ على ما يكفي من المواد لكي تتمكن البلاد من إنتاج قنابل متعددة بسرعة.

وإذا تعرضت إيران لهجوم من قبل قوة نووية معلنة – وهو التصنيف الذي ينطبق على الولايات المتحدة – فسوف تكتسب طهران حافزاً جديداً لتطوير رادعها الخاص، وقد تدرك أنها تتمتع بشرعية دولية أكبر للقيام بذلك.

ومع بقاء اليورانيوم المخضب في متناول اليد، فإنها سوف تمتلك بالفعل المكون الرئيسي ذلك أن العناصر الأساسية لصنع القنبلة معروفة لدى إيران، وبالتالي فإنها سوف تكون في وضع يسمح لها بالتجميع السريع. ولهذا السبب ركز الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥، أو خطة العمل الشاملة المشتركة، على منع اكتساب المواد النووية بدلاً من التركيز على معدات التسليح أو الصواريخ.

في الواقع، يعني تطوير إيران لخبراتها النووية على مدى عقود من الزمان أن البلاد يمكن أن تبني سلاحاً حتى لو أدت الضربات العسكرية إلى جعل جميع معداتنا وموادها الحالية غير صالحة للاستخدام.

سيستغرق استعادة برنامج إيران النووي وقتاً، لكن الهجوم الذي يدمر نطنز والمواقع الأخرى ليس نهاية المشكلة تماماً كما لم يكن موت الفيزيائي الإيراني محسن فخري زاده في عام ٢٠٢٠، أو الهجوم على موقع إنتاج أجهزة الطرد المركزي في إيران في عام ٢٠٢١. لم ينه قصف مفاعل أوزيرك في العراق عام ١٩٨١ برنامجه النووي؛ بل إن برنامج الأسلحة النووية العراقي تكثف في السنوات التالية.

وربما كان قصف مفاعل الكبر في سوريا في عام ٢٠٠٧ أكثر نجاحاً، ولكن انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية يجعل

الخيار العسكري يثير المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة

من القرن الحادي والعشرين إلى تعليق الأنشطة النووية الإيرانية على المدى القصير، وعندما فشلت هذه المبادرات في ترسيخ جذورها في الأمد البعيد، أجبرت روسيا والصين على دعم عقوبات الأمم المتحدة. في عام ٢٠١٣، أوقفت خطة العمل المشتركة التقدم النووي الإيراني للسماح بعامين من المفاوضات التي أسفرت عن خطة العمل الشاملة المشتركة وجمدت خطة العمل الشاملة المشتركة أجزاء كبيرة من البرنامج النووي الإيراني مع إخضاعه لمراقبة دولية أكثر صرامة.

فشلت كل من هذه المبادرات في نهاية المطاف ولكن على الرغم من أن إيران كانت مسؤولة عن إنهاء اتفاقيات التعليق التي تفاوض عليها الأوروبيون، فقد امتثلت طهران لخطة العمل الشاملة المشتركة، وهي حقيقة اعترفت بها حتى إدارة ترامب الأولى في تقاريرها الإلزامية للكونجرس بشأن الاتفاق.

لقد انهارت خطة العمل الشاملة المشتركة لأن الرئيس المنتخب دونالد ترامب انسحب منها في ولايته الأولى. لكن ترامب في وضع جيد للهندسة لبدائل على وجه التحديد لأنه قتل الصفقة الأخيرة.

لقد تبعثرت المحادثات الرامية إلى إعادة الولايات المتحدة وإيران إلى الالتزام الكامل المتبادل بخطة العمل الشاملة المشتركة في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ لأن الإيرانيين لم يثقوا في قدرة الولايات المتحدة على الالتزام بالاتفاق بعد انتقال السلطة ولأن الولايات المتحدة رفضت النظر في طرق دبلوماسية أخرى.

ومع ذلك، إذا وافق ترامب نفسه على صفقة جديدة، فقد تعتقد إيران أنها ستصمد و كان معظم الديمقراطيين داعمين للدبلوماسية، وإذا انضم ترامب، فقد يدعم الجمهوريون أيضًا.

ولكن على الرغم من أن التوصل إلى اتفاق ممكن ومفضل، فإن التوصل إليه سيكون صعبا فقد أبدى ترامب

بغض النظر عن النتيجة، فإن الهجمات على إيران من شأنها أن تضغط على موارد الولايات المتحدة. وهناك بالفعل تقارير مفزعة بشأن نقص الذخيرة والصواريخ الدفاعية الأمريكية.

وسوف تأتي النفقات الإضافية في وقت سيئ بالنسبة لواشنطن. والوضع الدولي اليوم معقد. فروسيا تواصل شن حرب ضد أوكرانيا.

وهناك خطر يتمثل في أن تغزو الصين تايوان والشرق الأوسط بأكمله تقريبا غير مستقر. ومن شأن حملة عسكرية جديدة ضد إيران أن تثقل كاهل الولايات المتحدة بشكل خاص إذا كانت أوروبا والجنوب العالمي وشركاء واشنطن العرب ضد العمل العسكري الأمريكي أو في أفضل الأحوال متشككين فيه – وهو ما قد يكون الحال عليه جميعا.

إبرام الصفقات

إن التكاليف الباهظة المترتبة على مهاجمة إيران تعني أن الولايات المتحدة لا بد أن تحاول مرة أخرى اللجوء إلى الدبلوماسية وهناك أسباب تدعو إلى التفاؤل بأن البلدين، على الرغم من الوضع المتقلب، يمكنهما التوصل إلى اتفاق، فالدبلوماسية، بعد كل شيء، لها سجل حافل بالنجاحات عندما يتعلق الأمر بإبطاء الطموحات النووية الإيرانية.

لقد أدت المبادرات الأوروبية في أوائل العقد الأول

مهاجمة البرنامج النووي الإيراني من شأنها أن تأتي بفوائد استراتيجية

المتحدة على استعداد لاستخدام جيشها.

الأسلحة النووية الإيرانية لن تشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة في الأمد القريب، فالأسلحة النووية التي تمتلكها واشنطن سوف تفوق إلى حد كبير أي مخزون إيراني، ولا تزال إيران تعمل على تطوير قدراتها في مجال الصواريخ الباليستية العابرة للقارات.

ولكن إذا طورت إيران أسلحة نووية، فإنها ستشجع آخرين في الشرق الأوسط على القيام بذلك أيضاً، مما يؤدي إلى سباقات تسلح مستقبلية تهدد بحرب نووية. وحتى لو لم تنقل إيران الأسلحة النووية إلى مجموعات بالوكالة – على الرغم من أن قرار إيران بتجهيز الحوثيين وحزب الله بالصواريخ الباليستية يجعل نقل الأسلحة النووية يبدو أكثر معقولة – فإن ترسانتها النووية قد تصبح هدفاً للجماعات الإرهابية أو الإجرامية. وسوف يقع العديد من شركاء الولايات المتحدة ضمن نطاق نيران إيران، وكذلك إمدادات كبيرة من موارد الطاقة في العالم. وبالتالي فإن العالم الذي تمتلك فيه إيران أسلحة نووية سيكون أكثر خطورة بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها. إن مهاجمة البرنامج النووي الإيراني من شأنها أن تأتي بفوائد استراتيجية تتجاوز مجرد منع خصم خطير من امتلاك السلاح النووي. فالضربات، على سبيل المثال، من شأنها أن تزيد من استنزاف موارد طهران المحدودة بالفعل. وسوف تكافح البلاد، إذا تراجعت مرة أخرى، أكثر من أي وقت مضى لتهديد المصالح الأمريكية.

اهتمامه بما وصفه بالاتفاق «البسيط» لحرمان إيران من الأسلحة النووية، ولكن شروط أي اتفاق لابد أن تكون معقدة حتى يكون لها تأثير كبير.

وسوف تحتاج طهران وواشنطن إلى التوصل إلى اتفاق بشأن مدى القيود التي يجب أن تفرض على البرنامج النووي الإيراني، وما إذا كان ينبغي وضع قواعد بشأن سلوك إيران الإقليمي، وما هي تخفيف العقوبات وضمانات الأمن التي قد تحصل عليها إيران.

وسوف يتطلب فهم كل هذه القضايا مفاوضات مكثفة – وخاصة لضمان استدامة الاتفاق، وقابليته للتحقق، وقابليته للتنفيذ – وسوف يتطلب مشاركة المزيد من الأطراف إذا كان من المقرر أن تكون القضايا الإقليمية محور الاهتمام.

والمحادثات المتعددة الأطراف صعبة في أفضل الأوقات. وحرب روسيا في أوكرانيا والتوترات بين بكين وواشنطن ليست سوى مصدرين للإزعاج من شأنهما أن يجعلنا من الصعب للغاية تنظيم مثل هذه العملية اليوم.

الضربة الأولى

ومع ذلك، هناك دافع للأمل في أن تتمكن طهران وواشنطن، مع الوقت الكافي والإبداع، من التوصل إلى نوع من الاتفاق ولكن على الرغم من النكسات والضعف الاستراتيجي الذي تعاني منه إيران، والذي يرجع في المقام الأول إلى الهجمات الإسرائيلية على وكلاء طهران وعلى إيران نفسها في أكتوبر/تشرين الأول، فإن التقدم النووي الإيراني جعل الوقت مورداً نادراً. وإذا اتبعت الولايات المتحدة نهج «الضغط الأقصى» لإضعاف إيران لإجراء محادثات لاحقة، فقد ترد إيران بإخفاء موادها النووية، أو بناء قنبلة، أو الانسحاب من معاهدة منع الانتشار النووي، أو كل هذه الأمور الثلاثة. وإذا فشلت محاولات التوصل إلى اتفاق، فيجب أن تكون الولايات

الخاصة.

وأخيراً، قد يساعد مهاجمة البرنامج النووي الإيراني في تعزيز مصداقية الولايات المتحدة – حتى برغم أن الفشل يهدد بإضعافها.

وعلى مدى العقدين الماضيين، طور العالم شكوكا حول التزام واشنطن بمعالجة التهديدات. والخطأ هو خطأ الحزبين. لقد رسمت إدارة أوباما خطأ أحمرًا ضد استخدام الرئيس السوري السابق بشار الأسد للأسلحة الكيماوية ثم رفضت فرضه.

ولم يستجب ترامب للهجمات الإيرانية العديدة على القوات الأمريكية والبنية الأساسية للطاقة لحلفاء الولايات المتحدة، على الرغم من تعهداته بالتحرك. وإذا رأت الحكومة الأمريكية الآن أن إيران تتجه إلى امتلاك الأسلحة النووية على الرغم من الوعود المتكررة بعدم السماح لها بذلك، فإن الدول المنافسة سوف تطرح المزيد من الأسئلة حول متانة الالتزامات الأمريكية، مما يعرض أصدقاء واشنطن وحلفائها لمخاطر جسيمة. ومن المؤكد أن ضرب إيران ليس السبيل الوحيد (أو ربما الأفضل) لتعزيز تصورات القوة الأمريكية. ولكن من الممكن أن يلعب دورا في هذا.

وهذا يفترض بطبيعة الحال أن ضربات واشنطن سوف تذهب إلى حد كاف للنجاح في نهاية المطاف في منع التسليح النووي الإيراني.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة قادرة على تدمير المنشآت النووية الإيرانية المعروفة، ولكن هذا وحده لن يمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية وإن مثل هذا الإنجاز من المرجح أن يتطلب أكثر من جولة واحدة من الضربات، ووجودًا عسكريًا أمريكيًا طويل الأمد، واستعدادًا أمريكيًا لتوسيع نطاق هجومها إلى ما هو أبعد من المنشآت النووية لاستهداف صناعات القرار في إيران.

وعلى هذا النحو، من المرجح أن تحتاج الولايات

أصبحت علاقة روسيا بإيران أقوى مما كانت عليه لعقود من الزمان

وسوف تضطر إلى الموازنة في الوقت نفسه بين استعادة برنامجها النووي، وإعادة بناء حزب الله، وإعادة تخزين قوتها الصاروخية، وإدارة مشاكلها الاقتصادية الإجمالية، كل هذا في حين لا تزال تحت العقوبات. وببساطة، سوف تضطر إيران إلى اتخاذ خيارات حقيقية فيما يتصل باتجاهها الاستراتيجي. إن إيران كانت لتخسر كل أنظمة وأساليب الردع الرئيسية لديها، ولم يعد بوسعها أن تلجأ إلى الأسلحة النووية كخيار رخيص وسريع لاستعادتها.

إن إضعاف إيران من شأنه أن يعود بفوائد على الشرق الأوسط فقد تتلقى الحكومة الإيرانية دفعة محدودة في دعمها الشعبي بعد الهجمات الأمريكية، ولكن اعتمادا على شدتها ونطاق استهدافها وأي أضرار جانبية غير مقصودة، قد يرى الإيرانيون العاديون فيها أيضا فرصة للضغط على النظام لتغييره.

ولا يبدو أن هجوم إسرائيل على إيران في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٤ قد وُلد تأثير «التجمع حول العلم» الملحوظ، مما يشير إلى أن الهجوم الأمريكي قد لا يكون كذلك أيضا. وعلاوة على ذلك، سيكون لدى طهران وقت أقل وموارد أقل لمضايقة أو تقويض جيرانها في أعقاب هجوم أمريكي، والمزيد من الحوافز للعمل بدلا من ذلك نحو ترتيبات أمنية إقليمية بناءة.

كما أن انتكاساتها من شأنها أن تقلل من الضغوط على الدول الأخرى للحصول على ترساناتها النووية

إذا فشلت الدبلوماسية لابد وأن تكون واشنطن مستعدة للهجوم

العالم وراء رد عسكري. ولكن هذا الحاجز قد ولى منذ فترة طويلة؛ فقد كانت إيران تندفع نحو الاندفاع منذ بدأت في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠ في المائة، في عام ٢٠٢١.

والهدوء النسبي للأزمة النووية الحالية بين إيران والولايات المتحدة يتحدث أكثر عن الطبيعة المستعرة للحروب في أماكن أخرى من ضبط النفس من جانب طهران أو الدبلوماسية الفعالة من جانب واشنطن. لا يوجد ما يضمن أن الأزمة سوف تظل هادئة لفترة أطول. والحقيقة أن استخدام القوة العسكرية ربما يكون ضرورياً لمنع إيران من تحقيق اختراق نووي، وهو ما ينبغي أن يُنظر إليه باعتباره فشلاً سياسياً من جانب الحزبين.

ذلك أن العواقب السلبية المترتبة على توجيه ضربة عسكرية خطيرة، وبالتالي فإن المسار الأكثر أماناً يتلخص في محاولة أخرى للتفاوض. ولكن إذا فشلت هذه المحاولة، فلا بد وأن تكون واشنطن مستعدة.

*ريتشارد نيفيو هو باحث أول في جامعة كولومبيا في مركز سياسة الطاقة العالمية وزميل مساعد في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. شغل منصب نائب المبعوث الخاص لإيران أثناء إدارة بايدن وفي مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية أثناء إدارة أوباما.

المتحدة إلى شن ضربات تركز على أصول النظام أو قوات الأمن، حتى لو أدت إلى عدم الاستقرار الداخلي، وينبغي لها أن تفكر الآن في كيفية تصميم هذه الضربات للحد من العواقب السلبية لعدم الاستقرار هذا.

قد يبدو الحديث غير الدقيق عن ما يسمى بالضربات البسيطة - أو كيف يمكن لواشنطن حل التحدي الذي دام عقوداً من الزمن من خلال بضع طلعات قصف - جذاباً. ولكن لا يوجد بديل لتقييم جاد وصادق ومستدام لأنواع الهجمات التي قد تنجح، ومدة استمرارها، وكم ستكلف، وكيفية تجنب أسوأ النتائج.

أزمة هادئة

إن سلطة واشنطن على الحسابات النووية لطهران محدودة في نهاية المطاف. لا أحد في الولايات المتحدة يعرف كيف ينظر المسؤولون الإيرانيون حقاً إلى مأزقهم الحالي.

قد يكون عودة عقوبات الضغط الأقصى بمثابة المحفز للتسلح. ولكن الضربات التي تلقتها إيران بالفعل من إسرائيل، إلى جانب اقتصادها المتعثر، قد تكون كافية بالفعل لدفعها إلى التحول إلى السلاح النووي في الوقت الذي تختاره. وينبغي لصناع السياسات في الولايات المتحدة أن يبدأوا في بناء حساباتهم الخاصة بأن الأسلحة النووية الإيرانية هي احتمال يجب إدارته، ولكن هناك فرصة محدودة لتجنب هذه النتيجة.

لذا فقد حان الوقت لكي تفكر واشنطن في خطوات كاسحة، فعندما تفاوضت الولايات المتحدة على خطة العمل الشاملة المشتركة، حكمت بأن إبقاء إيران على مهلة عام واحد للاندفاع - الوقت المطلوب لإنتاج ما يكفي من المواد النووية القابلة للاستخدام لصنع سلاح نووي - كان ضرورياً لإعطاء الولايات المتحدة وشركائها الفرص لإيجاد مخارج دبلوماسية، وإذا لزم الأمر، حشد



عراقجي: مستعدون لمفاوضات نووية «بناءة ودون تأخير»

السياسية لدى الأطراف الأخرى، فإن إيجاد حل صعب لكنه ليس مستحيلًا.

تأتي هذه التصريحات في وقت أفادت فيه تقارير سرية صادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران أبلغت الوكالة بنيةها تركيب المزيد من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم في منشآت فردو ونطنز النووية.

وخلال المقابلة، أشاد وزير الخارجية الإيراني بالدور «الفعال» للصين وروسيا في المفاوضات النووية السابقة، مؤكدًا أن «رغبتنا وإرادتنا» أن تواصل بكيين وموسكو «دورهما البناء في هذه المفاوضات».

كما أعلن عراقجي عن عقد الجولة المقبلة من المفاوضات بين إيران والدول الثلاث (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) خلال الأسبوعين المقبلين.

وكانت وكالة «رويترز» قد ذكرت في نوفمبر الماضي أن محادثات جنيف بين إيران والدول الأوروبية الثلاث حول بعض القضايا الخلافية، بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني، أحرزت «تقدمًا طفيفًا».

جدير بالذكر أن مقابلة عراقجي مع «سي سي تي في» أجريت خلال زيارته الأسبوع الماضي إلى بكيين.

أعلن وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في تصريحات إعلامية، أن طهران مستعدة لإجراء مفاوضات «بناءة ودون تأخير» بشأن برنامجها النووي.

وفي مقابلته مع شبكة «سي سي تي في» الصينية نُشرت يوم الجمعة ٣ يناير (كانون الثاني)، أكد عراقجي أن المفاوضات المقبلة يجب أن تُجرى «بهدف الوصول إلى اتفاق».

وقال: «الصيغة التي نراها مناسبة هي نفس صيغة الاتفاق النووي السابق، أي بناء الثقة بشأن البرنامج النووي الإيراني مقابل رفع العقوبات. وعلى هذا الأساس نحن مستعدون للتفاوض».

وأشار إلى احتمال عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض قائلاً إن طهران ستتخذ القرارات اللازمة بعد تقييم سياسات الإدارة الأمريكية الجديدة.

ويرى بعض المراقبين- بالنظر إلى التشكيلة المحتملة لفريق ترامب- أن واشنطن قد تعيد سياسة «الضغط الأقصى» ضد طهران.

وأكد وزير الخارجية الإيراني في مقابلته مع «سي سي سي تي في» أن الطريق الدبلوماسي في المفاوضات النووية «لم يُغلق أبدًا». وأضاف: «إذا توفرت الإرادة

رؤى و قضايا عالمية



عام ٢٠٢٥: آفاق التحولات السياسية والاستراتيجية وإعادة تشكيل النظام العالمي

تريندز للدراسات/قسم الدراسات الاستراتيجية

يشهد العالم في عام ٢٠٢٥ سنةً مليئةً بالتغيرات والتحديات الكبرى، حيث تتداخل الأزمات الجيوسياسية مع التحولات الاقتصادية والتكنولوجية لتشكّل واقعًا جديدًا. ومن المتوقع أن يكون هذا العام نقطة تحوّل حاسمة في العديد من الملفات الاستراتيجية، ولاسيّما الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط وأوروبا. وفي الوقت نفسه، تتسارع الجهود لتحقيق توازن جديد في النظام العالمي، مع بروز قوى صاعدة تسعى لتعزيز نفوذها ومواجهة السياسات التقليدية للدول الكبرى.

ويتناول هذا التقرير أبرز الملفات السياسية والاستراتيجية لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك التحولات في النظام الدولي، والصراعات المستمرة، والتطورات التكنولوجية، وقضايا المناخ، والصحة العالمية. كما يستقر تأثير عودة ترامب على المشهد العالمي، وما قد يعنيه ذلك على صعيد إعادة تشكيل توازن القوى الدولية، حيث سيكون عام ٢٠٢٥ اختباراً لقدرة النظام الدولي على مواجهة الأزمات، وتكثيف الفاعلين العالميين مع واقع جديد مليء بالتغيرات.

أولاً- الولايات المتحدة: قرارات حاسمة وتغيرات جيوسياسية

مع عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥، من المتوقع أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة خارجية تعيد تشكيل المشهد الجيوسياسي في العالم. وسيكون على ترامب اتخاذ قرارات صعبة بشأن العلاقات مع روسيا والصين، وهما المحوران الرئيسيان في السياسة الخارجية الأمريكية. وفيما يتعلق بروسيا، قد يسعى ترامب إلى إبرام صفقة "الأرض مقابل السلام" في أوكرانيا، التي تتيح وقف إطلاق النار مقابل تنازلات إقليمية من جانب كييف وضمانات أمنية غربية لها. ولكن قضية الضمانات الأمنية الغربية لمنع الهجمات الروسية مستقبلاً ستظل العقبة الرئيسية أمام التوصل إلى اتفاق سلام أكثر ديمومة؛ لأنّ أوكرانيا تريد الالتحاق بالناو.

وعلى أي حال، فإنّ الصفقة المحتملة لإنهاء الحرب الروسية-الأوكرانية عام ٢٠٢٥ سوف تؤثر تأثيراً كبيراً على التوازن الأمني في أوروبا؛ ولذا قد تواجه هذه الصفقة، أو أي محاولة أمريكية لإشراك روسيا في هيكل الأمن الأوروبي، مقاومة شديدة من النخب السياسية الأمريكية، وحلف الناتو. وبالنسبة للصين، قد تعتمد إدارة ترامب استراتيجيةً مزدوجة: فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية؛ الأمر الذي يعزز النزعة الحمائية الأمريكية، وفي الوقت نفسه محاولة التفاوض على صفقة كبرى. وهذه الصفقة قد تتضمن تخفيف الدعم لتايوان، مقابل أن تستخدم الصين نفوذها على روسيا لإنهاء الصراع في أوكرانيا. وهذه السياسة قد تُحدث استقراراً مؤقتاً في العلاقات بين القوى الكبرى، لكنها قد تثير غضب الحلفاء الآسيويين مثل اليابان وكوريا الجنوبية، الذين يعتمدون على الالتزام الأمريكي بأمن المنطقة. والسياسات المقترحة تعكس منهج ترامب "أمريكا أولاً"، لكنها قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية والخارجية، وإعادة تشكيل التحالفات العالمية. وسيكون التحدي الرئيسي هنا هو تحقيق توازن بين مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية وضغوط الحلفاء والمعارضة الداخلية؛ لذا سيكون عام ٢٠٢٥ اختباراً لمرونة النظام الدولي في مواجهة تغييرات غير مسبوقة.

ثانياً- التحولات في النظام الدولي: نحو تعددية قطبية جديدة

يشهد العالم منذ سنوات عملية إعادة تشكيل للنظام الدولي أحادي القطبية، بدأت بتحوله من طبيعته الجامدة إلى الطبيعة المرنة (نظام غير متركز القوة Deconcentrated Unipolar System) منذ الأزمة الاقتصادية العالمية (٢٠٠٨-٢٠٠٩).

وثمة اتفاق واسع بين الخبراء والممارسين على أنّ النظام الدولي الراهن يتجه إلى التعددية. ففي ظل تراجع مَطرِد في دور وربما قدرة الولايات المتحدة كقوة مهيمنة، من المتوقع أن تواصل القوى المتحدية والصاعدة، مثل الصين وروسيا والهند وغيرها، تشكيل النظام العالمي والدفع باتجاه نظام تعددي؛ مما يؤدي إلى إعادة توزيع القوة، والتأثير

على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

فالصين تعمل على ترسيخ موقعها كقوة عالمية من خلال استراتيجيات متكاملة، أبرزها مبادرة "الحزام والطريق"، التي تربط العشرات من الدول عبر شبكات بنية تحتية وتجارية ضخمة. ودعمها لسياسات اقتصادية تركز على الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة يعزز من مكانتها، كما أن وجودها العسكري المتزايد في بحر الصين الجنوبي يزيد من احتمالات المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة.

والهند بدورها تسعى إلى تحقيق توازن مع صعود الصين عبر استراتيجيات إقليمية ودولية. وهي تستثمر في تعزيز قدراتها العسكرية واقتصادها الرقمي، بالإضافة إلى توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ضمن إطار التحالف الرباعي (QUAD) لاحتواء النفوذ الصيني في منطقة الإندوباسيفيك.

ولا شك أن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض سيكون لها تأثير كبير على التحولات في النظام الدولي، خصوصاً في سياق التوجه نحو التعددية القطبية. فترامب معروف بنهجه غير التقليدي في السياسة الخارجية؛ مما قد يسرع من إعادة تشكيل النظام العالمي. وتتميز سياسات ترامب بالتركيز على "أمريكا أولاً"؛ مما يعني تقليل الالتزامات الدولية، والانكفاء نحو الداخل. ومن المتوقع أن تُضعف توجهات إدارته الجديدة التحالفات التقليدية، مثل الناتو؛ بسبب انتقاداته المستمرة لدور الولايات المتحدة في تحمّل العبء المالي لهذه المنظمات.

وقد يؤدي هذا إلى فراغ في القيادة الغربية؛ مما سيتيح لقوى متحديّة أو صاعدة مثل الصين وروسيا تعزيز نفوذها. وفي الوقت نفسه، قد تكون سياسة ترامب تجاه الصين أكثر تصعيدياً، حيث من المتوقع أن يعزز القيود الاقتصادية والتكنولوجية عليها؛ مما سيؤدي إلى زيادة التوتر بين القطبين الاقتصاديين. وهذه المنافسة قد تُشكّل محور التحولات في النظام العالمي، مع احتمال انحياز دول أخرى إلى أحد المعسكرين؛ مما يعزز الاستقطاب.

وبالرغم من الفوائد المحتملة لنظام متعدد الأقطاب، مثل توزيع أكثر عدالة للقوة، فإن المخاطر تبقى حاضرة. فالتنافس بين القوى الكبرى، ولاسيّما في ظل السياسات المحتملة لإدارة ترامب، قد يؤدي إلى سباق تسلح جديد وزيادة احتمال الصراعات الإقليمية، خصوصاً في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية مثل بحر الصين الجنوبي وأوروبا الشرقية. ولا شك أن الاستقرار في هذا النظام سيعتمد على قدرة القوى الكبرى على التعاون لإدارة تنافسها وصراعاتها في الوقت نفسه.

وبالتواكب مع اتجاه التغيير في هيكل النظام الدولي، شهدت خريطة الفاعلين الدوليين تغييراً كبيراً؛ فثمة تزايد هائل في أعداد ونفوذ الفاعلين من غير الدول، ولاسيّما الشركات متعددة الجنسية، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وحركات الكفاح المسلح، والكيانات ما دون القومية أو الأقاليم، والتنظيمات غير الشرعية كالمافيا والحركات الإرهابية.

ثالثاً- ضعف التحالفات التقليدية وصعود تحالفات جديدة

من المتوقع أن تواجه التحالفات الغربية التقليدية، مثل حلف الناتو، تحديات كبيرة نتيجة الخلافات الداخلية وتغيير المصالح الاستراتيجية.

فقد تُشجّع عودة ترامب دولاً مثل ألمانيا وفرنسا على السعي لتحقيق استقلالية استراتيجية بعيداً عن الولايات المتحدة، بما يعزز من سياسات الاتحاد الأوروبي المستقلة. وفي المقابل، قد تشهد تحالفات جديدة مثل مجموعة "بريكس" توسعاً في نطاقها وتأثيرها، حيث تسعى إلى إعادة هيكلة النسق الدولي سياسياً واقتصادياً، وإنهاء الهيمنة

الأمريكية المنفردة، وتأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب، ووضع أسس نظام اقتصادي عالمي جديد، وإنهاء حقبة الدولار على حركة التجارة الدولية والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات المالية المرتبطة بالغرب. كما أنّ روسيا، التي تركز على تعزيز نفوذها في آسيا وأوروبا الشرقية، تعمل على بناء اصطافات واقعية وربما تحالفات استراتيجية مع الصين وإيران وكوريا الشمالية؛ لمواجهة الضغط الغربي. وهذا التوجه يُبرز رغبة القوى الصاعدة في كسر الهيمنة الغربية، وإعادة تعريف النظام الدولي.

رابعًا- تأثير الصراعات والحروب القائمة

تشكل الصراعات والحروب القائمة تحديات معقدة للنظام الدولي، حيث تعيد رسم موازين القوى وتعمق الانقسامات الجيوسياسية. وقد يحمل عام ٢٠٢٥ فرصًا محدودة للتهديّة، لكنه يظل محفوفًا بمخاطر التصعيد وعدم الاستقرار المستدام. ويُرجح أن يكون لقوى الصراع اليد العليا؛ خصوصًا في ظل اختبار النظام الدولي مرحلة انتقالية عسيرة من نمط قطبي إلى آخر، وانتخاب إدارة أمريكية جديدة بقيادة دونالد ترامب، الذي يحمل توجهات عدائية تجاه الصين. ففي العام المنصرم، لاحظنا زيادةً كبيرة في عدد الصراعات الدولية، وتصاعدًا لافتًا للنظر في مستواها. وعلاوة على ذلك، تكتسب الصراعات طابعًا ممتدًا وتأخذ اتجاهًا استنزافيًا، مثل الحرب الروسية-الأوكرانية. وبالرغم من تفاوت نمط ومستوى الصراع الدولي بين الصين والولايات المتحدة، ولاسيّما في منطقة الإندوباسيفيك، خلال هذا العام، من فترةٍ لأخرى، من المتوقع أن يستمر الصراع بينهما، وربما يتحول إلى حربٍ باردة جديدة، ولاسيّما مع عودة ترامب إلى الرئاسة الأمريكية.

ولا تتسع هذه المساحة للتعرج إلى كل أو حتى أبرز حالات الصراع الدولي، وعلى رأسها الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية ولبنان، والصراع بين الهند وباكستان على ولاية جامو وكشمير، والصراع المخيف في بحر الصين الجنوبي، الذي يُطلق عليه "أخطر صراع لا يتحدث عنه أحد"، والصراع في شبه الجزيرة الكورية. ولكن لا يمكن أن نتجاوز حديث الصراعات الدولية من دون الإشارة إلى عودة ظاهرة عودة التكالب على أفريقيا، بل وتصاعدها بين القوى الكبرى المتنافسة عمومًا. والواقع أنّ القارة الأفريقية غدت فعليًا ميدانًا لحربٍ باردة جديدة بين القوى الكبرى من أجل الهيمنة والنفوذ والمصالح، فضلًا على التكالب على مواردها وأسواقها. وتشهد القارة منافسة اقتصادية واستراتيجية حادة بين القوى الكبرى؛ ولاسيّما الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا، بل والقوى الإقليمية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل. ويتوقع أن تستمر ظاهرة التكالب على أفريقيا من جانب القوى الكبرى على وجه الخصوص، وتكتسب زخمًا في الأعوام المقبلة. وبالتوازي مع الاتجاه التصاعدي للصراعات الدولية، فقد شهد العام المنصرم جهودًا تكاملية، ولكن حكمها، بصفة عامة، المنافسة بين القوى الكبرى، والانقسام بين الجنوب العالمي والشمال العالمي. ولعل حالة مجموعة بريكس أبرز دليل على ذلك.

خامسًا- الشرق الأوسط: استراتيجيات الدعم والاحتواء

يواجه الشرق الأوسط تحديات تاريخية وتغييرات جيوسياسية هائلة، وقد رسخ صورته بصفته أكثر أقاليم العالم فوضوية واضطرابًا؛ حيث يعجّ بأنماط الصراعات كافة؛ من حروبٍ وصراعات أهلية وتوترات طائفية وحروب بالوكالة وعمليات إرهابية. كما أنّ الإقليم يُعدّ أكثر أقاليم العالم جذبًا للتدخلات الأجنبية من جانب القوى الكبرى، التي تزيد

مستوى الفوضى الإقليمية.

ومع أن هناك أنماطًا مختلفة من الترابط والاعتماد المتبادل قد تبلورت بين بعض وحداته في مجالات التجارة والاقتصاد والدفاع والطاقة، ولاسيما بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن قوى الصراع في الإقليم مازال لها الغلبة؛ ولاسيما أن الصراعات الإقليمية متعددة ومركبة وشديدة التعقيد، وبعضها أصبحت صراعات اجتماعية ممتدة، مثل الصراع العربي-الإسرائيلي، والصراع الكردي-العربي في بعض الدول العربية (سوريا والعراق) والصراع التركي-الكردي.

وبالنسبة لتفاعلات القوى الرئيسية في الإقليم، التي تُحدّد القطبية الإقليمية، نلاحظ تنامي الدور الإقليمي التركي، خصوصًا بعد إطاحة نظام بشار الأسد في سوريا، في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، ودعم تركيا الفصائل السورية المسلحة التي انخرطت في عملية تغيير النظام بالقوة، ومتابعتها استراتيجية طموحة للانتقال السياسي في سوريا، وانتهاجها سياسة نشطة وتدخلية تجاه محيطها الجغرافي في الشرق الأوسط، اصطلاح الخبراء والمراقبون على تسميتها "العثمانية الجديدة Neo-Ottomanism". [٦] ويُقصد بها أن تركيا تتصور لنفسها دورًا فعالاً وقائدًا، يرتقي إلى درجة الهيمنة، في مركب الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، الذي كان بالفعل تحت الهيمنة والسيطرة التركية خلال فترة الإمبراطورية العثمانية، منذ الثلث الأول من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن التاسع عشر على الأقل. وكان العثمانية الجديدة، كما يوحي بذلك اسمها، هي دعوة لإحياء فترة الحكم العثمانية لبلدان المنطقة في صورة جديدة، تتضمن النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي واسع النطاق.

وتستمر إسرائيل (مع الولايات المتحدة) في سياستها الرامية إلى إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط. وبرغم إضعاف النفوذ الإقليمي الإيراني بعد سقوط نظام الأسد في سوريا، مازال طهران ماضية في سعيها ليس فقط لتعزيز نفوذها، بل الهيمنة في المنطقة من خلال استراتيجيات تجمّع بين مزيج من الأيديولوجيا الطائفية والطموحات القومية. وتعتمد سياساتها على دعم الميليشيات، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وإثارة النزاعات الإقليمية.

وفيما يتصاعد الدور الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية ودولة الإمارات، يواجه الدور الإقليمي المحوريّ لمصر تحديات اقتصادية وأمنية. وهذه الأدوار المتباينة للدول الرئيسية في الإقليم، بالإضافة إلى المحاور الإقليمية الناشئة أو المستمرة، مثل المحور التركي ومحور دول مجلس التعاون-مصر والمحور الإيراني، سوف تُحدد هيكل القوة الإقليمية، الذي يُرجح أن يظل تعدديًا صراعياً عام ٢٠٢٥.

ويلاحظ أن عودة ترامب إلى البيت الأبيض في ٢٠٢٥ ستجدد تركيز الولايات المتحدة على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن من خلال استراتيجيات تتمحور حول مصالح محددة أبرزها دعم إسرائيل، واحتواء النفوذ الإيراني. وهذه السياسات قد تسهم في تعزيز بعض العلاقات الثنائية، لكنها ستظل قاصرة عن تحقيق استقرار شامل في المنطقة بسبب تعقيد الصراعات المستمرة. وسيواصل ترامب تقديم دعم غير مشروط لإسرائيل، مع تكثيف الجهود لتعزيز أمنها ضد التهديدات الإقليمية مثل حماس وحزب الله. ومن المتوقع أن تضغط إدارة ترامب على دول عربية لإبرام مزيد من اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل، في خطوة لتعزيز التحالفات ضد إيران. لكن هذه السياسات ستواجه عقبات كبيرة، أبرزها رفض شعبي واسع في الدول العربية لفكرة التطبيع دون تقدم ملموس في القضية الفلسطينية.

وبالنسبة لإيران، سيعود ترامب إلى استراتيجية "الضغط الأقصى"، بما في ذلك إعادة فرض عقوبات شديدة، وتعزيز

التحالفات الإقليمية ضد طهران. وهذا النهج يهدف إلى تقويض قدرة إيران على دعم وكلائها في المنطقة مثل حزب الله والحوثيين، لكنه قد يؤدي إلى تصعيد التوترات بدلاً من تهدئتها. وبالرغم من السعي الأمريكي لدفع الاستقرار، فإن استمرار الصراعات في سوريا واليمن وليبيا، إلى جانب تزايد التوترات بشأن القضية الفلسطينية، سيجعل من الصعب تحقيق سلام دائم. وغياب حل شامل يراعي القضايا الجذرية مثل حقوق الفلسطينيين، ودور إيران في المنطقة، يعني أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستظل منطقة أكثر مناطق العالم فوضويةً واضطراباً وصراعاً.

سادساً- أوروبا: تحديات السياسة والأمن والاقتصاد

تشهد أوروبا في عام ٢٠٢٥ مرحلة محورية مع تزايد التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي ستلعب دوراً حاسماً في تحديد مستقبل الاتحاد الأوروبي، ودوره على الساحة الدولية. فالاتحاد الأوروبي يشهد تصاعداً في نفوذ أحزاب اليمين الشعبوي والمتطرف (أو اليمين الجديد). وثمة تطبيع سريع للأفكار الشعبوية لليمين المتطرف في مجتمعات أوروبية مختلفة؛ فالخطاب العنصري والتكتيكات الخطابية لليمين المتطرف تم تبنيها بواسطة أحزاب التيار الرئيسي، ووسائل الإعلام السائدة التي أثرت بشكل ملحوظ على سياساته.

وهذا الصعود، الذي بدأ بوضوح في عام ٢٠٢٤، يثير تساؤلات حول مستقبل التكامل الأوروبي، حيث تسعى هذه الأحزاب إلى تقليص صلاحيات مؤسسات الاتحاد، وتعزيز السيادة الوطنية. ويقع في صلب أفكار اليمين المتطرف نظرة عالمية مانوية تلخص كل شيء في فكرتي الخير والشر، وتتعارض، من ثم، مع فكرة الحل الوسط التي تقوم عليها الديمقراطية الليبرالية.

وتتبنى هذه الأحزاب سياسات مشددة تجاه الهجرة واللجوء؛ مما قد يؤدي إلى فرض قيود أكبر على اللاجئين، وتقويض روح التعاون داخل الاتحاد. كما تحمّل أحزاب اليمين المتطرف رؤى ضد الإسلام، وتتبنى نوعاً من القومية الإثنية، وتروج لنفسها على أنها المخلص للحضارة الغربية من التهديد الإسلامي الذي يمثله المهاجرون. وعلاوة على ذلك، يعزز صعود اليمين التوجهات الحمائية في السياسات الاقتصادية؛ مما يقلل التعاون بين الدول الأعضاء، ويزيد من التحديات أمام تحقيق وحدة اقتصادية مستدامة. وتروج هذه الأحزاب لمزيد من السياسات الانعزالية والمعادية للعولمة.

وتعتبر الانتخابات الألمانية المقرر إجراؤها في فبراير ٢٠٢٥ نقطة تحول رئيسية في السياق الداخلي والاوروبي على حد سواء، حيث يُتوقع أن تسفر عن تشكيل حكومة جديدة قادرة على تجديد القيادة السياسية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي. مع استمرار التباطؤ الاقتصادي في ألمانيا، الذي يعد أكبر اقتصاد في الاتحاد، ستواجه الحكومة الجديدة ضغوطاً هائلة لمعالجة الركود الاقتصادي ودعم الصناعات الحيوية مثل صناعة السيارات.

إلى جانب التحديات الاقتصادية، ستعكف أوروبا على تعزيز أمنها الصناعي، والاعتماد على قدراتها الذاتية في مواجهة التحولات الجيوسياسية. إن تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة والصين، وعودة ترامب إلى البيت الأبيض بسياساته الانعزالية، سيضغطان على أوروبا لتعزيز استقلالها الاستراتيجي، وتقليل اعتمادها على الحليف الأمريكي. والمبادرات الأوروبية المتوقعة، مثل الورقة البيضاء التي تُصدرها المفوضية الأوروبية بشأن الدفاع، ستسعى إلى تحقيق مزيد من التنسيق الأمني والصناعي لتعزيز قدرة أوروبا على مواجهة التحديات الأمنية.

وعلى مستوى الناتو، ستواجه أوروبا اختبارًا صعبًا في الحفاظ على تماسك الحلف، خصوصًا مع احتمالية تقليص الولايات المتحدة التزاماتها تجاه أمن الأطلسي. وتعمق عودة ترامب المخاوف بشأن التزام واشنطن بالدفاع الجماعي، بل احتمالية الخروج الأمريكي منه؛ مما سيدفع الدول الأوروبية إلى تحمّل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن أمن القارة، سواء عبر تعزيز الإنفاق العسكري، أو تطوير صناعاتها الدفاعية. إضافةً إلى ذلك، ستركز أوروبا على بناء شراكات اقتصادية وأمنية داخلية للتعامل مع التحديات الخارجية، بما في ذلك النزاعات المستمرة في أوكرانيا والتوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط؛ لذا سيبرز عام ٢٠٢٥ كاختبار حقيقي لقدرة الاتحاد الأوروبي على الصمود، والتكيف في مواجهة الأزمات المتعددة.

سابعًا- آسيا والمحيط الهادي: تصاعد التوترات والتحولت الاقتصادية

من المتوقع أن تتصاعد التوترات في منطقة آسيا والمحيط الهادي؛ نتيجة عواملٍ مختلفةٍ أهمها سياسات ترامب غير المتوقعة التي قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات مع الصين، وتقويض استقرار المنطقة. فترامب يركز على تعزيز النفوذ الأمريكي عبر فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات الصينية؛ مما يزيد من حدة الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم. وهذه الإجراءات قد تدفع الصين إلى تعزيز استراتيجياتها الاقتصادية والعسكرية لمواجهة الضغط الأمريكي. وفي بحر الصين الجنوبي، يُرجح تصاعد الصراع بين الصين ودول آسيا، خصوصًا الفلبين، فيما يتصل بالمطالبات الإقليمية وحقوق السيادة في مياه البحر. وسوف تستمر الصين أيضًا في الإصرار على مطالبها الإقليمية، التي تستوعب نحو ٩٠٪ من مياه البحر، طبقًا لخط النقاط التسع، الذي عدته محكمة التحكيم الدولي عام ٢٠١٦ غير قانوني، وتصعيد إجراءاتها العسكرية وتعزيز سيطرتها البحرية، ومن المحتمل أن تتبنى إدارة ترامب موقفًا أكثر عدائية تجاه مطالب الصين الإقليمية، وتزيد تعاونها الدفاعي مع حلفائها وشركائها في رابطة آسيان ضد التصعيد الصيني. كما أن الدعم الأمريكي لتايوان قد يؤدي إلى تصعيد خطير، حيث تعتبر الصين أي تحرك لتعزيز استقلال تايوان خطأً أحمر. وعلى الجانب الاقتصادي، تواجه الصين تباطؤًا في النمو نتيجة سياسات شي جين بينغ التي تسعى إلى تعزيز سيطرة الحزب الشيوعي على الاقتصاد. وهذا التباطؤ يزيد من الضغط على القطاع الخاص، ويضعف قدرة الصين على الاستجابة بفعالية للضغوط الأمريكية.

أما الدول الأخرى في المنطقة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، فقد تجد نفسها عالقة بين التنافس الأمريكي-الصيني. ومن جهة، تعتمد هذه الدول على التحالفات الأمنية مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على التجارة مع الصين.

لذا، سيشكل عام ٢٠٢٥ اختبارًا لقدرة دول آسيا والمحيط الهادي على الموازنة بين مصالحها الاقتصادية والأمنية؛ في ظل تصاعد التوترات بين واشنطن وبكين. كما قد يدفع الوضع الإقليمي المتأزم بعض الدول إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة؛ في محاولة للحفاظ على الاستقرار وسط الاضطرابات الجيوسياسية.

ثامنًا- أفريقيا: فرص وتحديات في ظل التحولات العالمية

سيكون عام ٢٠٢٥ عامًا محوريًا لأفريقيا، حيث ستتولى جنوب أفريقيا رئاسة مجموعة العشرين؛ مما يمنح القارة منصةً عالميةً غير مسبوقة ل طرح قضاياها والتأثير في السياسات الدولية. وستسلط هذه الرئاسة الضوء على التحديات

والفرص التي تواجه القارة، كالتنمية المستدامة، ومكافحة الفقر، وتعزيز التجارة والاستثمار. لكن هذا العام يحمل تحدياتٍ أيضًا، فعودة ترامب قد تُنذر بتراجع الدعم الأمريكي للقارة؛ مما يُفسح المجال أمام قوى أخرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي وروسيا لتعزيز نفوذها. وسيؤثر هذا التنافس على مختلف الأصعدة، من الاستثمارات في البنية التحتية إلى التعاون الأمني. وستحتاج الدول الأفريقية إلى التحرك بحذر والتوازن بين هذه القوى؛ للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها التنموية.

ولا يمكن إغفال التحديات الأخرى التي تواجه القارة، كالصراعات الداخلية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغيّر المناخ. وسيكون على الاتحاد الأفريقي القيام بدورٍ رياديّ في تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي لمواجهة هذه التحديات. إضافة إلى ذلك، ستكون الانتخابات في دول كثيرة مثل مالاوي وتنزانيا وكوت ديفوار (ساحل العاج) اختبارًا للاستقرار والانتقال السلمي للسلطة في القارة، في ظل التحديات المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

لذا سيبرز عام ٢٠٢٥ أفريقيًا كفاعل مهم في التحركات الدولية، لكنه سيكشف أيضًا عن التحديات المستمرة التي تواجهها القارة في تحقيق الاستقرار والتنمية.

تاسعًا- الصحة العالمية: تحديات التعاون والأمن الصحي

يشهد عام ٢٠٢٥ استمرار الجهود الدولية لصياغة اتفاقية الجائحة العالمية التي تمثل اختبارًا حقيقيًا للتعاون الدولي في مواجهة الأزمات الصحية. وهذه الاتفاقية، التي يُتوقع تبنيها خلال اجتماع جمعية الصحة العالمية في مايو، تهدف إلى تحسين التنسيق العالمي في التعامل مع الأوبئة وتعزيز الأمن الصحي على مستوى الدول. إلا أن ضعف الثقة بالنظام متعدّد الأطراف يهدد بتحقيق تقدّم ملموس، حيث تسعى بعض الدول لتعزيز استراتيجياتها الوطنية بدلاً من الالتزام بالتعاون الدولي.

ويضيف تغير المناخ بُعدًا جديدًا للتحديات الصحية، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة الكوارث الطبيعية، إلى انتشار الأمراض المعدية وانعدام الأمن الغذائي. وهذه التغيرات تزيد من عبء الأنظمة الصحية، خصوصًا في الدول النامية التي تعاني من نقص الموارد.

ومع زيادة تأثيرات التغير المناخي، تصبح الحاجة إلى استراتيجيات صحية مرنة أمرًا حتميًا. وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز التعاون الإقليمي، والاستثمار في البنية التحتية الصحية، وضمان عدالة توزيع اللقاحات والأدوية. علاوة على ذلك، سيكون التقدم في مراجعة اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأدوية قضيةً رئيسية، حيث قد تؤثر بشكل كبير على قدرة الدول النامية على الوصول إلى العلاجات الحيوية. وسيحدّد عام ٢٠٢٥ مدى قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأزمات الصحية بفعالية وشمولية.

عاشرًا- التطورات التكنولوجية: تأثيرات على الأمن والسياسة

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٥ تطورات تكنولوجية هائلة، خاصة في مجالي الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمومية، مما سيؤثر بشكل كبير على الأمن والسياسة العالمية. فالذكاء الاصطناعي أصبح أداةً أساسية في تعزيز الأمن السيبراني. وتُستخدم تقنيات التعلم الآلي لتحليل كميات ضخمة من البيانات؛ مما يساعد في الكشف المبكر عن التهديدات والتصدي لها بفعالية أكبر. فعلى سبيل المثال، يمكن للأنظمة المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحديد الأنماط غير الطبيعية

في الشبكات؛ مما يُتيح استجابة سريعة للهجمات المحتملة. وتؤدي التطورات التكنولوجية المتسارعة إلى ظهور مفاهيم جديدة للقوة والأمن. فالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في المجالات العسكرية يُعيد تشكيل موازين القوى العالمية. فعلى سبيل المثال، يثير استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير أسلحة ذاتية التحكم مخاوف بشأن السباق نحو التسليح التكنولوجي، وتأثيره على الأمن والسلم الدوليين. ولا شك أن التطور التكنولوجي يؤثر أيضًا على صنع السياسات العامة. فتقنيات الحوكمة الرقمية تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتتيح مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار. ومع ذلك، تطرح هذه التقنيات تحديات تتعلق بالخصوصية والأمان؛ مما يستدعي تطوير سياسات تنظيمية متوازنة تضمن الاستفادة من فوائد التكنولوجيا مع حماية الحقوق الفردية.

أحد عشر- التغير المناخي: فرصة حاسمة وتحديات معقدة

تمثل قمة COP30 المقرر عقدها في البرازيل عام 2025 لحظة فارقة في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي، خصوصًا مع تفاقم تأثيرات هذه الظاهرة، مثل ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وزيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية. وتزداد الحاجة إلى اتفاقات دولية فعالة لتعزيز الالتزام بأهداف اتفاقية باريس للمناخ، والحد من الاحترار العالمي إلى أقل من 2 درجة مئوية.

وستركز القمة على تحقيق تقدّم في "المساهمات المحددة وطنيًا"، التي تحدّد كيفية تنفيذ الدول لالتزاماتها المناخية. ويُعدّ هذا الأمر جوهريًا؛ لضمان تحقيق تقدّم ملموس في خفض الانبعاثات. كما ستتناول القمة تعزيز التمويل المناخي للدول النامية، التي تُعتبر الأكثر تضررًا من التغير المناخي والأقل قدرة على التكيف. وتُعدّ الخلافات حول تمويل المناخ من أهم التحديات التي تواجه القمة، حيث تُطالب الدول النامية بتوفير المزيد من الدعم من الدول المتقدمة التي تتحمل مسؤولية تاريخية عن الانبعاثات.

وستستخدم البرازيل، كمضيف للقمة، موقعها الفريد لتسليط الضوء على قضايا رئيسية مثل الحفاظ على الغابات، والترويج للاقتصاد الحيوي. وإلى جانب الدول، من المُتوقع أن تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية دورًا مهمًا في COP30، مثل المنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص والعلماء، من خلال الضغط من أجل اتخاذ إجراءات أكثر طموحًا.

ومع ذلك، فإن عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض تُضيف تحديات جديدة. وقد تُعيق سياساته المشكّكة في التغير المناخي ورفضه التعاون متعدد الأطراف، بما في ذلك الانسحاب المُتوقع من اتفاقية باريس، تحقيق توافق عالمي.

وسيزيد هذا من الضغط على القوى الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والصين، لتعويض هذا الفراغ القيادي. كما يُتوقع أن تُسلط COP30 الضوء على دور التكنولوجيا في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه، مثل تقنيات الطاقة المتجددة، والتقاط الكربون، وإدارة الموارد المائية.

وبينما تمثل COP30 فرصة لتعزيز الجهود العالمية، فإن التوترات السياسية والانقسامات بشأن تمويل المناخ قد تعرقلان إحراز تقدّم ملموس. ويمكن لـ COP30 أن تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف 13؛ المتعلق بالتصدي للتغير المناخي؛ لذا يُعدّ عام 2025 عامًا حاسمًا في مستقبل مكافحة التغير المناخي.

أثنا عشر- القانون الدولي: اختبار للعدالة وسيادة القانون

يمثل عام ٢٠٢٥ مرحلة حاسمة للقانون الدولي، حيث تواجه المؤسسات الدولية تحديات متزايدة في فرض سيادة القانون والتعامل مع النزاعات القانونية المعقدة. وتتصدّر القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والتغير المناخي أجندة المحاكم الدولية، لكنها تُواجه بعقبات تعرقل تحقيق تقدّم ملموس.

وإحدى أبرز القضايا هي استمرار المحاكمات المرتبطة بجرائم الحرب، مثل تلك المتعلقة بالصراع في أوكرانيا، أو العدوان الإسرائيلي على غزة. وتُضاف إلى ذلك القرارات الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بشأن مذكرات اعتقال لقادة سياسيين بارزين مثل بنيامين نتنياهو وفلاديمير بوتين؛ مما يزيد من التوترات الدولية ويختبر إرادة الدول في تطبيق هذه القرارات.

وعلى صعيد التغير المناخي، يُنتظر أن تُصدر محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري بشأن التزامات الدول تجاه المناخ.

ويأتي ذلك عقب لجوء جزر مهاددة بوجودها، بسبب ارتفاع منسوب المياه الناجم عن التغير المناخي، إلى المحكمة الدولية. وتهدف هذه الخطوة إلى وضع إطار قانوني يُلزم الدول اتخاذ إجراءات لمواجهة تداعيات التغير المناخي.

وقد يُسهم هذا في دفع الدول لتحسين سياساتها البيئية، لكنه أيضًا قد يُستغلّ كأداة سياسية لتبرير الحواجز التجارية بين الدول؛ مما يزيد من تعقيد تنفيذ العدالة المناخية.

وتُعقد عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض المشهد أكثر، حيث يُتوقع أن تقلل إدارته من الالتزام الأمريكي بالمعاهدات الدولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ. وهذا الموقف قد يُضعف الجهود العالمية لتوحيد المواقف بشأن التحديات العابرة للحدود؛ مما يُلقي بظلاله على مصداقية المؤسسات الدولية.

وسيختبر عام ٢٠٢٥ مدى قدرة القانون الدولي على مواجهة هذه التحديات، وتحقيق توازن بين السيادة الوطنية والالتزامات الدولية لضمان العدالة والأمن العالميين.

الخاتمة

مع تطور المشهد العالمي في عام ٢٠٢٥، تبرز مجموعة معقدة من التحديات والفرص التي تُعيد تشكيل العلاقات الدولية والنظام العالمي. ومن خلال استشراف ديناميكيات القوى العالمية، تظل التحولات السياسية والاستراتيجية مرهونة بقدرة الفاعلين الدوليين على إدارة الأزمات، وتحقيق التوازن بين التنافس والتعاون.

وسيكون لعام ٢٠٢٥ دورٌ حاسم في تحديد معالم المستقبل، حيث تواجه الدول اختبارات صعبة تتعلق بالأمن والدفاع والاقتصاد والتغير المناخي، والأزمات الصحية، والتطورات التكنولوجية. وفي الوقت نفسه، ستشكل عودة دونالد ترامب، وتوجهاته السياسية، نقطة تحوّل رئيسية في العلاقات الدولية، والتحالفات التقليدية.

ويبدو أن عام ٢٠٢٥ سيشكل اختبارًا حقيقيًا لمرونة النظام الدولي، وقدرة العالم على التكيف مع التحديات المتسارعة التي تتجاوز قدرة أي دولة، أو مجموعة دول منفردة، على التعامل معها بمفردها.

العالم في 2025.. تحولات جيوسياسية وأزمات وصراعات

بريطانيا

- موازنة العلاقات مع أمريكا وأوروبا
- احتمالية إبرام ميثاق دفاعي مع الاتحاد الأوروبي

أوروبا

- انتخابات ألمانية حاسمة
- تؤثر على قيادة الاتحاد

روسيا وأوكرانيا

- تزايد الاعتقاد بعدم قدرة أوكرانيا على النصر
- الدفع نحو اتفاق تسوية للصراع

الدفاع والأمن

- تقليص الالتزامات الأمريكية يدفع الحلفاء لتعزيز قدراتهم

أمريكا

- سياسات وعود ترامب
- تؤثر على العالم
- احتمالية عقد "صفقة كبرى" مع روسيا والصين

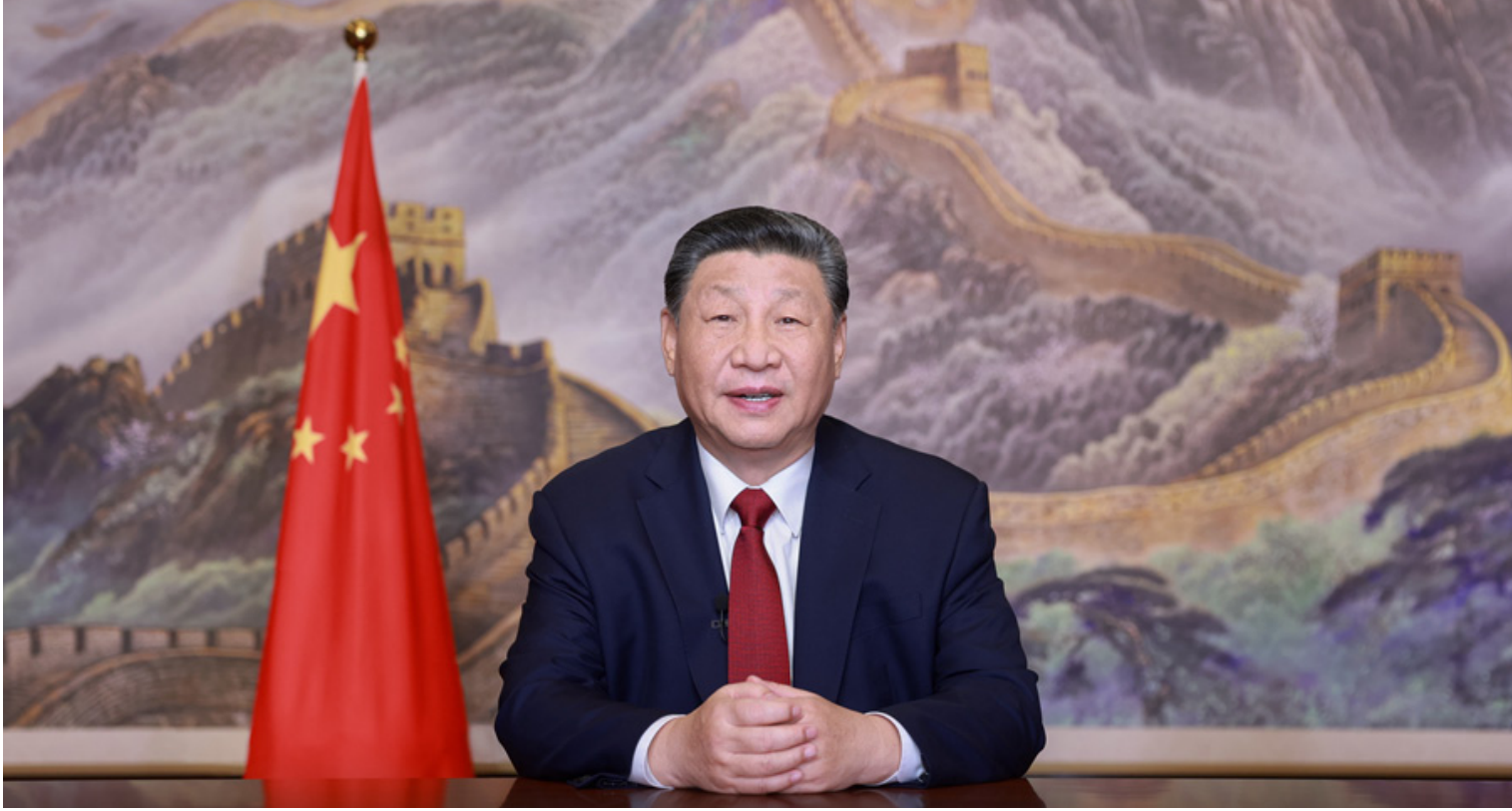
أفريقيا

- تزايد نفوذها مع رئاسة جنوب أفريقيا للاتحاد
- اختبارات للديمقراطية بانتخابات بعض الدول
- ضغوط لتسوية نزاع السودان

الشرق الأوسط

- أمن إسرائيل وعودة "الضغط الأقصى" على إيران
- وقف حرب غزة وحراك لتسوية القضية الفلسطينية





الصين والتغيرات والاضطرابات المتشابكة التي يشهدها العالم

نص كلمة الرئيس الصيني شي جين بينغ بمناسبة العام الجديد 2025

ودفعه نحو التحسن، ومن المتوقع أن يتجاوز إجمالي الناتج المحلي ١٣٠ تريليون يوان صيني.

وقد تجاوز حجم إنتاج الحبوب الغذائية ٧٠٠ مليون طن، ما يعني وجود مزيد من الحبوب الصينية في الأطباق الصينية. وتشهد التنمية بين مختلف الأقاليم تطورا متناسقا ومتفاعلا، ويتنامى زخمها على الأساس الراسخ، وتندمج وتتكامل الحضرة الجديدة النمط وعملية النهوض بالأرياف لبعضهما البعض. كما تتجه التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون نحو اتجاه معمق، مما فتح صورة الصين الجميلة تدريجيا.

عملنا على تربية القوة الإنتاجية الحديثة النوعية بإجراءات تتناسب مع ظروفنا الوطنية، مما أدى إلى التدفق المستمر للصناعات الجديدة والأعمال الجديدة والأنماط الجديدة، حيث تعدى حجم الإنتاج السنوي للسيارات العاملة بالطاقة الجديدة عتبة ١٠ ملايين لأول مرة، إضافة إلى الإنجازات الجديدة التي تم تحقيقها في مجالات

ألقى الرئيس الصيني شي جين بينغ، عشية رأس السنة الجديدة، كلمة تهنئة بمناسبة العام الجديد ٢٠٢٥ عبر مجموعة الصين للإعلام وشبكة الإنترنت. وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

تحياتي لكم جميعا!

يمر الوقت بسرعة، مع القدوم الوشيك للعام الجديد، يطيب لي أن أتقدم إليكم من بكين بأطيب التبريكات. في عام ٢٠٢٤، مررنا سويا بالفصول الأربعة، صامدين أمام الأمطار والعواصف قبل رؤية قوس قزح، ونحن متأثرون بكل اللحظات التي برزت في هذا العام الاستثنائي، ولن ننساها أبدا.

عملنا بنشاط على مواجهة التحديات الناجمة عن تغيرات الأوضاع المحلية والدولية، وأصدرنا سلسلة من السياسات المتكاملة، واتخذنا خطوات ملموسة لدفع التنمية العالية الجودة، ما أسهم في تعافي اقتصاد بلادنا

من المطلوب تجاوز التفرقة والنزاعات بصد رحب

النتائج في الدورات الأولمبية التي أقيمت خارج الصين، الأمر الذي يجسد المعنوية العالية والثقة الذاتية والحيوية للشباب الصينيين.

وأظهر أفراد الجيش الشعبي ملامحهم الجديدة عند احتفال كل من السلاح البحري والسلاح الجوي بعيد ميلادهما الـ ٧٥، في وجه الفيضانات والأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية، كان عدد كبير من الكوادر والأعضاء للحزب الشيوعي الصيني يقفون في الجبهة الأمامية، وكان الجميع يتساندون ويتآزررون بروح الفريق الواحد.

وكان عدد لا يحصى من العاملين والبنائة ورواد الأعمال يكافحون في سبيل أحلامهم. وأنا منحت أوسمة وطنية وألقابا فخرية وطنية لأصحابها، إن هذا المجد ليس لهم فحسب، بل لكل من يكافح ويتحمل مسؤوليته.

في ظل التغيرات والاضطرابات المتشابكة التي يشهدها عالم اليوم، تعمل الصين كدولة كبيرة مسؤولة، على الدفع بإصلاح الحوكمة العالمية، وتعميق التضامن والتعاون للجنوب العالمي. دفعنا بالتعاون المععمق والملموس لبناء «الحزام والطريق» بجودة عالية، واستنصفنا بنجاح قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، وطرحنا الرؤى الصينية الواضحة في منظمة شانغهاي للتعاون والبريكس ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العشرين وغيرها من المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف، الأمر الذي ضخ مزيدا من الطاقة الإيجابية للحفاظ على السلام والاستقرار في العالم.

احتفلنا بشكل مهيب بالذكرى السنوية الـ ٧٥ لتأسيس

الدوائر المتكاملة والذكاء الاصطناعي والاتصالات الكمية وغيرها. كما أن مسبار «تشانغ آه-٦» الذي جمع العينات من الجانب البعيد للقمر لأول مرة، وسفينة «منغ شيانغ» للحفر في المياه العميقة التي بدأت رحلتها لاستكشاف أسرار المحيطات، وممر شنتشن-تشونغشان العابر للبحار الذي تم تشييده بين الأمواج، ومحطة تشينلينغ للبحوث العلمية التي تم افتتاحها في القطب الجنوبي، كلها يجسد الطموحات السامية لأبناء الشعب الصيني لتحقيق أحلامهم في استكشاف الفضاء والبحار.

خلال زيارتي التفقدية إلى مختلف المناطق في العام المنصرم، رأيت حياتكم المتنوعة والمزدهرة، التي تتمثل في التفاحات الكبيرة والحمراء بسلاة هوانيو بمدينة تيانشوي، وقوارب الصيد بقرية أوجياو بمحافظة دونغشان التي عادت بكامل حمولتها، و«الابتسامة الشرقية» على وجه أحد تماثيل الرهبان في كهوف مايجيشان التي يرجع تاريخها إلى ما قبل أكثر من ألف سنة، والتقاليد العائلية للتواضع والاحترام المتبادل في حي ليوتشيشيانغ التي تتوارث جيلا بعد جيل. وشارع الثقافة التقليدية بمدينة تيانجين التي تعج بالناس، والأحياء المتعددة القوميات بمدينة ينتشوان التي يعيش فيها سكانها كأفراد في عائلة واحدة.

إن المسائل التي تهكمكم مثل التوظيف وزيادة الدخل ورعاية المسنين والأطفال والخدمات التعليمية والطبية وغيرها تشغل بالي دائما. ففي السنة المنصرمة، تم رفع معاش الشيخوخة وتخفيض أسعار الفائدة للقروض العقارية، وتم توسيع نطاق التسوية المباشرة للتأمين الطبي، مما قدم التسهيلات للناس عند تلقي العلاج في المكان غير دائم الإقامة، كما تم إصدار سياسة استبدال السلع الاستهلاكية القديمة بالجديدة، مما رفع جودة الحياة. في هذا السياق، ازداد شعور الناس بالكسب.

في الملاعب الأولمبية بباريس، كان الرياضيون الصينيون يتسابقون من أجل التفوق، وهم حققوا أفضل

الصين على استعداد للعمل مع دول العالم لتكون من يقوم بالتعاون الودي

الخدمات التعليمية الجيدة لأولادها، والرعاية الجيدة لمسنيتها، والمزيد من فرص التنمية لشبابها. إن هذه التطلعات البسيطة هي بمثابة السعي إلى حياة جميلة. علينا أن نتضافر الجهود لمواصلة الارتقاء بمستوى البناء والحوكمة للمجتمع، والاستمرار في تهيئة البيئة التي يسودها الانسجام والتسامح، وحسن معالجة الأمور التي تهم أبناء الشعب سواء كانت كبيرة أو صغيرة، بما يجعل وجوههم أكثر ابتساماً وقلوبهم أكثر دفاً.

بمناسبة الذكرى السنوية الـ ٢٥ لعودة ماكاو إلى الوطن الأم، زرت هذه المدينة مرة أخرى، وأعجبتني التطورات والتغيرات الجديدة هناك. سنلتزم بتطبيق سياسة «دولة واحدة ونظامان» بكل ثبات، من أجل الحفاظ على دوام الازدهار والاستقرار في هونغ كونغ وماكاو. إن أهالي جانبي مضيق تايبان من أسرة واحدة، لا أحد يستطيع قطع قرابة الرحم ورابطة الدم بيننا، ولا أحد يستطيع مقاومة الزخم العام للتاريخ المتمثل في إعادة توحيد وطننا الأم!

في ظل التطور المتسارع للتغيرات غير المسبوقة في العالم منذ مائة سنة، من المطلوب تجاوز التفرقة والنزاعات بصدر رحب، والعناية بمستقبل البشرية بالإحساس العميق بالمسؤولية. إن الصين على استعداد للعمل مع دول العالم لتكون من يقوم بالتعاون الودي، ومن يدفع بالاستفادة المتبادلة بين الحضارات، ومن يشارك في إقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية، بغية خلق مستقبل جميل للعالم بشكل مشترك.

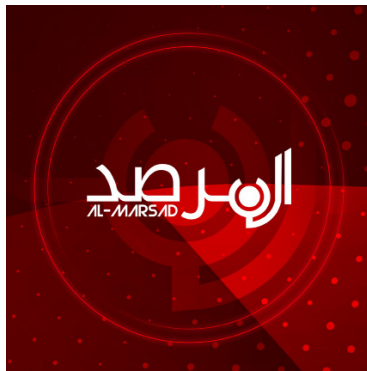
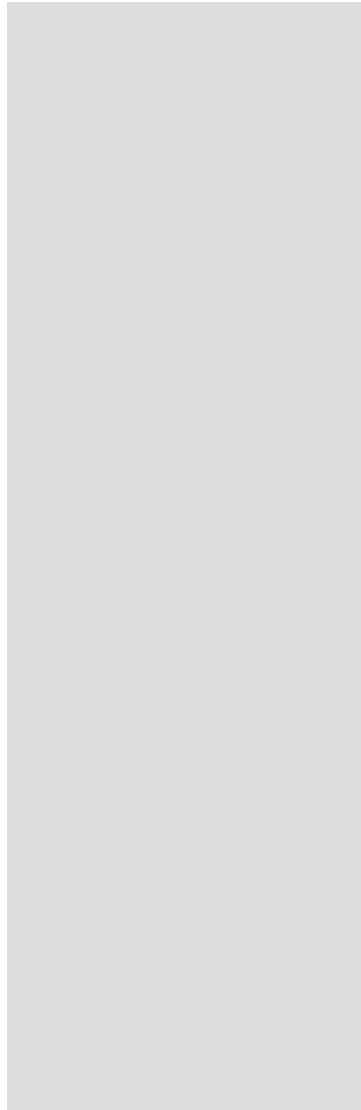
ستتحقق الأحلام والتطلعات رغم بعدها وصعوباتها، طالما لا تتوقف المساعي والمثابرة. في المسيرة الجديدة للتحديث الصيني النمط، يكون كل شخص بطلاً، ويكون كل جهد ثميناً، ويكون كل شعاع من الضوء متألقاً.

تزداد الأنهار والجبال روعة، ويضيء نور النجوم جميع الأسر. لنستقبل عاما جديداً بقلوب مليئة بالأمل. أتمنى للوطن الأم الوئام والرخاء والازدهار! وأتمنى لكم النجاح في كل الأمنيات ووافر السعادة ودوام الأمان!

جمهورية الصين الشعبية، حيث استعرضنا بكل محبة ما شهدته الجمهورية من التغيرات الهائلة والعظيمة. ظلت كلمة «الصين»، مروراً بأكثر من خمسة آلاف سنة تمتد فيها الحضارة الصينية، منقوشة في أسفل الوعاء البرونزي «خه تسون»، بل ومحفورة في قلوب جميع أبناء الشعب الصيني. انعقدت الدورة الكاملة الثالثة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني بنجاح، مما أطلق صفارة البداية لمواصلة تعميق الإصلاح على نحو شامل. نمضي قدماً بخطوات وثيقة في تيار العصر من الإصلاح والانفتاح، وسنفتح أفقاً أرحب للتحديث الصيني النمط بكل التأكيد في ظل الإصلاح والانفتاح.

في عام ٢٠٢٥، سننجز الخطة الخماسية الـ ١٤ على نحو شامل. فينبغي تطبيق سياسات أكثر إيجابية وفاعلية، وتركيز الجهود على تدعيم التنمية العالية الجودة، والدفع بالاعتماد على النفس وتقوية الذات في مجال العلوم والتكنولوجيا على مستوى رفيع، والحفاظ على الزخم الجيد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. في الوقت الراهن، يواجه اقتصادنا الظروف الجديدة، بما فيها التحديات الناجمة عن عوامل عدم اليقين في الخارج، والضغط الناتجة عن استبدال محركات النمو القديمة بالجديدة، لكن يمكن التغلب عليها بجهودنا. نترعرع دوماً في خضم المصاعب والمتاعب وننمو دوماً بعد صمودنا أمام الاختبارات، فعلى أن نتحلى بالثقة التامة.

إن أهم الأشغال، سواء كانت لأسرة أو لدولة أو لعالم، هو توفير حياة سعيدة للشعب. تتطلع جميع الأسر إلى



www.marsaddaily.com

المركز AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



[marsaddaily.com](http://www.marsaddaily.com)



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrtd1994](https://twitter.com/almrtd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)